محمد حسنين هيكل

المقالات اليابانية

دار الشروق

المقـالات اليابانيـة

الطبعة الأولى
١ أكتوبر ١٩٩٧م
الطبعة الثانية
١٠ أكتوبر ١٩٩٧م
الطبعة الثالثة
١٠ ديسمبر ١٩٩٧م
الطبعة الرابعة
أول يناير ١٩٩٨م
الطبعة الخامسة
آخر إبريل ١٩٩٩م
الطبعة السادسة
أول مايو ٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى ـ
رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email: dar@shorouk.com

الرسوم المرافقة للمقالات : منقولة عن جريدة «يوميوري شيمبون».

مقـــدمة

لم يكن يخطر ببالى أن هذه المقالات التى أكتبها لجريدة « يوميورى شيمبون » اليابانية، والتى توزع بواسطتها على صحف كثيرة فى جنوب شرق آسيا ، كما توزع بواسطة الوكالة الدولية لجريدة «لوس أنجلوس تيمس» فى الولايات المتحدة- يمكن أن تنشر يوما فى العالم العربى أو باللغة العربية ، والحاصل أننى اعتبرت هذه المقالات نوعا من مجرد التواجد الدولى هناك بعيدا على شواطىء المحيط الهادى ، وذلك فى حد ذاته كاف، ولعله مرغوب.

كان مجالى الدولى فيما سبق من تجربتى هو أوروبا وما يمكن أن ينتشر عن اللغات الأوروبية - الإنجليزية والفرنسية بالتحديد- إلى ما هو أوسع وأبعد . لكن منطقة شرق آسيا كنقطة ابتداء لم تكن حاضرة حتى جاء يوم فى بداية التسعينات تلقيت فيه اتصالا من جريدة «يوميورى شيمبون»- ومعها وكالة «لوس أنجلوس تيمس»- تعرضان أن أشارك فى باب ثابت تحت عنوان «نظرات على العالم» "Insights into the World"، وتفضل رئيس تحرير «يوميورى شيمبون» فأرفق برسالته قائمتين . قائمة بأسماء أكثر من ٢٤٠ جريدة تصدر فى جنوب شرق آسيا وغرب الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على حق نشر هذا الباب. ثم قائمة ثابتة بأسماء عدد من المشاركين- بانتظام- فى كتابة هذا الباب الثابت، وهم حشد من نجوم الفكر والسياسة فى العالم بينهم «آرثر شليزنجر»، و «هنرى كيسنجر» ، و «مرجريت تاتشر»، و «ميخائيل جورباتشوف» . . .

وفكرت، وداخل فكرى شىء من التردد حين بدا لى أن ذلك قد يؤثر على شواغلى الطبيعية إذ يأخذنى من وقت إلى آخر لمهمة قد تكون محدودة- لكنها تعترض المجرى الأساسى لجدول عملى كما هو مرسوم. وعلى نحو ما، وربما بحكم بقايا المواريث القديمة قبل ثورة القرية العالمية الواحدة- فقد بدا لى أن طوكيو مكان بعيد، وأن أى حديث ينشر وينتشر من هناك أشبه ما يكون بما كانت تردده الأمثال الشعبية المصرية المأثورة عن «الأذان فى مالطة»!

ثم كان أن أقبلت على التجربة متصورا أنها تستحق : سواء من ناحية كونها نوعا من التواجد الدولى على شواطئ المحيط الهادى كما أشرت، ثم من ناحية كونها اختبارا جديدا أمام قارئ مختلف، كذلك فإن صحبة المشاركين - بانتظام - فى كتابة هذا الباب الثابت مغرية، وفى الحالتين فهى فرصة لحوار مفيد مع أفكار الآخرين.

ولسنوات عديدة انتظمت فى الكتابة. أبعث مقالى باللغة الإنجليزية، ثم أنتظر أياما فأجده عائدا إلىّ باللغة اليابانية إلى جانب ظهوره فى مطبوعات أخرى بلغات آسيوية لا أعرف حتى كيف أقرأ اسمى فيها، وكل دليلى على صلتى بها صورتى منشورة وسطها.

وحدث فى عدد من المرات أن جريدة «الأهرام ويكلى» التى تصدر باللغة الإنجليزية فى القاهرة عثرت على بعض مقالاتى اليابانية ونشرتها فى مصر بأصلها الإنجليزى. ومن ثم . . بدأ هنا - فى القاهرة وحولها - نوع من الالتفات إلى ما أكتبه هناك على الشواطىء الآسيوية - الأمريكية البعيدةعلى شطآن المحيط الهادى.

ومع أنى حمدت ذلك، فإن فكرة نشر هذه المقالات فى اللغة العربية ظلت بعيدة عن شواغلى، رغم أن بعض الأصدقاء فى مجال النشر العربى طلبوها منى، وكان اعتذارى لسببين أبديتهما :

☐ أولهما أن تلك مقالات موقوتة بموضوعات جارية.

☐ ومن ناحية أخرى، فإن نشرها باللغة العربية يقتضى أن أقوم على ترجمتها بنفسى إلى اللغة العربية، وذلك معناه كتابة المقال الواحد مرتين، وهو حال أشكو منه فى الكتب وليس معقولا أن أسحبه مكررا على المقالات.

ثم جاء يوم زارنى فيه صديقى الأستاذ فهمى هويدى، وكان يتحدث معى فى شأن مقال من تلك المقالات اليابانية أثار بحكم موضوعه مناقشات فى القاهرة، لأنه دار حول رغبة الدكتور «بطرس غالى» فى ترشيح نفسه لمدة ثانية كسكرتير عام للأمم المتحدة.

وكان لى رأى مخالف لرغبة بطرس غالى. وكان من دوافع هذا الرأى حرصى على الرجل وسمعته وكرامته.

لكن المقال أثار بعد نشره فى اليابان وفى غرب الولايات المتحدة ثم فى شرقها جدلا واسعا، واتخذه البعض فى مصر سواء بسوء الفهم أوبسوء القصد فرصة للتشويش.

ورأيت ترجمة المقال إلى اللغة العربية ونشره بسرعة توضيحا للصورة وجلاء للحقيقة.

وفى ختام المناقشات ذات اليوم سألنى فهمى هويدى: لماذا لا تنشر هذه المقالات باللغة العربية؟

وشرحت له رأيى، لكنه ظل متحمسا لاقتراحه، ثم إذا هو يحرض عليه صديقنا المشترك الأستاذ إبراهيم المعلم رئيس مجلس إدارة دار الشروق.

ويوما بعد يوم وجدتنى أدير الفكرة فى رأسى، ثم أقترب منها باختيار مجموعة من المقالات يمكن أن تظل لها بعض القيمة الإخبارية أو التحليلية رغم بعد الوقت، ورغم بُعد المسافات. ثم رحت أجرب ترجمتها إلى اللغة العربية مدركا أن لكل لغة عقلا، وأن لكل لغة أسلوبا، ولقد آثرت أن أحتفظ فى هذه التجربة بلغة وأسلوب الأصل، حتى وإن بدا إيقاع الحديث غير مألوف بالنسبة لقارئى فى اللغة العربية.

كان الخيار الآخر أن أعيد كتابة هذه الأحاديث من الأساس بدلا من ترجمتها، وحينئذ يتغير وجه الموضوع كله. وكان السؤال الوحيد المطروح هو: هل هناك ما يستحق فى هذا الذى يقال فى طوكيو وينتشر حولها، وعلى أقرب نحو من صورته الأصلية أو....

ووجدتنى مستعدا للمجازفة بقبول رأى أصدقاء رأوا أن هناك ما يستحق.

وكان المنطق الذى أقنعت به نفسى هو: ليكن أن هذه المقالات كانت «أذانا فى طوكيو» على طريقة «الأذان فى مالطة» كما يقول المثل الشعبى الشهير فى مصر - فأى ضرر يقع إذا سمعت أصداء هذا الأذان البعيد آتية من شواطىء المحيط الهادى - إلى هنا على شواطئ البحار والخلجان العربية؟

تصورت أنه لا ضرر.

ورجائى أن لا يحسب ذلك على غيرى ولا ضمن أخطائى. وإذا حدث فدعائى أن تظل المسافة ظاهرة بين الأخطاء والذنوب!

محمد حسنين هيكل

٢٠ يناير ١٩٩٢

صراع عام جديد !

من حق كل الناس فى مطلع سنة جديدة أن يتفاءلوا، وإذا لم تكن لديهم أسباب واضحة للسعادة فإنهم يحاولون إقناع أنفسهم بوجودها ، وإذا بدت عملية الإقناع صعبة استعانوا عليها ليلة الاحتفال بزجاجة من الشمبانيا!

وفى بداية سنة جديدة يصعب على الشرق الأوسط أن يتفاءل، أو يقنع نفسه بأسباب للسعادة، حتى ولو شرب ليلة الاحتفال خليجا بأكمله من الشمبانيا.

لقد كانت حقبة التسعينات منذ بدايتها حقبة صعبة على العالم العربى.

إن عام ١٩٩٠ شهد كابوسا عربيا ودوليا لا يزال يمسك بأعصاب الكل ويخنق أنفاسهم حتى هذه اللحظة من بداية سنة ١٩٩٢ . فقد قام بلد عربى كبير بضم بلد عربى صغير إليه بالقوة المسلحة، وشاركت دول عربية مع قوى أجنبية عظمى فى تدمير بلد عربى مهم وتجويع شعبه، وانقسمت الأمة التى ظلت قرنا كاملا تنادى وتسعى إلى الوحدة، وغاصت إلى الأعماق فى دوامة عنيفة من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعرقية والدينية، وسادت الأجواء عواصف مأساوية من الكراهية والإحباط والشعور بالهزيمة الداخلية.

وتجىء سنة ١٩٩١ والعالم العربى - بموقعه الاستراتيجى المهم وموارده الاقتصادية الحيوية - غارق فى دواماته، ضائع فى مهاب العواصف، وليس هناك طرف واحد فيه يملك أى قدر من اليقين والثقة فى المستقبل:

١ - النظم التقليدية - البترولية - فى الخليج :

تشعر أن حدودها لم تعد آمنة ، فالغزو العراقى أظهر لها مدى التعرض والانكشاف لأراضيها ومواردها التى تعتبر واحدا من أهم الكنوز التى أعطتها الجغرافيا للتاريخ ، ولقد جرى إنقاذها بمعجزة يصعب أن تتكرر فى ظرف آخر.

وقد رأت حدودها تنتهك فى مناخ عالمى سقطت فيه قداسة الخرائط السياسية القديمة. فألمانيا الشرقية اختفت بهدم حائط، ويوجوسلافيا تحولت من دولة واحدة إلى خمس دول، كما أن إحدى القوتين العظميين فى الجزء الأكبر من القرن العشرين تحولت إلى شظايا متناثرة فى فترة من الزمن تقاس بالشهور.

فى الوقت نفسه، فإن ضوابط السلطة التقليدية القديمة القائمة على احترام الشيوخ انكسرت، لأن الشيخ المهيب أصبح رهينة راضية لضمان أمريكى، فالشيوخ فى أعماقهم يحسون بمشاعر يضغط عليها العجز عن إدارة علاقاتهم السياسية مع جيرانهم، وعن إنشاء نظم أو ترتيبات للأمن الإقليمى تؤدى دورها فى الحماية دون حاجة لدبابات أجنبية، ودون أن يأخذوا على ضميرهم - أمام شعوب الأمة - تسوية حسابات تتعلق برؤى وخطط الولايات المتحدة فى المنطقة. يضاف إلى ذلك أنهم دفعوا، وما زالوا يدفعون فواتير حساب باهظة : سواء فى تكاليف العمل العسكرى أو عقود التعمير أو عقود السلاح - بمبالغ يعتبرها بعضهم نوعا من الابتزاز يضغط على مواردهم بأكثر من اللازم.

٢- النظم التقليدية - مثل مصر وسوريا :

تشعر بحرج بالغ، فقد واجهت تجربة فى منتهى الصعوبة حين وجدت نفسها - وهى التى دعت حقبا طويلة إلى التحرر الوطنى والوحدة والعدل الاجتماعى - تدخل فى نهاية المطاف إلى حرب هى فيها الطرف الأصغر والتابع لقوةعظمى، وتكون الحرب ضد دولة عربية أخرى شاركتها الأهداف نفسها فى مرحلة من المراحل.

وكان قبولها بهذا الوضع الحرج اعترافا ضمنيا بعجز النظام العربى - الذى بشرت به طويلا. وعلى أى حال فإنها قبلت بهذا الوضع الحرج على أمل أن تتمكن بعده من حل مشاكلها الاقتصادية، إلى جانب تسوية عادلة مع إسرائيل ضمن ما أطلق عليه أثناء «عاصفة الصحراء» وصف «النظام العالمى الجديد» وهو - كما قيل لها - قائم على الاعتراف بالشرعية الدولية متمثلة فى مبادىء وقرارات الأمم المتحدة.

ولكن الأمور بعد «العاصفة» لم تتحقق على أساس الوعود السابقة، فالآمال التى تعلقت على إعلان دمشق الذى قام على أساس نوع من المشاركة العربية فى الأمن، ونوع من المشاركة العربية فى الرخاء - لم تلبث أن ماتت بهدوء ليحل محلها احتكار أمريكى لمسئوليات الأمن، واحتكار أمريكى لمكافآته.

وبقيت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التى عانت منها النظم التقليدية ، ولعلها ازدادت حدة بعد أزمة الخليج لأن الاهتمام بالمنطقة ، حتى من جوانب الاستثمار والمساعدة ، راح يتحول بسرعة إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى .

ولقد طرأت على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية أزمات أخرى خطيرة تتعلق بالهوية والشرعية .

فالهوية القومية تأثرت بانقسام الأمة . والتيار الدينى الذى بدا فى بعض الأوقات أملا ، أظهر أنه ليس فى مقدوره أن يقدم حلولا عملية لمشاكل دنيوية . وبالنسبة للشرعية فإن الرياح القوية التى تهب من الشمال بحق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقها فى الديمقراطية تكشف ثغرات فى نظم تقوم إما على القبلية التقليدية التى فقدت صلتها بالعصر ، وإما على الوصاية العسكرية التى فقدت صلتها بالحقيقة .

٣ ـ قضية السلام :

ولم تصل آمال السلام المستلهم من الشرعية الدولية المتمثلة فى مبادئ وقرارات الأمم المتحدة إلى تقدم يذكر . فقد احتكرت الولايات المتحدة أزمة الشرق الأوسط ، واعتبرت نفسها قيما على الحلول وعلى الأطراف .

والحقيقة أنه لا يمكن أن تحل أزمة دولية مستعصية من هذا النوع بدون توازن فى المصالح يستند على توازن فى القوى .

والمشكلة أن الموازين كلها فى غير صالح العرب ، بينما تمسك إسرائيل بكل أوراق اللعبة وأهمها احتلال الأراضى فى غياب رادع عربى سياسى أوعسكرى نتيجة لانقسام الأمة العربية . وكان بعض العرب يتصورون أن ما أعطوه للولايات المتحدة فى حرب الخليج يمكن أن يرد إليهم ، ولو من غير فوائد ، فى مشكلة الشرق الأوسط ـ على الأقل من ناحية ما جرى التبشير به من قواعد الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها . ولكن ما حدث كان العكس .

فقد كان هم الولايات المتحدة إيجاد انطباعات أكثر منه حل أزمات .

وكان ذلك ما حدث فى مدريد ، حيث جرى خلق الانطباع بأن سلاما تجرى صياغته ، وكان الواقع أن هناك مراسم جرت ، وصورا التقطت ، وأما القضايا نفسها فقد كان الإصرار على تأجيلها .

وقد كان مؤتمر مدريد استعادة لمشهد قديم على جدران معابد مصرية يعود تاريخها إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة، وهى تظهر الملك الفرعونى «رمسيس الثانى» يمسك بأسراه من الحيثيين والفرس من شعورهم ويحملهم إلى مصير مجهول.

وكذلك فعل «بيكر الثالث»(*) فى مدريد، فقد ضغط على كل الأطراف لأن تذهب متخلية عن تحفظاتها.

فالفلسطينيون ذهبوا دون منظمة التحرير.

ورعاية الأمم المتحدة للمؤتمر لم تحدث.

وسوريا لم تحصل على أية ضمانات سوى تطمينات أمريكية فى صياغاتها وبالتالى فى تفسيراتها.

ولم تكن إسرائيل على استعداد لسماع تعبير «أرض فى مقابل سلام». ومع ذلك كان هم «بيكر الثالث» أن يحمل أسراه إلى طريق من ثلاث مراحل:

☐ مدريد للتعارف بين العرب والإسرائيليين.

☐ واشنطن للحديث ثنائيا بين كل طرف عربى وبين إسرائيل.

☐ ثم موسكو بعد ذلك لحديث عن التعاون الإقليمى بين العرب وإسرائيل.

وكان ملفتا للنظر أن الأمم المتحدة تخلت عن دورها الشرعى وصدر لها الأمر بأن تحضر بممثل رمزى مفروض عليه بدوره أن يظل صامتا، فى حين كانت رعاية المؤتمر تحت إشراف مشترك للدولتين العظميين، وكانت إحداهما - الاتحاد السوفيتى - فى حالة غياب أو غيبوبة. والنتيجة أن الولايات المتحدة انفردت بأزمة الشرق الأوسط تماما، كما انفردت بأزمة الخليج.

وليس من شأن مثل هذا الوضع أن يصنع سلاما حقيقيا. والواضح أن كل طرف يريد السلام على هواه، فالولايات المتحدة تريده سلاما أمريكيا يمكنها من كل الموارد والمصائر فى المنطقة، خصوصا موارد البترول الذى سوف تصل وارداتها منه إلى ٦٢٪ من احتياجاتها البترولية فى الحقبة القادمة.

والغريب أن أوروبا الغربية التى تعتمد على بترول الشرق الأوسط الآن بنسبة ٩٠٪،

(*) جيمس بيكر (الثالث) هو بالفعل الاسم الرسمى لوزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، فقد حمل والده وجده نفس الاسم!

كانت هى الأخرى ممثلة فى المؤتمر بحضور رمزى. وكانت اليابان، وهى أيضا تعتمد بنسبة ٩٠٪ وأكثر على بترول الشرق الأوسط، غائبة بالكامل عن مدريد.

وفى الوقت نفسه، فإن إسرائيل تريده سلاما إسرائيليا يترك معها كل الأرض ويزيد فوقها مزايا التطبيع الكامل مع العالم العربى.

ولم تظهر إسرائيل أى اهتمام بمؤتمر مدريد، وفى مؤتمر واشنطن بعده كان اهتمامها دعائيا لأنها أرادت أن تتغلب على الأثر الإيجابى الذى أحدثه الوفد الفلسطينى القادم من الأراضى المحتلة إلى مدريد - وكل همها الآن هو الوصول إلى المرحلة الثالثة من خطة «بيكر الثالث» لأنها تريد من خلالها أن تحصل على شركة فى موارد البترول العربى.

وحين كان «إسحاق شامير» - رئيس وزراء إسرائيل - فى الولايات المتحدة فى نوفمبر الماضى، قال أمام مؤتمر لرؤساء الجماعات اليهودية فى بوسطن: «إن احتياجات إسرائيل للتنمية واستيعاب الهجرة الجديدة فى الحقبة القادمة تقارب ما بين خمسين وستين بليون دولار». وكانت حساباته لها «أن يحصل من الولايات المتحدة على عشرة بلايين من الضمانات التى سبق أن وعدت بها إسرائيل، وأن يحصل على عشرة بلايين أخرى من تبرعات يهود العالم، وتدبر إسرائيل لنفسها مبلغا مماثلا من مواردها، وتبقى فجوة تتراوح ما بين عشرين وثلاثين بليون دولار».

وعندما سئل «شامير»: «كيف يغطى هذه الفجوة»؟

كان تعليقه: «سوف ننتظر لنرى».

ومن الواضح أن ما ينتظره هو مؤتمر المرحلة الثالثة من سلسلة «بيكر الثالث»، وهو المؤتمر المخصص للتعاون الإقليمى فى مصادر الماء والطاقة وخطط التنمية المشتركة.

يبقى أن السلام العربى أصبح بعيدا.

كما أن السلام العادل لم يعد له أساس من التوازن.

٤ـ العالم الخارجى:

وينظر العرب إلى العالم الخارجى كما عرفوه من حقب سابقة، ولا يكادون يتعرفون عليه.

فأوروبا مشغولة عنهم بما يجرى على أبوابها وداخل هذه الأبواب فى البلقان،

والاتحاد السوفيتى الصديق القديم لهم يذوب بسرعة. والاقتصاد الأمريكى الذى يرتبطون بعملاته يتخبط بلا اتجاه، واستثماراتهم فيه - وهى ٥٠٠ بليون دولار (وهى نصف استثماراتهم فى العالم كله فى عمالقة من وزن « جنرال موتورز » و «زيروكس» و «آى. بى. إم» و «كوداك»). ثم إن بقية العالم، خصوصا إفريقيا وآسيا، مصاب بدوره بخيبة أمل فى العرب الذين تخلوا عنه فى وقت الرخاء ونسوه بالكامل فى وقت الأزمة.

وبالتالى فليس هناك من يسمع أو من يجيب على تساؤلات عربية أو قلق عربى.

وهكذا فإنه مهما شرب العرب من شمبانيا الأعياد، فإن السعادة سوف تظل بعيدة عنهم، ومن سوء الحظ أن الصداع وحده هو الذى سوف يصيبهم غداة انتهاء الاحتفالات!

أوائل مارس ١٩٩٢

إمبراطوريات الظلال

فى مذكرات «جورج شولتز» وزير خارجية الولايات المتحدة ـ من سنة ١٩٨٢ إلى سنة ١٩٨٨ ـ وهى المذكرات التى نشرت فى صيف هذا العام ـ مشاهد تستحق النظر والتوقف للدرس والتحليل . وفى هذه المشاهد ابتداء من صفحة ٢٦٦ وما بعدها يبدو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ـ وأقوى رجل فى العالم بحكم هذه الرئاسة ـ خائفا من الحديث أمام هيئة معاونيه من كبار المسئولين عن مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض ، إلى درجة أنه يطلب من وزير خارجيته «جورج شولتز» ألا يتحدث أمامهم عن بعض اتصالاته السياسية وألا «يدعهم» يعرفون عن سياسات يعتقد فيها واتصالات يقوم بها لأنهم لو عرفوا سوف يتكفلون بعرقلة حركته ومقاصده . وفى مشاهد أخرى من الكتاب نفسه ـ وعلى لسان وزير خارجية الولايات المتحدة ـ يبدو الرئيس الأمريكى أسيرا خائفا بالفعل من هيئة مستشاريه ، ولا يجسر على مخالفتهم مع أنه يشعر أنهم يعملون ضد ما يراه ويفرضون عليه سياسات لا يعتقد فى نفعها .

إن هذه المشاهد إشارات إلى مشكلة أكبر تتعدى بكثير حدود المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض ، والحقيقة أنها صورة من صور تحالفات قوة كبيرة متصلة ومتشعبة تؤثر فى الحوادث على الساحة العالمية وعبر كل الحدود دون أى نوع من أنواع المساءلة الدستورية أو القانونية أو السياسية .

إن تاريخ البشرية على طول امتداده عرف أنواعا من القوى الخفية تتحكم فى سلاطين القصور ، أو بين هذه القصور وقصور غيرها فى بلدان أخرى ـ لكن الجزء الثانى من القرن العشرين شهد تطورا كيفيا فى عمل القوى الخفية التى تملك وتحكم داخل الأوطان ، وتوجه وتحرك خارجها ، بما هو أكثر من علاقات قصور وسلاطين .

ولعل هذه المشكلة كانت فى بال الرئيس الأمريكى السابق «دوايت أيزنهاور» حين حذر من خطر ما أسماه المجمع العسكرى الصناعى على الولايات المتحدة سواء فى سياستها الداخلية أو سياستها الخارجية. والواقع أن استمرار الحرب الباردة واشتدادها بعد أيام «أيزنهاور» دفعا إلى نشوء ما يمكن أن يسمى بحق «إمبراطوريات الظلال».

إن الحديث هنا ليس عن أعمال التجسس، فتلك ظاهرة قديمة. ولا عن العنف من تدبير الاغتيالات إلى تدبير الانقلابات، فهذه أيضا ليس فيها جديد. وإنما الحديث عن العمل السرى على مستوى إمبراطورى وعلى اتساع العالم، وفى الظلام بعيدا عن أى مسئولية أو أى حساب.

إن الظاهرة التى يتعرض لها هذا الحديث اتخذت لنفسها شكلا مؤسسيا، وتعاقديا، فى المرحلة الحاسمة من الحرب الباردة، وكان ذلك عقب انتهاء مشكلة فيتنام فى أوائل السبعينات.

فى ذلك الوقت كان الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» جريحا ومحاصرا فى البيت الأبيض، لأسباب عديدة ترجع إلى المراحل الأخيرة من حرب فيتنام وما لحقها من مقدمات فضيحة ووترجيت، وكان ذلك فى الوقت الذى لاح فيه أن الاتحاد السوفيتى يتحرك بنشاط فى القارة الإفريقية، مركزا بالتحديد على أنجولا فى الغرب على المحيط الأطلنطى، وعلى القرن الإفريقى فى الشرق على المحيط الهندى.

ولم يكن الرئيس الأمريكى فى وضع يسمح له باعتراض النشاط السوفيتى صراحة، فهو لا يستطيع التدخل على الأرض فى إفريقيا - كما أن الكونجرس لم يكن على استعداد لأن يعطيه التفويض أو الاعتمادات اللازمة لتمويل ما قد يفكر فى عمله. وجرى التفتيش عن وسيلة أخرى للتدخل.

كانت الستينات قد شهدت تجربة ابتدائية فى اليمن، فهناك فى سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة على النظام القبلى قادها عدد من ضباط الجيش الشبان. وتعرضت هذه الثورة لخطر تهديد خارجى، فطلبت مساعدة مصر التى كانت وقتها تقود حركة القومية العربية تحت زعامة «جمال عبد الناصر». وعندما وصلت قوات مصرية إلى اليمن كان ذلك إنذارا بأن قوى التغيير فى العالم العربى قد وضعت أقدامها فى شبه الجزيرة العربية حيث أهم الموارد الاستراتيجية، وهى البترول، وأكبر الأرصدة المالية، وهى عائدات فوائضه. وكان الأمر أكثر مما يحتمل بالنسبة لمصالح عالمية واسعة. ولم يكن مناسبا شن

حرب مفتوحة على الحركة القومية التى كانت فى ذروة انتشارها فى هذا الوقت، وهكذا بدأ العمل بوسائل أخرى، وقادته شركات البترول الأمريكية الكبرى، والقبائل النافذة التى يتدفق البترول من أراضيها فى شبه الجزيرة العربية، وكان الجهد تحت توجيه وإدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وجرى تجنيد أعداد كبيرة من المرتزقة من بقايا ضباط وجنود الحرب العالمية الثانية، وبقايا ضباط وجنود الإمبراطوريات الغربية المتحاربة، إلى جانب أعداد من الذين احترفوا القتال أو القتل فى صراعات جنوب شرق آسيا. وظهر جيش من المرتزقة مسلح ومحمول وموجه بالكامل بتعاون أمريكى - بترولى - مالى - مخابراتى. واستطاع هذا الجيش أن يحقق كثيرا من أغراضه، وأولها تحويل اليمن إلى ساحة حرب أهلية - إقليمية - دولية لقرابة عشر سنوات.

وفى الظروف المستجدة فى السبعينات، كان هناك من تذكروا هذه التجربة الابتدائية فى اليمن، وفكروا فى الاستفادة منها وتطويرها بما يلائم الأوضاع المستجدة، خصوصا فى إفريقيا. وكانت البداية حين حاول وزير خارجية الولايات المتحدة فى وقت «نيكسون»، وهو الدكتور «هنرى كيسنجر»، إقناع عدد من دول النفط الغنية فى العالم العربى بأن تتولى هى تقديم التمويل إلى عمليات مكافحة الشيوعية فى مناطق قريبة منها. وكانت دعواه أن الكونجرس لا يستطيع أن يعطى، وبالتالى ففى إمكان هذه الدول أن تعطى بدلا منه لمنع الاتحاد السوفيتى من الحصول على موطئ قدم على الشاطئ الإفريقى للأطلنطى أو للمحيط الهندى. وكان تقدير «كيسنجر» أن الظروف تقتضى الإقدام على نوع من العمل المباشر حتى وإن كان خفيا، وكانت تلك مقدمة لإعادة بعث التجربة اليمنية. وكان الغريب أن المخابرات الفرنسية هى التى التقطتها على عهد مدير الأمن الخارجى النشيط فى ذلك الوقت، وهو الكونت «ألكسندر دى ميرانش» الذى كان رجلا ذكيا، طموحا، مؤمنا هو الآخر بنظرية العمل المباشر لمواجهة المخاطر، دون انتظار المؤسسات الدستورية التى حسبها فى الغرب مشلولة، عاجزة، ومخترقة. وكان الأمريكيون وراءه يؤيدون مساعيه دون أن يظهروا علانية، حتى لا يؤدى ظهورهم إلى إثارة شبهات أو وساوس.

وبعد اتصالات وترتيبات، أمكن جمع خمس دول مستعدة للتعاون مع «دى ميرانش» فى مشروعه الطموح للعمل المباشر، وهى: إيران - على عصر الشاه - ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وبالطبع فرنسا، ووراء الكل وكالة المخابرات

المركزية الأمريكية، وهى المتداخلة إلى أقصى حد مع مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض.

وكان توزيع الأدوار منطقيا، وقد فرض نفسه:

الولايات المتحدة للتوجيه، وفرنسا للإدارة العملية، والسعودية للتمويل، وإيران ما بين التمويل والتسليح، أما المغرب ومصر فهما للتدريب والتسهيلات الإدارية. وقد اقتضى الأمر أن تمارس هذه الدول أدوارها عن طريق أجهزتها الخفية، وهكذا دخلت مخابراتها، ثم تقدمت شركات البترول الأمريكية العملاقة وغيرها من الشركات الأوروبية الكبرى صاحبة المصالح الطائلة فى إفريقيا - إلى مجال العمل المباشر.

والغريب أن تنظيم العمل اتخذ شكل معاهدة مكتوبة وموقعة، وقد تم وضع أساسها فى اجتماع لهذا الغرض عقد فى جدة، ثم جرى إقرار نظامها فى اجتماع بعد ذلك فى القاهرة. ومن الطريف أن المجتمعين أرادوا إطلاق اسم رمزى على مجموعتهم، ورأوا بما أن مجال نشاطهم فى البداية سيكون إفريقيا - فإن اسم مجموعتهم يمكن أن يكون «نادى السفارى» "Safari Club". وراحت عمليات التمويل والتدريب والتسليح والتسلل والقتال تمتد من غرب إفريقيا إلى شرقها.



وعندما حدث التدخل السوفيتى فى أفغانستان، جرى تطوير الفكرة مرة ثالثة لتناسب ضرورة مقاومة التدخل السوفيتى هناك. وفى هذه المرة كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هى التى تقدمت لقيادة المجهود الرئيسى للنشاط الخفى، وجرى تدريب ألوف من الشباب العربى المسلم ليقودوا الجهاد المقدس ضد الشيوعية الدولية التى احتلت أفغانستان. وكانت الأموال تتدفق بلا حساب سواء من الولايات المتحدة أو من شركاتها العملاقة فى الشرق الأوسط تحت تصور أن وجود الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان هو خطوة أولى فى الاندفاع إلى الخليج الفارسى، تمهيدا للسيطرة على منابع البترول فيه.

وكانت معركة أفغانستان تجربة لإيجاد نوع جديد من المقاتلين المسلمين الأصوليين، جرى تدريبهم وتسليحهم وترسيخ عقائدهم الدينية لمواجهة الإلحاد الشيوعى!

والحقيقة أن هؤلاء قاموا بجزء كبير من القتال الفعلى فى أفغانستان ضد مواصلات وخطوط جيش الاحتلال السوفيتى. وفى حين كان الزعماء القبليون الأفغان مشغولين بالحصول على المساعدات وتكديس السلاح، والتجارة أحيانا فى المخدرات، فإن آلافا من الشباب المسلم كانوا هم الذين يقاتلون، فى حين كانت الطوائف الأفغانية المختلفة المتنافسة توفر قواها إلى ما بعد الحرب.

(وكان هؤلاء المقاتلون المسلمون الذين عرفوا بوصف الأفغان نسبة إلى تجربتهم الأفغانية، هم الذين عادوا بعد ذلك إلى أوطانهم الأصلية وراحوا يشاركون فى عمليات العنف السياسى ضد النظم الحاكمة، مما دعا بعض هذه النظم التى كانت تعرف من الحقائق ما يكفيها - أن تتهم وكالة المخابرات المركزية بأنها تهادن الإسلاميين وتتركهم يهزون نظم الحكم فى بلادهم ويهددونها - وذلك يقال الآن علنا فى عدد من بلاد شمال إفريقيا التى تواجه مظاهر عنف سياسى ينذر بالخطر).

وقد بلغ تكديس السلاح حدا دعا رئيس جمهورية باكستان أخيرا إلى أن يقول فى اجتماع مغلق لوزراء خارجية الدول الإسلامية انعقد فى كراتشى قبل أسابيع - إن الدائرة المحيطة بكراتشى، إلى قطر ثلاثين كيلومتر، فيها أكثر من مليون قطعة سلاح.



كانت فرق الظلام تكبر، ونشاطها يتسع، وتأثيرها يتغلغل، وقد تحولت إلى شىء أكبر بكثير مما قصد إليه مؤسسوها الأول، وأوسع من الظروف التى استدعت فى الأصل وضع أساسها.

كانت البذرة الجنينية الأولى فى اليمن.

ثم كانت الطفولة فى إفريقيا (أنجولا والصومال).

وكان الصبا فى آسيا (أفغانستان - ومنها إلى باكستان التى كانت قاعدة إدارية وسياسية للحرب فى أفغانستان).

ثم جاءت حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق - ووقع تطوير الفكرة للمرة الرابعة. ويكفى لأى مهتم بهذا الموضوع أن يطالع وقائع قضية إيران - كونترا، ففى هذه

القضية لم يكن الأمر مجرد أمر «السفاري كلوب» القديم، ولا دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وإنما دخل البيت الأبيض نفسه إلى مجال العمل المباشر على الأرض بواسطة رجال من أمثال «ماكفرلين»، و «بويند كستر» وكلاهما كان مستشارا للأمن القومي، ثم مدير المخابرات «وليم كاسي»، والكولونيل «أوليفر نورث»، والرئيس الأمريكي نفسه «رونالد ريجان» الذي انساق أو تورط على غير إرادته في صفقات سرية وبدعوى إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في طهران أو في بيروت في مقابل سلاح لإيران. وسلاح لإيران يباع لها بضعف ثمنه لكي يذهب فارق الثمن إلى تمويل نشاط عصابات الكونترا التي تقاوم نظام الساندينستا في نيكاراجوا، وكانت إسرائيل هي الوسيط الذي راح يغري «ريجان» باحتمال استعادة إيران إلى نفوذ الغرب مرة أخرى.

وأدى ذلك إلى دخول عناصر من البيت الأبيض في عمليات سرية وصلت إلى حد ترتيب غارات جوية وبحرية، وفرض الحصار على موانئ، واعتراض طرق التجارة الدولية من شواطئ الخليج الفارسي إلى نيكاراجوا على الأطلنطي الجنوبي.

والحقيقة أن عصر «ريجان» كاد يسقط بفعل النشاط الذي مارسته إمبراطوريات الظلال، ولم يكن هو يعرف حدوده رغم أن البيت الأبيض نفسه كان أحد أهم مراكز القيادة.

لقد كانت فضيحة «إيران - كونترا»، قنبلة مدوية لفتت الأنظار إلى نشاط إمبراطوريات الظلال، ولكنها لم تكن القنبلة الوحيدة حتى الآن:

- هناك القضية المعروفة باسم «عراق جيت»، وقد ظهر فيها أن الحكومات الغربية نفسها تخالف سياساتها المعلنة، وأن المواثيق والقوانين يضرب بها عرض الحائط لأنها لم تعد كافية لحالة المصالح المعقدة والمتشابكة.

- هناك أيضا قضية بنك الاعتماد والتجارة، وهي تظهر إلى أي مدى كانت الأموال تتدفق من أجل تمويل أنشطة معظمها خارج الشرعية، وهي واصلة عبر القارات والمحيطات.

- هناك أيضا تحقيقات المافيا التي ما زالت تجري في إيطاليا، والتفاصيل تظهر أن كتائب الظلام لم تعد تفرق بين العمل السياسي الخفي وبين النشاط الإجرامي، لأن الخطوط تشابكت، كما أن الأموال اختلطت وامتزجت.

- هناك الآن أخبار تتسرب عن تمويل نفطي لحملات انتخابية في ديمقراطيات غربية

كبرى، وإذا وصلت هذه التحقيقات إلى نهاياتها فسوف يظهر أن أموالا خارجية كثيرة دخلت فى تمويل حملات انتخابية فى بلدان عديدة. وأتذكر أن الرئيس «أنور السادات» استدعانى يوما يسألنى رأيى عن عرض قدم إليه بالاشتراك فى تمويل حملة رئاسة «ريتشارد نيكسون» الثانية - ١٩٧٢ - وقال لى ما معناه: «إن هناك اثنى عشر مليون دولار مطلوبة الآن لتمويل حملة نيكسون، وسوف تتحمل السعودية خمسة منها، وخمسة أخرى تتحملها الكويت، والوسطاء فى العملية يطلبون من مصر مليونين فقط مراعاة لظروفها المالية». وكان رأيى الذى قلته له بما معناه «إنه من الأفضل أن تبتعد مصر عن هذه اللعبة الخطرة».

ولست واثقا مما تم بعد ذلك فى الموضوع، لكن الوسيط كان واحدا من أقطاب امبراطوريات الظلال، واللافت للنظر أنه سافر بعد ذلك إلى واشنطن وأرسل للرئيس «السادات» خطابا شخصيا على ورق رسمى يحمل أعلاه عنوان البيت الأبيض فى واشنطن!

والغريب أن تلك القضايا كلها موصولة ببعضها، متشابكة فى مواقع إدارتها وفى أبطالها.

والمشكلة أنه ليس هناك مكان بعيد، ولا هناك موقع منيع على إمبراطوريات العمل الخفى.

وفى النتيجة النهائية، وحتى دون أن تكون هناك بالضرورة خطة كاملة جاهزة - وقيادات عليا خفية تعمل فى القمة وتضغط على الأزرار فتحدث المصائب - فإن مجموعات قوة غريبة مستقلة أحيانا ومتصلة تسبح فى تيار العمل المباشر مثل الأسماك السامة، والحاصل أننا أمام جمع من رجال من قمم السلطة من بلدان كثيرة معتقدين بفاعلية العمل المباشر (فى زمان شلل المؤسسات الدستورية والقانونية وسطوة الصحافة والتليفزيون)، وهذه المجموعات متحالفة مع مجموعات أخرى.. شركات كبرى، استخراج البترول، وتصنيع السلاح، والبنوك، أجهزة مخابرات دولية...

وقد تدنت مستويات العمل الدولى بشكل لابد له أن يثير القلق. وربما كان مناسبا أن نتذكر أن حملة عسكرية دولية تجرى تحت علم الأمم المتحدة وباسم ميثاقها، ويكون بين أهدافها المعلنة ضرب واعتقال زعيم قبلى مثل فارح عيديد فى بلد عربى إفريقى

صغير وبائس، وهو الصومال. ويلفت النظر أن المندوب المفوض من الأمم المتحدة فى الصومال هو الأميرال «جوناثان هاو» الذى قضى مدة خدمته فى مجال مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض فى عهد «ريجان» وعهد «بوش»، وكان قريبا جدا من مدارس العمل المباشر بصرف النظر عن القوانين والدساتير وميثاق الأمم المتحدة الذى يوشك أن يتحول إلى كرة فى لعبة فى الوقت الضائع - بين مرحلة فى النظام السياسى الدولى انتهت، إلى مرحلة أخرى لم تولد بعد - لعبة لم تعرف بعد قواعدها، ولم تتحدد فرقها، ولا معايير الفوز والخسارة فيها، ولا تقدم حكامها إلى الساحة.


ALGERIEN
ISLAM
BEN

٢٧ إبريل ١٩٩٢

الحل الإسلامى والفرصة الضائعة فى الجزائر
الموجة الإسلامية القادمة فى الشرق الأوسط

لقد أضاع الشرق الأوسط ـ وربما العالم الإسلامى بأسره ـ فرصة كبيرة كان يمكن لها أن تضعه على الطريق الصحيح. وهذه الفرصة هى الانقلاب البارد الذى حدث فى الجزائر فى مطلع السنة.

كانت الجزائر بعد ثلاثين سنة من الاستقلال والأمل، والإحباط، والدعاوى الثورية، وأحلام التنمية، قد وصلت إلى اقتناع بأن حل مشاكلها يكمن فى التيار الديمقراطى الذى يطرح نفسه بشدة فى العالم الثالث بعد كل التراجعات والتفاعلات ورياح التغيير التى هبت على العالم فى الحقبة الأخيرة.

ويوم ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ذهب الناخبون الجزائريون إلى صناديق الانتخاب، ويوم ٢٧ ديسمبر أعلنت نتيجة المرحلة الأولى، وإذا «جبهة الإنقاذ الإسلامى» تكتسح وتحصل على ٨٠٪ من الأصوات، وكان مؤكدا أن المرحلة الثانية سوف تعطى للإنقاذ الإسلامى النسبة نفسها من مقاعد المجلس النيابى الجديد.

لكن بقايا المجموعات السياسية التى تحكم الجزائر متحالفة مع قيادة الجيش وعناصر البيروقراطية فقدوا أعصابهم وأوقفوا التجربة فى منتصف الطريق. والغريب أنهم قاموا بهذا الانقلاب البارد باسم الديمقراطية، بدعوى أن الإسلاميين إذا وصلوا إلى السلطة سوف يضعون نهاية للديمقراطية باسم الدين، وبالتالى فإن الحل هو ضرب الديمقراطية باسم الديمقراطية!

وهذه لعبة خطرة.

إن الإسلام السياسى احتمال معلق على آفاق العالم العربى والشرق الأوسط. والناس يتراجعون إلى حماية الدين بحثا عن يقين وأمل وكرامة فى فترة من الضياع

والإحباط والهوان، نتيجة لأزمات معقدة اقتصادية واجتماعية وسياسية ودولية، وآخرها أزمة وحرب الخليج.

ولقد كانت الفرصة السانحة فى الجزائر هى أن الإسلام السياسى يدخل لأول مرة من باب الشرعية، ويمر إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخاب - وكان يجب أن يستكمل الطريق الديمقراطى مسيرته طالما أن الجميع قبلوه، وطالما أن السلطة الحاكمة فى الجزائر هى التى اتجهت إليه بعد أن انسدت أمامها كل الطرق الأخرى.

إن اعتراض الطريق الديمقراطى فى منتصفه ليس دليل عجز عن التحدى فقط، ولكنه إلى جانب ذلك ضعف فى الأعصاب. وعندما تهرب أى سلطة من التحدى بالوسائل السياسية، وعندما تفقد أعصابها أمام لعبة هى التى وضعت قواعدها، فذلك أقرب ما يكون إلى مأزق يؤدى إلى صراعات طويلة، وفى الغالب أنها ستكون دموية.

وهناك كثيرون يعتقدون أن جبهة الإنقاذ الإسلامى فى الجزائر وضعت تيارات الإسلام السياسى فى المنطقة كلها فى مشكلة.

فهذه التيارات - وجبهة الإنقاذ بينها - لا تملك السياسات والبرامج اللازمة لحكم إسلامى يستطيع حل هموم ومتاعب الجزائر أو غيرها من بلاد المنطقة.

ولم يكن مبعث الالتجاء إلى الدين هو التقدم نحو بديل قابل للتحقيق، وإنما غيبة هذا البديل القابل للتحقيق.

فالأديان السماوية تعطى للناس أسسا روحية ومناهج أخلاقية يهتدون بها فى سلوكهم وعلاقاتهم، لكنها لا تتعدى ذلك إلى مجالات العمل الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. فليست هناك مؤسسات دستورية إسلامية ومؤسسات دستورية غير إسلامية - وليس هناك اقتصاد إسلامى واقتصاد غير إسلامى - وليست هناك سياسة خارجية إسلامية وسياسة خارجية غير إسلامية - وليس هناك أمن قومى إسلامى وأمن قومى غير إسلامى.

وهذا طبيعى، فالقيم الإنسانية العليا دائمة، والحلول الممكنة لمشاكل المجتمعات متغيرة. ومن الطبيعى أن الأديان تركز على الثابت، وأن العلوم تركز على المتغير.

وقد كان النبى محمد نفسه هو الذى قال للمسلمين حين أرادوا أن يسألوه عن أمورهم بعده: «أنتم أعلم بشئون دنياكم». كما أن الإمام عليا البطل الأكبر للشيعة هو الذى كان يقول لأى سائل له يطلب فتواه: «استفت قلبك»، ويكررها ثلاث مرات.

ومن ناحية أخرى، فإن التيارات الإسلامية - وبينها جبهة الإنقاذ - لم تستطع ولم يكن فى مقدورها - أن تجد القيادات والكوادر التى تستطيع أن تنفذ لها برامجها، على فرض أن هذه البرامج كانت موجودة. ذلك أن أى قضية هى بطبيعتها وليست بدينها، وأى مختص هو بعلمه وليس بكثرة صلواته.

وزيادة على ذلك، فإن التيارات الإسلامية - حتى داخل الحركة الواحدة - منقسمة على نفسها بمواريث من التاريخ الإسلامى المعقد، ومن الواقع الإسلامى السياسى الحديث وهو أكثر تعقيدا.

وعلى سبيل المثال، فإن جبهة الإنقاذ فى الجزائر تضم أربع أو خمس مجموعات تختلف جميعها فى كل شىء ابتداء من أسلوب الدعوة وحتى أسلوب الحكم.

وأتذكر فى مناقشات ممتدة مع «آية الله الخمينى» فى بيته فى مدينة الشيعة المقدسة فى قم، وهو أكبر داعية إلى الحكومة الإسلامية، أننى قلت له: «إنك باسم الدين والتحريض السياسى على أساس مبادئه تستطيع أن تهدم النظام القديم للشاه (محمد رضا بهلوى). والثورة الإسلامية تستطيع بقيادتك أن تقوم بدور المدفعية الثقيلة - تهدم نظاما قديما فقد مصداقيته وقدرته بالفساد الداخلى، وبكبت الحريات والحقوق الإنسانية، وبإهدار الموارد الاقتصادية فى مشروعات نصف مدروسة، وبالتبعية للقوى الأجنبية - ولكن المدفعية لا تستطيع أن تحقق النصر. إن ثورتك تحتاج إلى المشاة لكى تحقق النصر. والمشاة فى الثورة هم العناصر السياسية والفنية والإدارية القادرة على تغيير المجتمع وتحقيق طموحاته. وإذا كانت الثورة تقوم فقط لهدم القديم، فإن ذلك ليس كافيا لأن المستقبل يحتاج إلى بناء».

والواقع أن الإسلام السياسى ظاهرة تستحق النظر إليها بفهم وعدل، فهو ليس ظاهرة سلبية، ولا هو شىء سيئ، بل لعل العكس هو الصحيح فى بعض الأحيان. فالشعوب تلجأ إلى الدين كملاذ أخير فى أوقات الأزمة، وحين تشعر أنها مهددة ليس فقط فى حياتها ولكن فى هويتها أيضا. وتلك ظاهرة عامة فى التاريخ، وليس فى تاريخ الأديان فقط، ولا فى تاريخ الدين الإسلامى وحده.

والشرق الأوسط - والعالم الإسلامى بصفة عامة - يواجه مثل هذه الحالة. حياة بالغة الصعوبة بالمشاكل، ومستقبل محصور بضغوط متعددة، وهوية مهددة بالضياع من تأثير عوامل اختراق سياسى واقتصادى وثقافى، يساندها تآكل داخلى.

وقد احتمى الناس بالدين ملاذا أخيرا ـ وقت أزمة، وانعكس ذلك فى اختيارهم الديمقراطى الذى تلقوا الدعوة إليه وأجابوا، وكان اختيارهم رفضا لكل ما هو قائم وبحثا عن نقيض له حتى وإن لم يكن واضحا، وربما كان الأفضل تركهم مع اختيارهم، وكان المرجح أن يكتشفوا دون حاجة إلى انتظار طويل أن اختيارهم يحتاج إلى مراجعة، وأن حل مشاكل الدنيا يحتاج إلى عناصر مختلفة غير الوعظ والتبشير بجنة موعودة فى حياة أخرى.

إن ذلك كان من شأنه أن يعزز مسألة بالغة الأهمية، وهى ترسيخ فكرة تداول السلطة فى العالم العربى.

فليس مفهوما أن تتجمد الخيارات السياسية فى نظم تمسك بالحكم فى ظروف تاريخية، ثم لا تخرج منه مهما تغيرت الأحوال. كذلك ليس مقبولا أن يكون متوسط بقاء الحكام فى السلطة فى العالم العربى كما هو الآن، وهو ١٨ سنة ـ بل إن أصغر الحكام العرب سنا، وهو العقيد «معمر القذافى»، له الآن ٢٣ سنة على قمة السلطة فى ليبيا!

ولو أن فكرة تداول السلطة جرى احترامها بإملاء نتائج الانتخابات، لما كان فى وسع التيار الإسلامى أن يعارضها بعد ذلك، ولاضطر للخضوع إلى القاعدة. لكن الذين تعرضوا بالدبابات لنتائج صناديق الانتخابات، قدموا سابقة بالغة الخطورة.

ولا بد أن نتذكر أن التيار الإسلامى لم ينجح فى الجزائر ـ ولم يظهر فى غيرها كذلك ـ لمجرد وجود أزمات تعصر المجتمعات العربية والإسلامية ـ ولا من مجرد البحث عن هوية ضائعة، وإنما ساعدت على ذلك أيضا محاولات متكررة لاستغلال الإسلام سياسيًا من خارج العالم الإسلامى ومن داخله.

إن الولايات المتحدة، منذ انتهت الحرب العالمية الثانية، حاولت استغلال الإسلام سياسيا ضد الحركات الوطنية والقومية التى اعتبرت أن الدين مسألة تخص علاقة الفرد بربه، وأما بقية مشاكل بناء ونمو المجتمعات، فهى مسألة اختيارات إنسانية.

وكان «جون فوستر دالاس» وزير خارجية الولايات المتحدة الشهير، صاحب دعوة إلى إغراق الشرق الأوسط بالدين، على ظن بأن القوة التقليدية الكامنة فيه تستطيع أن تمنع تسرب الأفكار الاجتماعية التقدمية إلى الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والتحرر من مناطق النفوذ.

وأتذكر أننى حضرت وشاركت فى مناقشات كثيرة مع «جون فوستر دالاس» ، وكان دائما يتحدث بحماسة قسيس مبشر عن الدين كفاعل فى حياة المجتمعات ـ رغم أنه كان يتحدث عن الإسلام .

ولقد كان العسكريون الأمريكيون أصحاب نظرية فى هذا الخصوص روجوا لها ، وأتذكر أن الجنرال « ا . أولمستيد» رئيس برامج المساعدات العسكرية الأمريكية أثناء حقبة الخمسينات حاول إقناعى بها ، وكان منطقه يدعو إلى ضرورة إنشاء حلف إسلامى فى الشرق الأوسط يرتكز على مصر (وفيها أكبر مدرسة إسلامية ، وهى «الأزهر») ، وتركيا (وفيها أقوى جيش إسلامى عسكريا) ، وباكستان (وفيها أكبر حشد سكانى إسلامى) . وكان رأيه الذى ألقى الضوء على نياته هو أن مثل هذا الحلف يمكن أن يشكل قوة جذب تشد مسلمى الصين والاتحاد السوفيتى .

وبعد الولايات المتحدة ، فإن النظم التقليدية فى العالم العربى ، ممثلة فى نظم البترول بالدرجة الأولى ـ كانت هى التى تولت تشجيع وتمويل وتحريض التيارات الإسلامية لمقاومة القوى الوطنية والتقدمية . وكانت تريد بذلك أن تحاصر دعواتها للتغيير والتجديد ـ وقد نسيت هذه النظم أنها تشجع ماردا من الجن سوف تجد نفسها فى مواجهته ذات يوم .

إن مشاعر اليأس فى العالم العربى ، إلى جانب تشجيع من الولايات المتحدة والنظم التقليدية ، ساعدت بشكل أو آخر على جعل الإسلام السياسى بديلا مهيأ .

إن تجربة الجزائر أثبتت أن الذين يتحدثون عن الديمقرطية هم آخر من يستطيع تحمل نتائجها .

ولعلها أثبتت أيضا أن الذين يتحدثون عن الإسلام هم آخر من يستطيع تحمل أحكامه .

وفيما سبق شهدت المنطقة أسلوبين لوصول الإسلام السياسى إلى السلطة .

فى باكستان ظهر الجنرالات الذين يحملون سيفه ، وآخرهم «ضياء الحق» .

وفى إيران ظهر الشيوخ الذين يحملون كتابه ، وأهمهم بالطبع «آية الله الخمينى» .

ولم ينجح البديل الذى يلبس القبعة العسكرية ، كما أن البديل الذى يلبس العمامة الدينية ما زال أمرا معلقا .

وأخيرا فى الجزائر جاء البديل الذى وصل عن طريق صناديق الاقتراع .

وربما كان تركه للفرصة ، وترك الفرصة له ، ضروريين .

فإذا نجح ، فمعنى ذلك أن هناك فرصة لبديل قادر على التحقيق ، كما أن الديمقراطية قادرة على الحياة .

وإذا لم ينجح - وهذا هو الأرجح - فإن ذلك من شأنه إثبات أن مشاكل الدنيا لابد لها من حل دنيوى .

وكان مؤكدا أن يحدث ذلك أثره فى العالم العربى والعالم الإسلامى ، وأن يجد الكل أنفسهم أمام ضرورة الاختيار بالعقل وليس بالإحباط .

لكن الفرصة ضاعت هذه المرة ، وكانت فرصة ضخمة غير قابلة للتكرار بسهولة ، والمأزق أن ضياعها سوف يجعل الإسلام السياسى فى وضع الشهيد ، كما أن الصدام الدموى المحقق فى الجزائر سوف يؤدى إلى ما يمكن اعتباره معركة بين الحق والشر ، وبين الحرية والطغيان ، وبين الديمقراطية والدكتاتورية ، وهذا بدوره سوف يحدث تأثيرات متعددة فى منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، يحتمل أن تؤدى إلى مضاعفات خطيرة تكرر أحداث الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ - وربما بغير ضرورة .

وكان الشرق الأوسط دائما أرض الفرص الضائعة .

وهذه فرصة أخرى تضاف إلى القائمة .


ique

٢٢ يونيو ١٩٩٢
القذافى وإعلان الجهاد !

لقد كنت أول رجل من العالم الخارجى قابل العقيد معمر القذافى رئيس ليبيا فى اليوم نفسه الذى استولى فيه على السلطة فى بلاده وانتزعها من الملك العجوز إدريس السنوسى الذى شاء له حظه التعس أن لا ينجب أبناء وبحث عن وريث للعرش فلم يجد إلا قريبا له نصف متخلف جعله وليا للعهد .

وكانت عملية الاستيلاء على السلطة سهلة رغم أهمية ليبيا بسبب مواردها البترولية ، وبسبب موقعها الذى يحتل ثلاثة آلاف كيلومتر على الشاطىء الجنوبى للبحر الأبيض ، لأن الملك العجوز الذى لا مطمع له لم يكن يريد أن يقاتل من أجل عرشه ، كما أن ظروف الحرب الباردة ، وطبائع التوازن الدولى مع الاتحاد السوفيتى ، وفوران العالم الثالث لم تترك للولايات المتحدة أو بريطانيا فرصة للتدخل العسكرى السافر لحماية مصالحهما الاستراتيجية والبترولية .

وكان الضابط الشاب معمر القذافى - ٢٧ سنة - ومعظم رفاقه من المعجبين بالرئيس المصرى الراحل جمال عبد الناصر - قد بعثوا إليه رسالة يوم ١ سبتمبر - يوم استيلائهم على السلطة - يطلبون منه أن يرسل إليهم مبعوثا شخصيا لكى يتحدثوا معه ويسمعوا منه . وشاءت الظروف أن أكون أنا هذا المبعوث ، وكانوا يقرءون ما أكتب ويسمعونه مذاعا من القاهرة ، ويعرفون صداقتى بالرئيس عبد الناصر . وهكذا فإنهم عندما سئلوا عن المبعوث الذى يفضلونه ، وقع اختيارهم علىّ . ووجدت نفسى على طائرة عسكرية تقوم من القاهرة عند منتصف الليل وتهبط فى مطار بنغازى قرب الفجر ، ويجىء معمر القذافى للقائى فى مبنى القنصلية المصرية هناك قبل الصبح .

وجلست مع معمر القذافى وبعض رفاقه فى الاستيلاء على السلطة قرابة خمس ساعات، ثم عدت بالطائرة إلى القاهرة لأحكى للرئيس عبد الناصر انطباعاتى عما رأيت وما سألنى فيه الذين قابلتهم، وماذا قلت لهم، وماذا قالوا لى؟

وأتذكر أننى قلت للرئيس عبد الناصر ضمن حديث طويل : «إن الشاب البدوى الذى رأيته يذكرنى بمهر عربى جميل وأصيل، لكنه ما زال بكل عذرية الصحراء أو البرارى المفتوحة وبراءتها ونقائها وحيويتها، وهو يقدر، إذا استطاعت المسئولية الوطنية ترويضه، أن يكون جوادا قويا وقادرا من نوع نادر، لكنه إذا لم يحدث ترويضه سوف يظل شاردا وقادرا على إلحاق الأذى بنفسه وبكل ما حوله من الأشياء إلى الناس».

وحين ظهر القذافى على مسرح السياسة العربية كانت تصرفاته تثير الدهشة أحيانا، ولكنها جميعا فى اتجاه البراءة والنقاء حتى وإن بدت مختلفة عن الأعراف والتقاليد.

وأتذكر فى اجتماع قمة عربى بعد شهور فى طرابلس أنه دعانى من قاعة الاجتماع ليقول لى : «إن رئيس السودان يقول كلاما غير صحيح وسوف أقول له فى وجهه إنه كذاب». وحاولت بكل جهدى إقناعه أن يصحح ما يقوله رئيس السودان دون أن يتهمه بالكذب صراحة.

وفى أول مؤتمر قمة عربى حضره معمر القذافى، وكان مؤتمر الدار البيضاء فى المغرب، وقف وسط الملوك والرؤساء يشير إلى رئيس الديوان الملكى المغربى الذى جاء يقبل يد الملك الحسن ويخطره أن قاعة المؤتمر جاهزة لكى يتفضل الملك ويفتتح أعمال القمة، وكان معمر القذافى يصيح ببقية الملوك والرؤساء قائلا : «أنتم مازلتم فى عصر العبودية، إذا كنتم ترضون أن يقوم رجل بتقبيل يد رجل آخر».

ثم جاءنى بعد انتهاء الجلسة الأولى للقمة يقول لى إنه سوف يقاطع المؤتمر لأن معظم المشاركين فيه متآمرون وعملاء للاستعمار، وسألنى بينما أنا أحاول تهدئة أعصابه : «ماذا أفعل أنا وسط هؤلاء»؟ ثم أضاف إلى ذلك سؤالى : «وأنت ماذا تكتب عن هذا المؤتمر؟ وقلت له إننى لن أكتب عن المؤتمر ولكنى سأكتب عنه. وسألنى «ماذا تكتب»؟ وقلت له : «مقالا بعنوان طرزان فى قصر ملك المغرب»!. ولم تعجبه الفكرة. ومع ذلك فقد كانت صورة طرزان صادقة وحية وقريبة إلى حد ما من صورة مهر الصحراء الجامح والشارد.

منذ ذلك الوقت لم تساعد الظروف على ترويض المهر العربى الأصيل، بل لعلها زادت فى مشاكله.

لقد وجد تحت تصرفه ثروة هائلة من أموال النفط، ووجد كثيرين فى العالم عربا وغير عرب يتسابقون إلى نيل رضاه.

وكان أملى - وربما أمل غيرى - أن تروضه ضرورات قيادة شعبه وتجعله قادرا على جر أثقالها إلى دنيا أكثر تقدما، ولكن الظروف لم تساعده. فقد كانت الثروة الليبية أكبر من تصوراته، وكانت السلطة المطلقة للحكم فى بلد من بلدان العالم الثالث أكثر من طاقته، وكان ملق الآخرين - على مستوى الأفراد والدول - يغذى أحلامه المحلقة فى الأجواء لدرجة أنه بدأ يتحدث عما سماه «النظرية الثورية العالمية الثالثة» التى تختلف عن الرأسمالية والشيوعية والتى تصلح دليلا للنمو لكل زمان وكل مكان، ثم اختار أن يطلق على بلاده «الجماهيرية الشعبية الديمقراطية العظمى».

ومن سوء الحظ أن الرجل الذى كان معجبا به، وهو عبد الناصر، رحل بعد سنة واحدة من ظهوره هو على المسرحين العربى والدولى. وجاء وقت حاولت فيه أن أقنع الرئيس السادات بأن يعطى بعض جهده وصبره للتعامل مع المهر العربى الجامح، ولكن الرئيس السادات لم يكن لديه الصبر ولا الوقت لهذه العملية، وما لبث أن نفض يده منها تماما وراح يتهم القذافى بالجنون.

وأتذكر أننى حاولت أن أشرح للرئيس السادات نظريتى عن المهر العربى الشارد، ولم يكن مستعدا، وكان رأيه أنه ليس مستعدا أن يكون فى الموقع نفسه مع القذافى، ولا يريد أن يصاب بين وقت وآخر بركلة أو قفزة لا يعرف كيف يتصرف إزاءها.

ومرت سنون والمهر الجامح يجرى فى الساحة ويقفز ويركل، ويتحدث عن نظريته الثالثة وعن الثورة العالمية، وعن قوى الاستبداد والسيطرة الدولية، وكانت أحاديثه وتصرفاته كلها صادرة عن نيات حسنة وافتراضات منفلتة من أى قيد، وقاده ذلك إلى مغامرات خطيرة فى الممارسة وفى النتائج. وأتذكر أن ثلاثة من رؤساء الوزارات فى بريطانيا، وهم دوجلاس هيوم وهارولد ويلسون وجيمس كالاهان، شكوا لى من القذافى ومن مساعداته بالمال والسلاح للجيش السرى الأيرلندى. وتحدثت فى الأمر مع القذافى، وكان رده أنه لا يرى ضررا من مساعدة الجيش السرى الأيرلندى لأنه ملتزم كثورى بمساعدة أى من حركات التحرر الوطنى التى تطلب مساعدته، وناقشته فى هذا الرأى.

وتدفقت أمواج كثيرة إلى شواطىء البحر الأبيض، وتغيرت أحوال وعوالم، ولكن المهر العربى الجامح كان لا يزال شاردا فى الصحراء لا يريد أن يتغير أويعترف أن الدنيا كلها تتغير.

ومع بداية سنة ١٩٩٢ كانت أزمة نسف طائرة أمريكية فوق «لوكيربى» فى اسكتلندا مثارة، وكذلك كانت مثارة أزمة نسف طائرة فرنسية فوق الصحراء الإفريقية. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا جميعا تعلن أنها قامت بتحقيق ظهر لها بعده أن جماعات موالية للعقيد القذافى هى التى قامت بنسف الطائرتين، وبناء عليه فقد طلبت الدول الثلاثة أن يسلم إليها اثنين من ضباط المخابرات الليبية أشارت إليهما أصابع الاتهام فى التحقيقات.

كان الطلب الأمريكى البريطانى الفرنسى بالغ الصعوبة، ولعله كان مخالفا للقانون الدولى، ولعله كان نموذجا للتعسف ورغبة الهيمنة. وكانت ليبيا تواجه أزمة من الدرجة الأولى، ولكن المهر العربى الجامح كان لا يزال يجرى ويقفز ويركل. وكان بعض الناس فى العالم فى دهشة مما يرون.

وربما كانت الاتهامات الموجهة إلى نظام القذافى صحيحة، وربما لم تكن صحيحة، فإن أحدا لم تتح له الفرصة لإجراء تحقيق مستقل، ولكن المشكلة الحقيقية كانت أن المهر العربى الجامح ترك بعض آثاره فى مواقع تثير الشكوك.

ثم إن الحملة النفسية التى صاحبت الأزمة كلها جعلته يتصرف بشعور أو لا شعور أنه بالفعل موضع الاتهام، وكل محاولاته هى للإفلات من جريمة وليست للدفاع عن تهمة!

وطوال الأزمة كانت التصرفات الليبية لافتة للنظر. فالسفير الليبى لدى الأمم المتحدة يقول إن حكومته مستعدة لتسليم الضابطين الليبيين المطلوبين إلى الجامعة العربية. والسفير الليبى فى باريس يقول إنها ليست مستعدة لتسليمهما على الإطلاق.

وكان العالم فى حيرة، وكان العالم العربى منقسما على نفسه بعد حرب الخليج. وهناك قوى تريد أن تتخلص من عناصر المغامرة والانفلات فى العالم العربى مرة واحدة.

والواقع أن نصف الذين كانوا يؤيدون القذافى فى العلن كانوا فى السر يشجعون الولايات المتحدة على أن تعجل بالنهاية.

ومن المفارقات أن سكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية كليهما كانا يعرفان القذافى من تجربته المصرية. فقد كان الدكتور بطرس غالى وزيرا للدولة للشئون الخارجية فى مصر، كما أن أمين عام الجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد كان وزيرا للخارجية المصرية، وخلال هذه التجربة تعامل الاثنان معه فى ظروف سابقة.

ولقد كان كلاهما فى أثناء الأزمة يحاول كل ما يستطيع لتفويت الأزمة إلى الآخر. فالأمم المتحدة تريد من الجامعة العربية أن تقوم بالمهمة. والجامعة العربية تريد من الأمم المتحدة أن تأخذها هى بنفسها، وفى بعض الأوقات كانت اللعبة أشبه ما تكون بألعاب الكرة الطائرة.

ثم قدر للجامعة العربية أن تتولى مسئولية الأزمة فى المرحلة الحرجة. وعندما ذهب أمينها العام إلى طرابلس للقاء الرئيس القذافى فى صحبة سبعة من وزراء الخارجية العرب فى محاولة أخيرة للحيلولة دون صدور قرار من مجلس الأمن بفرض الحصار على ليبيا، اختار أن يقابل أعضاء هذه اللجنة الوزارية داخل مسجد جلس يؤدى فيه صلوات شهر رمضان، قائلا لهم: «انهم يفتعلون هذه الأزمة ضدنا فى هذا الشهر الدينى المقدس لكن يصرفونا عن أداء واجباتنا الدينية». وكان آخر ما قاله الرئيس القذافى للوفد:

«ما الذى يريده مجلس الأمن ؟ . . أنا قابلت ممثل بطرس غالى وأنا مريض وحرارتى فوق ٣٩، وقد وضعت كمامة على وجهى حتى لا تكون فرصة لنقل العدوى إليه.

ما الذى يفعله بطرس غالى (السكرتير العام للأمم المتحدة) فى نيويورك؟ ما هو المرتب الذى يدفعونه له هناك؟

نحن نعطيه هذا المرتب ويجلس فى بيته فى القاهرة ويريحنا من كل هذا العناء!».

وعندما قيل له إن المسألة ليست مسألة بطرس غالى، وإن السكرتير العام للأمم المتحدة هو موظف لدى مجلس الأمن، كان رده: «إن زعماء إسلاميين من الجزائر وتونس والسودان قصدوا إليه وطلبوا إليه إعلان الجهاد الإسلامى، وهو لم يستجب لهم، لكنه الآن سوف يستجيب». والمشكلة أن الجهاد الإسلامى قضية مركبة ومعقدة، وهى ليست بالتأكيد فى يد طرف يتذكرها أو يلجأ إليها فجأة فى لحظة أزمة.

وبالطبع فقد كان صعبا على ليبيا أن تسلم اثنين من مواطنيها لاتهام مطلق تتولاه جهة دولية واحدة لم تخف عداءها يوما لطرابلس.

كذلك كان صعبا على سكرتير عام الأمم المتحدة أو أمين عام جامعة الدول العربية أن يفعلا شيئا .

أولهما يمثل مجلس الأمن ، وهو فى الوضع الراهن لا يظهر الكثير من حسن النية . والثانى يمثل الجامعة العربية ، وهى فى الوضع الراهن أيضا لا تظهر الكثير من قوة الإرادة .

والشعور الغالب فى طرابلس أنه حتى لو تم تسليم الرجلين فليس هناك ضمان أن يجىء غدا من يقول إنه ظهر من التحقيق معهما أنهما تصرفا بأوامر من سلطة أعلى . وربما السلطة الأعلى فى ليبيا .

وكان المهر العربى الجامح لا يزال على حاله بعد ٢٣ سنة فى السلطة ، تقدمت به السن ولكنه لا يزال يجرى ويقفز ويركل .

والواقع أن القذافى فى أعماق قلبه يشعر أن المطلوب منه ليس مجرد تسليم ضابطين من مخابراته وإنما المطلوب أكبر ، ولم يعد ترويضه هو المطلوب ، فقد فات الأوان لأى شىء من هذا النوع ، وإنما المطلوب نظامه ، وربما رأسه .

ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تستعمل الجامعة العربية فى الضغط على القذافى ، وجرى القذافى خطوات من القطيع العربى ثم تنبه بالغريزة إلى أنه قد يساق بعيدا ، ووقف فى مكانه ، واحتمى بأسوار الساحة المفتوحة حوله .

كانت نسمات الريح التى تصل إلى خياشيم المهر العربى الجامح تحمل إليه روائح الخطر ، وهو يحاول ويحاول ، لكن الحلقة تضيق والحصار يشتد ، والذين يطلبونه لم يلجئوا للقوة ولصواريخ حاملات الطائرات التابعة للأسطول الأمريكى السادس فى البحر الأبيض لأن عودة الصواريخ إلى اختراق أجواء المنطقة قد يكون أكثر ما يحتمله الشرق الأوسط بعد عاصفة النار على الخليج ، ولهذا فإنهم يريدون اصطياد المهر العربى الجامح بالحبال تحيط برقبته وتلتف حولها ، وكثير منها الآن طائر فى الهواء موجه ناحيته .

والمشهد كله مأساوى مؤثر بالنسبة للذين عاشوا القصة ورأوا جوانب منها ، وهو أيضا مأساوى مهين بالنسبة لأمة عربية تعلن عجزها عن إدارة شئونها ويجرح كبرياءها أن ترى الآخرين يقومون عنها بهذا الدور .

أغسطس ١٩٩٢

الجنرال ديجول : لا سياسة بلا خريطة

أعتقد أننى مدين بدرس قيم فى السياسة للرئيس الفرنسى الأسبق «شارل ديجول»، ومع أنى تلقيت هذا الدرس من القائد الفرنسى الشهير قبل قرابة ربع قرن. بالتحديد سبتمبر ١٩٦٧. فإن درس « ديجول » الذى بدا لى صحيحا وقتها. يبدو لى الآن أكثر صحة.

كنا نتحدث وقتها عن أزمة الشرق الأوسط التى دهمت هذه المنطقة فى يونيو من تلك السنة، وأبديت رأيا سمعه الجنرال « ديجول » بصمت وصبر مترفعين، ثم عقب عليه قائلا « إنه عادة لا يعطى نفسه الحق فى نصح الناس، فما يهمه هو أن يسمع آراءهم، ويتفهم دواعيها، ثم يستخلص لنفسه ما يشاء. ولكنه هذه المرة سوف يناقشنى فيما عرضته عليه ».

ومد الجنرال « ديجول » يده فضغط فلمس زرا على مكتبه، ودعا أحد مساعديه وطلب منه خريطة صغيرة لمنطقة الشرق الأوسط، ثم واصل كلامه قائلا : « إنه دائما يحرص على أن ينظر إلى الخريطة ويطيل النظر إليها قبل أن يبدى رأيا فى أى قضية سياسية، وحتى إذا كان يعرف خطوط المنطقة التى تهمه فى لحظة بعينها، فإنه يريد أن يعيد تذكير نفسه بها، ثم إن كل نظرة على الخريطة وتأمل لها كفيلان أن يولدا عوامل واحتمالات لا بد من إدخالها فى أى حساب للحوادث والتطورات ».

ثم استطرد إنه « دائما ينصح رفاقه ووزراءه ومساعديه بأن يستشيروا الخريطة أولا لأنها سوف تضيف إليهم دائما شيئا جديدا وسوف تعيد تذكيرهم بحقائق تبدو بدهية لكنها فى بعض اللحظات قد تغيب عن الذاكرة عندما تجرى الحسابات فى زحام الحوادث»!



إن نظرة على خريطة العالم الآن ـ صيف سنة ١٩٩٢ ـ تطبيقا لنظرية « ديجول » ربما تلفت نظرنا إلى أشياء قد تكون ضرورية وحيوية، ولعلها خطيرة أيضا فى وقت يتحدث فيه بعض الناس عن نظام عالمى جديد، مع التسليم بأن مقولة « نظام عالمى جديد » مصحوبة بصيحة « نهاية التاريخ » ـ التى علا صوتها سنة ١٩٩١ ـ أصابها نوع من السكتة القلبية سنة ١٩٩٢ .

والواقع أن نظرة على خريطة للعالم تظهر على الفور أن هناك أربع مناطق فى وسط الخريطة تعيش حالة من الفوران والعنف يصعب حصر آثارها أو ضبط تفاعلاتها :

نركز النظر أولا على منطقة شرق أوروبا : مجموعة دول رسمت حدودها على عجل بعد الحرب العالمية الأولى بعد تفكك إمبراطوريات وسط أوروبا، ثم جرى الإمساك بهذه الحدود فى شدة بعد الحرب العالمية الثانية بقوة الجيش الأحمر لتوضع تحت الهيمنة السوفيتية .

إن هذه المنطقة وحدودها أصبحت أهم مواقع الحرب الباردة . وحينما انتهت هذه الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتى، وجدت دول هذه المجموعة نفسها فى العراء داخل أبنية اجتماعية مشوهة ووراء قيادات لم تكن مهيأة بسبب قسوة الظروف لمسئولياتها الجديدة، فمن كاتب مسرحى حالم (« هافيل » فى تشيكوسلوفاكيا) إلى زعيم نقابى مشتبك فى علاقات تثير التساؤل (« فاونسا » فى بولندا) .

ينتقل النظر بعد ذلك إلى مجموعة دول البلقان التى عادت مرة أخرى تؤدى دورها التقليدى كبرميل بارود فى جنوب أوروبا، يوقظ مشاكل كانت نائمة لسنوات طويلة مثل مشكلة الدولة الاتحادية المكونة من جمهوريات ستة، وقوميات خمسة، وأديان ثلاثة، وأبجديتين، ثم دولة واحدة جري حشر الكل فيها، وكان اسمها يوجوسلافيا فى يوم من الأيام . ومثل مشكلة الأكراد فى تركيا التى لعب ساستها أثناء حرب الخليج بورقة الأكراد فى العراق فى محاولة كان لا بد أن تؤدى إلى إعادة طرح فكرة وطن قومى للأكراد تمثله دولة مستقلة، ناسين أن أكراد العراق ثلاثة ملايين، وأما عددهم فى تركيا فهو سبعة ملايين .

يصل النظر بعد ذلك إلى مجموعة الجمهوريات التى كانت تمثل جنوب الاتحاد السوفيتى السابق، وهى : تركمانستان، وأزبكستان، وتاجيكشتان، وكيرجيستان، وكلها خليط آسيوى ضمته الإمبراطورية الروسية أثناء توسعها فى القرن التاسع عشر

واحتجزها «لينين» فى الإمبراطورية السوفيتية الجديدة متصورا أن التجربة الشيوعية قادرة على تذويب القوميات والثقافات، وأن فكرة مستعارة من الفلسفة الألمانية الهيجلية أو الماركسية قادرة على تذويب وهضم مواريث عمرها عشرات القرون - بما فيها مواريث الإسلام - بمجرد أوامر من سلطة دولة تأمر بعيدا من موسكو.

ثم يصل النظر أخيرا إلى مجموعة الدول الأعضاء فى الجامعة العربية (٢١ دولة)، وهى دول تمتد من الخليج الفارسى إلى شاطىء المحيط الأطلنطى، وهى مجموعة دول تقول كل دساتيرها إن شعوبها تنتمى إلى أمة واحدة بوحدة اللغة والثقافة والامتداد الجغرافى المتصل، ولكن هذه المجموعة غارقة حتى الآذان فى تناقضات حادة قبلية وحضرية، اجتماعية وطبقية، زادت بحدة الصراع العربى - الإسرائيلى وبمصادفة تدفق النفط من أراضى بعضها على غير انتظار وبدون حساب، ثم جاءتها حرب الخليج الأخيرة، فإذا الأمة الواحدة فى حرب أهلية بعضها ضد البعض الآخر.



إن النظرة على خريطة العالم لا تظهر مجرد وجود هذه الأقاليم الفوارة والساخنة فحسب، ولكنها تظهر ما هو أهم وأدعى إلى إطالة النظر:

١ - إن هذه الأقاليم الأربعة متصلة اتصالا وثيقا بقارات العالم وبحاره، وأهمها البحر الأبيض ومضايقه من باب المندب إلى قناة السويس ومن البسفور إلى جبل طارق، وبالتالى فإن ما يحدث فى هذه الأقاليم الأربعة سوف يفيض على ما حوله محدثا مضاعفات يصعب حسابها.

٢ - إن هذه الأقاليم الأربعة كلها متصلة ببعضها اتصالا جغرافيا مباشرا وبالتالى فهى محيط واسع مضطرب يفيض بعضه على بعضه ويتفاعل ما يقع فيه عبر الحدود والخطوط والتضاريس.

٣ - إن شعوب هذه الأقاليم جميعا تعيش أزمة هوية، فهناك هويات متصارعة فى كل كيان منها، وهى هويات عرقية ودينية ووطنية، وكلها مما يستحيل التوفيق بينها بيسر، خصوصا مع التداخل الإنسانى فى هذا الموزاييك البشرى.

٤ - إن دول هذه الأقاليم تواجه أزمة شرعية عميقة فهى جميعا بدرجات متفاوتة

حديثة بالاستقلال، ونظم الحكم فيها بدون استثناء بقايا متخلفة من مراحل سابقة: قبلية ـ عسكرية ـ عقائدية إلى آخره. ومهما كانت قوة الأمر الواقع فى هذه الدول، فإن الأمر الواقع وحده ليس أساسا كافيا لشرعية السلطة فى المجتمعات.

٥ ـ إن هذه الأقاليم الأربعة تعيش حالة من فقدان التوازن بين مواريثها الروحية والميتافيزيقية، وبين القيم العقلانية الراشدة والمستنيرة، ويمتد فقدان التوازن بعد ذلك إلى الخلل بين الحقائق الراهنة والآمال المرجوة، وبين ضرورات الاستهلاك وضرورات التنمية بصرف النظر عن الوصفات الجاهزة لصندوق النقد الدولى، وبين السلطة والحرية الفردية، وبين الاتصال بقوى العالم الكبرى والتبعية لها!

٦ ـ وأخيرا فإن هذه الأقاليم نتيجة ظروف وملابسات تحولت إلى مخازن هائلة لكل أنواع السلاح التقليدى وغير التقليدى أحيانا.

وفى مؤتمر صحفى أخير وقف وزير خارجية يوجوسلافيا يقول ببساطة: «إن هذه البلاد فيها سلاح يكفيها لأكثر من عشرين حربا وليس حربا واحدة».



إن معنى ذلك ببساطة أن هذه المساحة فى وسط خريطة العالم تتحرك فيها كتل بركانية ضخمة لا سبيل إلى سيطرة على حركتها، ولا قوانين تضبط هذه الحركة.

وربما كان ما تومىء إليه الخريطة أن هذه الكتل البركانية السائبة والمتدحرجة فى أى اتجاه ـ قريبة بأكثر من اللازم من ثلاثة كيانات كلها تفور بالمتاعب من داخلها، وهى القارة الإفريقية السوداء بكل مشاكلها المعقدة، وشبه القارة الهندية بمآسيها السابقة والمحتملة، ثم روسيا الخارجة من التجربة السوفييتية حاملة معها أثقالها الإنسانية المنكسرة ومخزونات سلاحها النووى وغير النووى مضافا إلى خبرة تكنولوجية هائلة فقدت وظيفتها وهدفها مهما كان الرأى سابقا فى هذا الهدف وتلك الوظيفة، وهذه الخبرة الآن على استعداد لأن تبيع أى شىء لأى مشتر فى أى سوق.

وإذن.. فإن الأجرام المندفعة فى هذا الفضاء على غير هدى وفى غيبة من أى فعل لقوانين الجاذبية يمكن أن تتصادم مع بعضها ومع غيرها بنتائج محزنة.



والمشكلة الكبرى فى هذه الصورة العامة الواسعة والمترامية التى تظهرها نظرة سريعة على الخريطة هى أن المهندس الذى أعطى نفسه حق ترتيب وتركيب شئون هذا العالم المضطرب أدى جزءا من المهمة التى قدرها لنفسه ثم عجز عن الباقى.

كان همه فى الحرب الباردة أن يفك الاتحاد السوفيتى - وقد نجح.

وكان هدفه أن يكسر الحزام الذى أحاط به الاتحاد السوفيتى نفسه فى شرق أوروبا - وقد كسره وحوله بالفعل إلى شظايا.

وكان مطلبه إزاء ثورة العالم الثالث أن يطفئ نار الثورة - وقد حولها بالفعل إلى شبه رماد، وإن ظلت آثار فحم مشتعل تحت هذا الرماد.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف، فقد لعب المهندس مثل « فرانكشتين » بكل المحظورات، فجرب ضرب الوطنية بمطرقة الدين، ومطاردة العقائد بفكرة القومية، وإثارة الجياع بأحلام الاستهلاك، ونهضت وحوش لا يعرف أحد ما يدور فى أعماقها وفى غرائزها وفى قدرتها على الفتك والتدمير.

وكان نجاح المهندس فى عملية الفك هائلا، لكنه عندما جاء وقت إعادة التركيب أشفق على نفسه من أهوالها!

وقد ادعى أحيانا بأنه يريد أن يترك هذه المهمة للأمم المتحدة، لكنه لم يستطع لأنه لا يريد أن يتخلى عن احتكاره لدعوى تنظيم العالم، بل لعله عرقل أى محاولات للتنظيم. وعلى سبيل المثال، فإن اليابان حينما أرادت أن تثير مسألة العضوية الدائمة لمجلس الأمن ذهب السفير اليابانى فى آخر يوم من أيام السنة الماضية لمقابلة رئيس مجلس الأمن يسأله: ما الذى سيحدث فى المقعد الدائم للاتحاد السوفيتى ولمن يؤول؟ - فإذا برئيس مجلس الأمن يخطره بأن الاتفاق تم خارج المجلس على أن تحل روسيا محل الاتحاد السوفيتى. وتعطلت أية رؤى جديدة للعمل المؤسسى على مستوى القمة الدولية. ثم حاول هذا المهندس - وما زال - أن يدفع غيره إلى تحمل الأعباء. كذلك حاول أن يدفع أوروبا الغربية إلى التورط فى بحار الفوضى والدم فى أوروبا الشرقية والبلقان بل وروسيا نفسها. لكن أوروبا الغربية لا تريد أن تجد نفسها مكلفة بكل التكاليف المترتبة على نهاية الحرب الباردة، ثم أنها لا تستطيع أن تصب فى إناء ليس له قاع ظاهر.

وحاول أن يغرى البترول العربى بحمل مسئولية الجنوب الإسلامى فى الاتحاد السوفيتى . لكن السعودية وإيران ـ وحتى تركيا ـ استغرقتهم جميعا مطالب متناقضة .

وحاول أن يجد حلا للصراع العربى ـ الإسرائيلى عن طريق صياغات على ورق تتلوها صياغات على ورق . لكن صياغات الورق يتقادم نسيجها وتسبقها الحوادث .

وعندما لم تظهر أمام مهندس العالم الجديد دلائل نجاح فى هذه المهمة المستحيلة ، فقد كان قراره هو تركها للتاريخ الذى يقال إنه على وشك أن ينتهى !

والتاريخ بلا نهاية ، كما أن خرائط الجغرافيا لا تزال لها القيمة نفسها التى رآها لها محارب فرنسى قديم : « شارل ديجول » !

١٥ نوفمبر ١٩٩٢

موسكو الحائرة فى الشرق الأوسط !

منذ السقوط المدوى للاتحاد السوفيتى وكثيرون من المراقبين والدارسين المهتمين بالشرق الأوسط يحاولون البحث عن إجابة لسؤال تبدو لهم الإجابة عليه غير واضحة وهو : ما هو تأثير هذا السقوط على الشرق الأوسط - والعالم العربى فى قلبه - سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الناس؟

وربما لم يكن هناك داع للحيرة فى البحث عن إجابة لهذا السؤال ، وربما كان الأقرب إلى الواقع - مهما بدا ذلك متناقضا مع ظواهر الأحوال - أن هذا السقوط المدوى لم يكن له أثر كبير لأن المنطقة التى بدت أقرب من غيرها إلى السياسة السوفيتية ، كانت هى الأكثر معرفة من غيرها بالحقيقة الكامنة وراء كل الظواهر البادية والمظاهر المحيطة بالقوة العظمى السابقة .

ففى وقت من الأوقات من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات بدا تأثير الاتحاد السوفيتى نافذا فى الشرق الأوسط ، لكن الحقيقة كانت مختلفة عن ذلك كثيرا ، ولعل ذلك كان أحد أهم أسرار مرحلة الحرب الباردة التى لم تزل غير مكشوفة حتى الآن .

إن منطقة الشرق الأوسط هى أهم الميادين الحية للحرب الباردة فى تلك الحقبة من التاريخ الحديث . فقد كان الشرق الأوسط أهم الميادين فى حد ذاته ، ثم إنه كان الباب والمدخل إلى ميدان رئيسى آخر وهو الميدان الإفريقى من القرن المطل على المحيط الهندى إلى أنجولا المطلة على الأطلسى الجنوبى .

إن العلاقة بين الاتحاد السوفيتى ومصر التى سبقت غيرها من العرب فى إقامة علاقات معه - كانت معقدة منذ أول يوم .

كانت الوطنية العربية على خلاف مع الأممية الشيوعية .

وكان الدين - الإسلام والمسيحية - فى صدام مع المادية الجدلية .

وكان اختلاف أساليب التنمية واسعا ، فالاتحاد السوفيتى كان دائم النصح بالتركيز على الصناعات الثقيلة وتأميم الزراعة . وكانت مصر مقتنعة أن البداية الصحيحة بالنسبة لها فى الصناعات الخفيفة بما فيها الصناعات الاستهلاكية ، وأما الزراعة فقد كان التوسع فى استصلاح الأراضى وتحديد الملكية وزيادة الموارد المائية - هى الاختيار الأصح .

ولكن عنصر الأمن بدا وكأنه الجامع الأساسى للعلاقات بين العرب والسوفيت ، وفى هذا المجال أيضا كانت الأرض حقل ألغام .

لقد التقى الطرفان - الشرق العربى والاتحاد السوفيتى - فى منتصف الخمسينات فى فترة بدا الاتحاد السوفيتى فيها مأخوذا بالحركة الفوارة لتيار القومية العربية ، بينما بدا العالم العربى مبهورا بقدرة الاتحاد السوفيتى على توريد السلاح والاستمرار فى توريده . لكن الطرفين ما لبثا بعد فترة من التجربة المباشرة أن أدركا أن حقائق السياسة الدولية تنطوى على ما هو أكثر من الفوران الجارف لتيار قومى ، كما أنها أعقد بكثير من عمليات نقل عدد من الدبابات والطائرات والصواريخ .

إن العرب أدركوا مبكرين ، ومن موقع قرب العلاقة ، أن النظام الدولى الذى قام بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن فى جوهره نظاما ثنائى القطبية ، وإنما هو فى الواقع نظام أمريكى إلى حد كبير ، مع وجود طرف دولى آخر أضعف نسبيا يحاول أن يتحدى العصر الأمريكى ويأمل أن يتمكن فى المستقبل أن يحقق لنفسه نوعا من المساواة مع الطرف الغالب تجعل النظام الدولى فى يوم من الأيام ثنائى القطبية ، وذلك عن طريق النموذج العقائدى الذى بدت بعض ملامح تجربته الاجتماعية ملائمة للعالم الثالث على نحو ما ، وأيضا عن طريق استغلال تفاعلات حركة التحرر الوطنى وما صاحبها من نزعات التحرر ، ورفض التبعية والسيطرة الأمريكية التى حاولت أن ترث الإمبراطوريات القديمة التقليدية وبالذات بريطانيا وفرنسا - وأيضا هولندا فى جنوب شرق آسيا والبرتغال فى جنوب غرب إفريقيا .

إن الشرق الأوسط لم يدقق طويلا فى ذلك الوقت فى تحليل الإشارات الواضحة التى تشير إلى قبول الاتحاد السوفيتى فى واقع الأمر بنظام دولى تهيمن عليه الولايات المتحدة - مع الرغبة والأمل فى تحديه والتساوى معه يوما من الأيام . بينما الحقيقة أنه

كانت هناك ثلاث إشارات واضحة فى ذلك الوقت الذى صاحب نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار الإمبراطوريات القديمة التقليدية .

ـ الإشارة الأولى : أن القوة الاقتصادية الأمريكية الهائلة خرجت من الحرب فى كامل عنفوانها بفضل دفعة الإنتاج الحربى الضخمة المعتمدة على موارد قارة بأكملها لم تطلها آثار المعارك من قريب أو بعيد. وفى ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة تمثل قرابة أربعين فى المائة من مجمل الإنتاج العالمى .

ـ والإشارة الثانية : أن الولايات المتحدة سبقت إلى إنتاج السلاح النووى واستعماله لأول مرة فى التاريخ ، وقد بدا هذا السبق معززا ومؤكدا بقوة الاقتصاد الأمريكى . وصحيح أن الاتحاد السوفيتى لحق بالولايات المتحدة إلى مجال السلاح النووى بعد سنتين ، لكنه اعتمد على معلومات مسروقة وعلى طاقة اقتصاد خرج من الحرب منهكا يحتاج إلى المساعدة أكثر من قدرته على تقديمها .

ـ والإشارة الثالثة : أن التنظيم الدولى الذى صنعته الولايات المتحدة بعد الحرب فرض نفسه على الجميع بما فيهم الاتحاد السوفيتى ، فميثاق الأمم المتحدة كما نذكر جرى توقيعه فى سان فرانسسكو (غرب الولايات المتحدة) سنة ١٩٤٥ ، كما أن المنظمة الدولية التى عبرت عن النظام الدولى الجديد ، أو كان يجب أن تعبر عنه ، أصبح مقرها فى نيويورك (شرق الولايات المتحدة) .

وكان الذى تردد الاتحاد السوفيتى فى قبوله من مؤسسات النظام الدولى الجديد هو صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ، ولم يكن ذلك التردد لأسباب قوة وإنما لأسباب عقيدة .

وقد كانت الدواعى العقائدية هى التى جعلت الولايات المتحدة تمضى إلى حد إقامة حاجز صحى (cordon sanitaire)يمنع انتشار الشيوعية ، وقد أخذ هذا الحاجز بعدا اقتصاديا بإعلان مشروع مارشال لإنعاش أوروبا ، كما أخذ بعدا عسكريا فى الوقت نفسه بإنشاء حلف الأطلنطى .

كانت الحقيقة الموضوعية واضحة :

□ طرف دولى متفوق يريد أن يحكم هيمنته على النظام العالمى .

□ وطرف دولى أضعف يأمل أن يتحدى ويطمح أن يتساوى فى يوم من الأيام مستقبلا .

وعلى أى حال فإن العرب وإن لم يدركوها بالتحليل - أحسوها بالتجربة .

وكانت بعض التجارب صعبة للغاية .

ففى سنة ١٩٥٦ فوجئ الاتحاد السوفيتى بقيام مصر بتأميم شركة قناة السويس وهى أهم المعاقل التى كانت باقية من العهد القديم للإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية . وأدركت موسكو على الفور أن الأمر قد يصل إلى حد حرب قد تتسع فى الشرق الأوسط ، وكان قلقها شديدا ، وحاولت بكل الوسائل إقناع الزعيم المصرى جمال عبد الناصر ، وهو يومها القائد الذى لا ينازع لحركة القومية العربية ، أن يقبل حلا وسطا . وفى النهاية اتخذ الاتحاد السوفيتى موقفا حازما تجلى فى إنذاره الشهير للعدوان البريطانى الفرنسى على مصر ، ولكن اللافت للنظر أن هذا الإنذار لم يأت إلا بعد أحد عشر يوما من نشوب القتال ، كما أنه لم يصدر إلا بعد أن كان موقف الرئيس «أيزنهاور» إزاء حلفائه فى لندن وباريس قد ظهر جليا ومعارضا لتصور حلفائه أن فى مقدورهم اتخاذ قرار مستقل بالحرب فى الشرق الأوسط وبعزلة عن التشاور والتنسيق مع واشنطن . وأتذكر أننى كنت فى موسكو بعد معركة السويس بفترة قصيرة ، وهناك التقيت بالزعيم الصينى « ماو تسى تونج» وكان يزور موسكو لآخر مرة فى حياته فى مناسبة الاحتفال بالعيد الأربعين للثورة البلشفية ، وقال « ماو » ضمن حديث طويل : «إنكم تتصورون أن الاتحاد السوفيتى يمكنه أن يقف معكم إلى النهاية ، وكصديق فإننى أنصحكم ألا تعتمدوا على ذلك ، إن البوصلة السوفيتية تتحرك حساسيتها فقط فى اتجاه واحد هو واشنطن» .

وسنة ١٩٥٨ كنت مع الرئيس « ناصر » فى اجتماعه السرى مع الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» ، وكان ذلك فى أعقاب الثورة ضد الملكية فى العراق وما أعقبها من نزول بحرية الأسطول الأمريكى فى البحر الأبيض إلى شواطىء لبنان ، وما بدا بعد ذلك من استعداد الولايات المتحدة لعمل واسع النطاق فى الشرق الأوسط يكمل الزحف من بيروت إلى بغداد لتأمين الخليج الفارسى مرة واحدة وإلى الأبد ، كما كان يدعو إلى ذلك « هارولد ماكميلان » رئيس وزراء بريطانيا فى ذلك الوقت .

وفى ذلك اللقاء السرى بين « ناصر » و « خروشوف » فى موسكو طوال نهار وحتى منتصف ليل ١٥ يوليو ١٩٥٨ ، بدا «خروشوف» أمامنا موزع المشاعر ، فمن ناحية كان شديد السعادة لأن حلف بغداد الذى يجمع دول الشرق الأوسط الموالية لأمريكا قد سقط فى بغداد نفسها ، ومن ناحية أخرى فقد كان عصبيا من احتمالات ردود الفعل

الأمريكية، وقد راح يقول لـ « ناصر » : « إن الولايات المتحدة لها مصالح كبيرة فى الشرق الأوسط ونحن نعترف لها بها، وهى سوف تحارب من أجل هذه المصالح ونحن لا نستطيع أن نواجه الولايات المتحدة فى حرب لا بد أن تتحول إلى نووية ». وأحس «خروشوف» أن عصبيته قد تفسر على أنها ضعف، فراح يتحدث طويلا عن الأهوال التى لاقاها الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية مضيفا إلى ذلك أهوال الحرب النووية المحتملة إذا ما فقدت الولايات المتحدة أعصابها بعد سقوط حلف بغداد.

وكان هذا مفهوما، فلم يكن هناك من يريد أن يدفع العالم إلى هاوية نووية، لكن الحقيقة أن هواجس « خروشوف» بدت شديدة، وقد ختم لقاءه مع « ناصر » بقوله : «إننا سوف نساعدكم معنويا ودعائيا، وسوف نعلن عن قيام مناورات لحلف وارسو فى بلغاريا، ولكن عليكم أن تفهموا أنها مناورات فقط. مناورات سيكولوجية فقط»!

وسنة ١٩٧٠ وبعد وفاة الرئيس « ناصر » كنت عضوا فى مجلس الوزراء المصرى الذى دعى بعض أعضائه إلى اجتماع خاص مع رئيس الوزراء السوفيتى فى ذلك الوقت «أليكسى كوسيجين». كان « كوسيجين» قد جاء إلى مصر للعزاء فى وفاة «ناصر » ووجد الفرصة مناسبة ليتحدث مع القيادة المصرية « حديثا من القلب » كما قال، وجلس « كوسيجين» يقول لنا : « إننا نعرف أنكم تريدون تحرير أرضكم التى احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، ونحن نريد أن تعرفوا أنه ليس هناك سبيل إلا حلا سلميا، أى حل تفاوضى، فإسرائيل لا تقف وحدها وإنما وراءها الولايات المتحدة، وإذا أردتم تأييدنا لكم فلا بد أن تعرفوا أننا لا نستطيع مواجهة الولايات المتحدة، وأى حرب واسعة بينكم وبين إسرائيل سوف تأتى بالولايات المتحدة».

إن العرب كانت لهم أخطاؤهم الفادحة مع الاتحاد السوفيتى، وأولها أنهم أحسوا ولكنهم لم يعرفوا بالتحديد حدود قوته، وبالتالى توقعوا منه - أو تصوروا - أن يورطوه فيما لا يستطيع مواجهته على وهم بأن نجاحه الظاهر فى مجالات الصواريخ والفضاء يكفيه.

ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد السوفيتى رغم صراحته فى الظروف الحرجة، لم يكن يتوقف عن تحريض العرب ضد الغرب، وكان مطلبه بالطبع أن يكون الشرق الأوسط باستمرار فى حالة توتر، ولكنه توتر محكوم لا تفلت خيوطه وتؤدى إلى احتمال مواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت تلك كلها ألعابا خطيرة، وهى فى النهاية غير كافية لإخفاء حقائق تاريخية تفرض أحكامها. لكن الطرفين كليهما ـ العرب والسوفيت ـ كانا يتظاهران فى الخارج بأكثر مما تسمح به الحقائق المطروحة فى الغرف المغلقة. والمأزق أنه لم تكن لأحد منهما مصلحة فى العكس، فلا الاتحاد السوفيتى كان مستعدا لأن يقول رأيه علنا فى عوامل ضعف تيار القومية العربية، ولا العرب كانوا يريدون أن يقولوا رأيهم علنا فى واقع تردد الاتحاد السوفيتى أو حتى عجزه، كما يبدو لهم أمام عنف وثقل يد السياسة الأمريكية فى المواقف الحاسمة.

كانت لعبة التظاهر تناسب الطرفين.

ومن المفارقات أن الاتحاد السوفيتى اتخذ موقفا حازما بالفعل أثناء الأزمة التى رافقت معركة سنة ١٩٧٣، فقد أثر عليه مظهر التضامن العربى، وبروز سلاح البترول الذى أمكن بمقتضاه فرض حظر على صادرات البترول العربى إلى الولايات المتحدة، إلى جانب مقدرة العمل العسكرى التى أبدتها الجيوش العربية فى المراحل الأولى من معركة ٦ أكتوبر ١٩٧٣، والتى كان يمكن أن تعطيهم حلولا أفضل وأعدل، لكن المشكلة أن الرئيس أنور السادات وقتها لم يكن على استعداد ولا كان لديه الصبر حتى يجرب، وبالتالى فإن الحرب التى بدأت بسلاح سوفيتى انتهت بحل أمريكى.

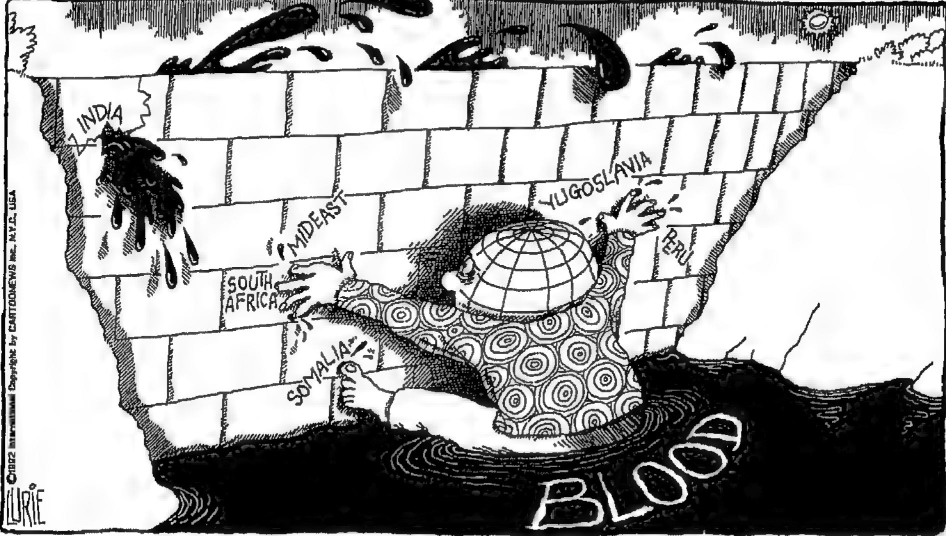
وعندما وقف الرئيس « السادات » وأعلن فى البرلمان المصرى سنة ١٩٧٥ إلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى التى وقعها هو بنفسه سنة ١٩٧١، كان ذلك فى الواقع اعترافا علنيا بالحقيقة بعد تغطية طويلة عليها. ولم يكن ذلك كل شيء، بل الحقيقة أن الإمكانيات النفطية العربية تحولت فى أعقاب ذلك إلى المشاركة فى عملية مطاردة الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط وفى القرن الإفريقى وفى أنجولا (فى غرب إفريقيا) وفى أفغانستان، فقد كان الكونجرس الأمريكى بعد تجربة فيتنام لا يريد أن يمول حروبا صغيرة فى قارات العالم الثالث. وكان العرب على استعداد لأن يدفعوا لمعاقبة حليفهم السابق، بعضهم من عداء عقائدى وبعضهم من نزعة انتقام غامضة ومعقدة فى دوافعها وأهدافها.

إن هذه المطاردة فى إفريقيا وآسيا، وبالذات تلك التى جرت فى أفغانستان،

ساعدت على التعجيل بالسقوط السوفيتى ، وعندما تحقق السقوط ، فإن العالم العربى لم يكن بعيدا ولم يكن مأخوذا بأية مفاجآت .

وتبقى هناك مشكلة عويصة ، وتلك هى أن المشهد الدولى تغير على وجه اليقين بسقوط الاتحاد السوفيتى ـ لكن الشرق الأوسط يطل على هذا المشهد المتغير من الباب الخطأ ، فقد كانت مشاركته النشطة والسخية ضد السوفيت فى إفريقيا وآسيا من باب العمل الخفى ، وليس من باب العمل السياسى والاقتصادى والفكرى الواعى بأهدافه الذاتية . وهكذا فإن الشرق الأوسط يرى تغيرات الدنيا من خلال ثقب مفتاح فى باب ، ويستمع إليها عن طريق التنصت الذى نصب أجهزته ، وحدد مواضعها آخرون .

وهنا التفسير لأوجه كثيرة فى سياسات المنطقة !


LURIE'S WORLD
INDIA
MIDEAST
SOUTH AFRICA
YUGOSLAVIA
PERU
SOMALIA
BLOOD
LURIE

٤ ينـــاير ١٩٩٣

اليابان الهاربة من دورها

يستطيع أى متابع للساحة الدولية منذ بداية الثمانينات وحتى الآن أن يقول باطمئنان إن لحظة الحقيقة بالنسبة لليابان لم يعد ممكنا تأجيلها أوتجاهلها ، ذلك أن اليابان يتحتم عليها هذه اللحظة - وليس اللحظة القادمة - أن تخرج إلى ساحة السياسة الدولية بدور متكامل بعيد النظر ، شامل الرؤية . فلم يعد هناك مجال - ولا كان هناك فى التاريخ الإنسانى كله مجال - لحقيقة اقتصادية لا تعبر عنها حيوية سياسية . فالحقائق لها دائما ضروراتها ، وإغفال هذه الضرورات اليوم قد يؤدى إلى عواقب يمكن تجنبها إذا سمحنا لطبائع الأشياء أن تعبر عن نفسها فى أوانها ، وبأساليب عصرها ، وبالخبرة المكتسبة من التجارب الطويلة السابقة .

إننى أتذكر أننى ناقشت الدور الدولى الذى تستطيع اليابان - ولا بد لها أن تقوم به - مع أربعة من رؤساء الوزارات اليابانية السابقين .

سنة ١٩٥٢ مع « يوشيدا » ، وكنت وقتئذ مراسلا شابا لصحيفة مصرية - أتابع الحرب الكورية - وقاعدتى الخلفية التى أعود إليها باستمرار هى طوكيو . وكانت مسألة اليابان تثير خيالى أكثر من الحرب نفسها . وربما لا يتصور اليابانيون حجم ما احتلوه من اهتمام فى الأدب العربى - بما فيه الشعر - حينما حققوا انتصارهم البحرى على روسيا سنة ١٩٠٥ . وحين ناقشت « يوشيدا » فى الدور الذى يمكن أن تقوم به اليابان فى صنع عالم المستقبل ، لم يكن لديه استعداد للمناقشة . وقد طرح السؤال جانبا وكأنه ضرب من ضروب الخيال - ولعل « يوشيدا » كان على حق ، فقد كان الوقت مبكرا بالفعل .

سنة ١٩٦٦ ناقشت الموضوع نفسه مع رئيس الوزراء « ساتو » ، وكنت أزور طوكيو ضمن مساعى دول عدم الانحياز وقتها لإيجاد حل للحرب فى فيتنام والغريب أن هذه المساعى كانت باقتراح من الرئيس الأمريكى « جونسون » . ويومها تركت موضوع

فيتنام، وسألت «ساتو» عن دور اليابان فى السياسةالعالمية، خصوصا مع حرب ضارية يكاد وهج نيرانها أن يصل إلى اليابان، وكان «ساتو» - أو هكذا بدا لى - يرى الضرورات، ولكنه في نفس اللحظة يخشى تكاليفه.

سنة ١٩٧٣ فى طوكيو مرة ثالثة، عدت إلى الموضوع نفسه مع رئيس الوزراء «تاناكا». وحين سألته، وكانت قوة اليابان الاقتصادية قد أخذت فى الظهور: «كيف تستطيع قوة اقتصادية كبرى أن تظل بدون سياسة دولية نشيطة ومؤثرة - إلا إذا كنا نتحدث عن عملاق قدماه من الفخار؟» - لم يجب «تاناكا» إجابة مباشرة على سؤالى، ولكنى فهمت أنه يتصور ذلك ممكنا فى عصر التوازنات النووية التى فرضت على العالم صقيع الحرب الباردة، ولقد انتقل على أى حال إلى حديث طويل يفاضل فيه بين الصناعات النظيفة بالنسبة للبيئة، والصناعات القذرة!

سنة ١٩٧٤، وفى القاهرة هذه المرة، جاء لزيارتى فى مكتبى نائب رئيس الوزراء «ميكى» - وقد أصبح بعدها رئيسا للوزراء - وكان قلقا من آثار استعمال البترول العربى كسلاح فى ظروف حرب أكتوبر وفى أعقابها، وقد سألت «ميكى» وقتها بما مؤداه أننا نتفهم حاجة اليابان إلى بترول الشرق الأوسط، ولا بد بشكل ما من ضمانها، خصوصا وأننى كنت أحس أن هناك جهات تضغط من أجل تطبيق حظر بترولى عربى كامل على اليابان. وأتذكر - وقد كنت وقتهاعضوا فى المجموعة التى توجه استراتيجية استعمال البترول العربى كسلاح - أن واحدا من أظهر وزراء البترول العرب جاءنى ملحا يطلب وضع اليابان فى قائمة الدول التى يطبق عليها حظر البترول العربى، وقد سألته: «لماذا اليابان وهى لم تأخذ موقفا معاديا من القضايا العربية؟» وكان رده: «الحقيقة أننى أشتهى معاقبة هؤلاء الناس الذين يعتقدون أنهم أقدر على منافسة كل الناس». وتحولت قضية البترول العربى فى المعركة بعد ذلك إلى قضية أسعار دفع تكاليفها البعض وحصل على أرباحها البعض الآخر دونما علاقة بالقضايا العربية.

وفى ذلك الوقت - سنة ١٩٧٤ - ناقشت «ميكى» طويلا فى ضرورة أن تخرج اليابان من عزلتها، أو اعتزالها، وتقترب من قضايا العالم وتشارك فى مصائره. لكنه اكتفى فى الرد على سؤالى بأن أهدانى «فازة» يابانية جميلة لا تزال حتى الآن فى مكتبى.

لقد مرت سنوات طويلة على هذه الأسئلة الحائرة، والآن لم يعد ممكنا تأخير الإجابة، ولابد لليابان أن تطرح على نفسها هذا الموضوع بطريقة شاملة، وليس بطريقة جزئية كما حدث عندما دارت مناقشات حول اشتراك اليابان فى أزمة الخليج، أو عندما

فكرت فى إرسال وحدات من قواتها إلى كمبوديا. وربما يمكن فهم تردد اليابان وحساسياتها إزاء أى وضع يدفعها إلى ظل أو شبهة القوة العسكرية. لكننا الآن فى ظروف لا تحتاج فيها الأدوار السياسية النشيطة إلى استراتيجيات عسكرية ترتفع تكاليفها، أو تزيد مخاطر المغامرة فيها.

إن الضرورات الدائمة لمصالح الأمم لا تخلقها ظروف عابرة، ولكن الظروف العابرة قد تكون مناسبات للتذكير بهذه الضرورات والتأكيد عليها. ويبدو أن فوز «بيل كلينتون» فى انتخابات رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون نوعا من هذه المناسبات التى تذكر وتؤكد:

١ ـ نحن أمام رئيس أمريكى جديد (كلينتون) يركز على الداخل ـ الاستثمار وفرص العمل ـ ويتحدث عن المنافسة مع الآخرين، والشروط التى يراها لازمة لتفوق الولايات المتحدة فى هذه المنافسة. وهذا الوضع الجديد، مضافا إلى أوضاع أخرى سابقة عليه ـ سواء بالنسبة لليابان أو بالنسبة لأوروبا الغربية ـ يوحيان بأن العالم قد يشهد عما قريب نوعا من الحرب التجارية يمكن أن تكون له مضاعفات خطرة. ولقد رأينا بالفعل مقدمات إعلامية لمثل هذه الحرب تجلت أثناء الاحتفالات بالذكرى الخمسين لـ «بيرل هاربور» على اليابان، كما تجلت على ألمانيا فى ذكرى الغارات على «درسدن» و«هامبورج»، وقد وجدها البعض مناسبة لحملات كراهية توقظ مشاعر قديمة لخدمة أهداف جديدة. ولا يمكن قبول ذلك على علاته، أو الرد على الحملات بحملات مضادة ـ وإنما لابد من الوقوف باستنارة وشجاعة، والقيام بعملية فرز دقيقة تفرق بين المشاعر والمصالح، وتعزل ـ بقدر ما هو ممكن إنسانيا ـ آثار الماضى عن حقائق الحاضر وشروط المستقبل.

٢ ـ إن الولايات المتحدة فى مأزق خطير بسبب الديون، وهذا المأزق يتفاقم. ففى سنة ١٩٨٠ كان حجم الدين الأمريكى ٨٥٠ بليون دولار ـ وفى بداية سنة ١٩٩٣ وصل هذا الدين ـ بسياسات «ريجان» و «بوش» ـ إلى أربعة تريليونات دولار. والتقديرات المعتمدة الآن أن هذا الدين الأمريكى سوف يصل سنة ٢٠١٠ ـ أى بعد أقل من عشرين سنة ـ إلى حجم تكون فوائد خدمته ـ فوائد خدمته فقط ـ فى حجم الناتج القومى الأمريكى كله. ولا يمكن أن يتصور أحد أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصل إلى ذلك التاريخ مستسلمة للمقادير، تاركة سيف هذه المقادير يهوى على رقبتها. وإذن فإنها سوف تجد نفسها بقوة الأشياء مضطرة إلى سياسات عنف تجنب نفسها بها هذه

الكارثة، وهى سياسات عنف سياسية واقتصادية وإعلامية، وقد تقود إلى ما هو أخطر، ومن المستحسن ملاقاة هذه المخاطر قبل أن تتحول إلى صدام أو إلى تناقض يمكن الآن تلافيه.

٣ - إن هناك فراغا فى القيادة الدولية للعالم، فبعد انتهاء الحرب الباردة، والسقوط المدوى للاتحاد السوفيتى - تجد الولايات المتحدة نفسها منفردة بالقوة الدولية، مع تناقض الأسباب الاقتصادية والسياسية وحتى الأخلاقية للقوة. وقد تحدث الرئيس «بوش» أثناء أزمة الخليج عن نظام دولى جديد، ولم يكن هناك مثل هذا النظام بعد. والحقيقة أن ما رأيناه خلال أزمة الخليج كان وضعا قديما يحاول تأكيد نفسه، وفرض سيطرته فى أحوال متغيرة. وقد انتهت مقولة «النظام العالمى الجديد» على طريقة «بوش»، لكن الحاجة لمثل هذا النظام لم تنته. والمشكلة أن أى نظام دولى جديد لا يمكن أن يقوم بسيطرة دولة واحدة. وإذا قيل إن عصر توازن القوى قد انتهى، فإن المجال لا ينفتح لسيطرة قوة واحدة، وإنما تنفتح الفرصة لنظام يقوم على المشاركة وليس على الاحتكار أو على التوازنات القلقة.

٤ - إن هناك إحساسا قائما بالفعل فى الولايات المتحدة يشعر بأن مسئولية قيادة العالم إلى مستقبل أفضل لا يمكن أن تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب تشجيع هذا الإحساس، وهو فى الحقيقة سليم، ولعله عادل أيضا، ولصالح الولايات المتحدة قبل غيرها. فليس من العقل ترك العناصر المغامرة فى أمة ضخمة وقوية مثل الولايات المتحدة تشدها إلى نزعات ضارة بها وضارة بالعالم، وذلك أن هناك فى الولايات المتحدة من لا يزالون يتصورون إمكان احتكار القيادة فى العالم مع تجاهل أحكام القوة الحقيقية الظاهرة مع بداية قرن جديد. فإذا جرى تذكيرهم بأوروبا الغربية، خطر ببالهم أن أوروبا الغربية يمكن إغراقها فى تناقضات أوروبا الشرقية. وإذا جرى تذكيرهم باليابان، خطر ببالهم أن المصلحة تقتضيهم عزل اليابان عن الصين، أو إيقاع الشك بين الاثنين لكى لا يقوم على حافة المحيط الهادى فى الشرق تجمع قوة مؤثر - ولا يقوم على شاطىء المحيط الأطلنطى فى الغرب تجمع قوة آخر قادر.

إن تجربة حرب الخليج وما بعدها أثبتا أن تكاليف ضبط نوع من النظام العالمى تفوق قدرة طرف دولى واحد، وحتى إذا أخذنا المال كعنصر واحد من عناصر التكاليف، فإن الولايات المتحدة لم تستطع أن تقوم بـ«عاصفة الصحراء» إلا بتمويل دولى أهمه مساهمات من دول البترول العربى وصلت وحدها إلى خمسين بليون دولار دفعتها

السعودية والكويت بالدرجة الأولى. هذا غير صفقات سلاح فرضت على بعض الدول العربية - ولعلها أغريت بها - وصلت تكاليفها إلى خمسين بليون دولار، منها خمسة وعشرون بليون دولار فقط مع السعودية. هذا و «عاصفة الصحراء» لم يمض عليها إلا أقل من سنتين اثنتين. وهذا الحجم من مبيعات السلاح إلى العالم الثالث سوف يؤدى إلى حالات من الفوضى فى أكثر مناطق العالم حساسية واستعدادا للانفجار. وهو فى كل الأحوال ليس أحسن تصور ممكن لنظام دولى جديد.

٥ - إن العالم الآن يواجه فى هذه المرحلة، وبعد انفجار وسقوط الاتحاد السوفيتى، وبعد انفكاك القبضة السوفيتية عن أوروبا الشرقية، وبعد انكفاء ثورة التطلعات والآمال التى تعصف الآن ببلدان كثيرة فى آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية - حالات مخيفة من السيولة والانفلات الوطنى والعسكرى والعنصرى والطائفى والاجتماعى، وهى حالات تهدد بقلاقل وزلازل سياسية يصعب التحكم فيها، وفى مرحلة سابقة كانت التعاملات الدولية قابلة للضبط، أو حتى للتجميد، من قطبى القمة الدولية - والآن فإن التفاعلات تهدر نفسها على القاع باتساع قارات، وحيث لا يستطيع أحد أن يضبط أو يجمد شيئا. إننى كنت آخر من رأى «شوين لاى» رئيس وزراء الصين الحكيم قبل أن يمرض ثم يموت، ويومها سألته كيف يرى مستقبل العالم؟ وكان رده «أوضاع قديمة تسقط وأوضاع جديدة تظهر وفوضى في كل مكان، والعالم الآن بالفعل فى ساعة الفوضى فى كل مكان. ومواجهة هذه الفوضى تحتاج بالضرورات إلى نظام عالمى جديد، أو محاولة جادة للبحث عنه.

٦ - إن هذا النظام العالمى الجديد يصعب تصوره خارج إطار الأمم المتحدة - لكنها يجب أن تكون أمما متحدة مختلفة عن تلك التى أنشأها الميثاق فى سان فرانسسكو سنة ١٩٤٥. إن أى وثيقة هى تعبير عن حقيقة راهنة، فإذا اختلفت الحقيقة، فإن الوثيقة لابد أن تتغير لتحتفظ بصدق تعبيرها عن الحقيقة.

إن اليابان وأطرافا أخرى فى أوروبا، وربما خارجهما، مدعوون بشدة إلى المطالبة بإعادة النظر فى أحوال الأمم المتحدة. فالقرن الذى شهد حربين عالميتين ساختنين، وثالثة باردة - قد انقضى، وترتيبات سان فرانسسكو سنة ١٩٤٥ فات وقتها. ولعلنا نتذكر أن الأمم المتحدة تستعد الآن للاحتفال بنصف قرن على تأسيسها، وكان هذا النصف قرن حافلا، ولعل كثافة التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية فى هذا النصف قرن، تعادل أو تفوق كثافة تطورات قرون بأكملها سابقة. وهكذا فإن القضية أخطر من أن تترك لحساسيات لم يعد لها الآن مجال.

ولايمكن تأجيل النظر فى إعادة تنظيم الأمم المتحدة، بحيث تعكس حقائق القرن الحادى والعشرين، قبولا بتعديلات لتحسين كفاءة المنظمة الدولية أعدها السكرتير العام الجديد للأمم المتحدة وقام بصياغتها دبلوماسى أمريكى. كما لا يمكن الاكتفاء بلجنة تشكلت فى الأمم المتحدة، هى لجنة الأربع عشرة، تناقش مشروع السكرتير العام وربما تعدل أجزاءً منه. وكذلك لا يمكن القبول بالنتيجة التى خلص إليها «جون ماجور» رئيس وزراء بريطانيا حين نوقش فى ضرورة إعادة النظر فى العضوية الدائمة فى مجلس الأمن، وكان رده:

- «لماذا نغير طاقم القيادة القديم وقد أثبت نجاحه فى إنهاء الحرب الباردة».

والرد البسيط عليه هو: أن طاقم القيادة القديم ليس هو الذى أنهى الحرب الباردة، وحتى إذا كان ذلك صحيحا، فإن تغيير طاقم القيادة القديم ضرورى، ببساطة لأن المركب التى عبرت الحرب الباردة - لم تعد هى المركب نفسها التى يتعين عليها العبور إلى نظام دولى جديد يتجاوز مناطق الصقيع ويدخل فى مناطق أخرى مجهولة، فيها من كتل النار الحمراء أكثر مما فيها من كتل الجليد البيضاء.


COLD WAR SOUVENIRS
(IN ANY CURRENCY)
AS LONG AS THE STOCK LASTS

٢٤ مايـــو ١٩٩٣

أهم سبب للانهيار السوفيتى المهين !

صراع القمة الذى يجرى الآن فى موسكو بين بوريس يلتسين ورسلان حسب اللاتوف مازال يحتل قلب المسرح السياسى، وفى الكواليس على الناحيتين يقف قادة الجيش من ناحية، ويقف نواب البرلمان من ناحية أخرى. هذا بينما الشعب الروسى فى حيرة مما يرى، ولعله مشغول عنه بمشاكل متلاحقة فى كل مكان وفى كل وقت.

وليس هذا أول صراع على القمة، ولن يكون الأخير فى هذه الدولة التى غيرت اسمها وحجمها وعقائدها ثلاث مرات فى ثلاث سنوات : من الاتحاد السوفيتى، إلى اتحاد الدول المستقلة، إلى روسيا - ومع ذلك فهى ما زالت تملك أضخم الموارد الطبيعية والاقتصادية، إلى جانب واحدة من أهم الترسانات النووية فى العالم، وتحتفظ بمقعد دائم فى الأمم المتحدة.

فى صراع سبق كان العالم الخارجى يتابع ما يجرى بين جورباتشوف ويلتسين. وكان العالم الخارجى، خصوصا فى الغرب، متعاطفا مع جورباتشوف ضد يلتسين، وكان جورباتشوف هو البطل الطيب فى المسرحية، فى حين كان يلتسين الرجل الشرير. وانتهى المشهد الأخير على عكس ما يحدث فى أفلام هوليوود عادة وفاز الرجل الشرير. وفى هذه المرة، فإن الغرب تحول فى مشاعره وأصبح يعتبر يلتسين البطل الطيب، وأما حسب اللاتوف فقد كان عليه أن يقبل دور الشرير. والصراع بين الاثنين ما زال فى الميزان.

إننى حضرت فى موسكو - وكنت أزورها للمرة العشرين بالضبط - بعض وقائع الصراع بين جورباتشوف ويلتسين، وخرجت بانطباع مؤداه أن كلا الرجلين لا يصلح، وأنهما ينتميان إلى الماضى وليس إلى المستقبل. وأظن أن ذلك هو انطباعى من بعيد وأنا أتابع صراع يلتسين - حسب اللاتوف. وأخشى أن أقول إنه سوف يظل أغلب الظن انطباعى إزاء صراعات كثيرة قادمة على القمة فى موسكو، قد تمتد إلى حقب.

ثم إن الصراع بينهما ليس صراع أفكار ورؤى، وإنما هو نتيجة من نتائج الخطايا الأولى التى وقع فيها مؤسس الدولة السوفيتى «لينين» حينما كان القرن العشرون يتخذ شكله ويختار اتجاهات حركته.

فى ذلك الوقت، وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى، تبدت الثنائية الأولى التى ملأت أكبر مساحة من القرن العشرين. وتمثلت هذه الثنائية فى فكرة «العدل الاجتماعى» بتطبيق ما من تطبيقات الاشتراكية - مقابل فكرة «المبادرة الفردية» بتطبيق ما من تطبيقات الرأسمالية.

وبشكل ما فإن الاتحاد السوفيتى طرح نفسه كممثل لفكرة «العدل الاجتماعى» وبشكل ما فإن فكرة «المبادرة الفردية» وجدت مجالها فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان.

كانت هذه هى الثنائية الأولى، وهى صراع عقيدة.

وأما الثنائية الثانية، فقد جاءت بعد ذلك بسنوات، وكانت ثنائية قوة تمثلت بالدرجة الأولى فى سباق وتوازن بالأسلحة النووية عبر عنه حلف الأطلنطى بقيادة الولايات المتحدة، وفى مواجهته حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتى.

إن الاتحاد السوفيتى خسر الثنائية الأولى - الاجتماعية، وخسر الثانية - ثنائية القوة.

إن «لينين» مؤسس الدولة كان هو نفسه الذى وضع بذور الفشل فى الحالتين، ذلك أن المهام التى واجهته فى ذلك الوقت كانت حماية الفكرة الاجتماعية الجديدة، وحماية الإمبراطورية القيصرية القديمة - فى عصر انتهاء الإمبراطوريات - تحت اسم آخر، ولم يكن لديه حل غير سيطرة بيروقراطية الحزب والدولة. ولم يكن فى استطاعة بيروقراطية الحزب والدولة أن تفرق بين أن تحتضن بالحنان أو تعصر بالخنق، وكان العصر بالخنق هو ما حدث. ذلك أنه بدعوى الحرص على العدل الاجتماعى، فإن قوى الإنتاج والخدمات تعطلت بدل أن تنطلق، وضاقت بدل أن تتسع. وبدعوى الحرص على تماسك الدولة - الإمبراطورية فى الواقع - فإن خنق القوميات أدى إلى تجمد وتيبس إمكانيات الديمقراطية والازدهار الثقافى.

وكان هذا هوالذى أدى فى عصر خلفاء «لينين» وحتى «يلتسين» إلى أن يفقد الاتحاد السوفيتى رهانه على سباق التقدم والقوة أمام الولايات المتحدة - فالبيروقراطيتان

الصناعية والعسكرية تستطيعان أن تبنيا القوة المسلحة، ولكن هذه القوة وحدها بدون القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تصبح مجرد أداة للقمع تمسك بالمجتمعات قسرا، ومع ذلك يظل شبح التمزق والحرب الأهلية طوال الوقت احتمالا قائما مع أى اهتزاز لأداة القمع الإمبراطورى!

إن ممارسات بيروقراطية الحزب والدولة التى خنقت فكرة «العدل الاجتماعى» وأخطأت فى فهم «معنى القوة» كان محتملا أن تؤدى إلى سقوط الدولة، ولكن الدولة السوفيتية لم تسقط فحسب، وإنما جاء سقوطها بطريقة مهينة لم تحدث بهذا الشكل لأى قوة فى التاريخ القريب. والحقيقة أن ذلك الصراع بين «يلتسين» و«جورباتشوف» نفسه ينتمى إلى الإهانة فى السقوط قبل أن ينتمى إلى السقوط فى حد ذاته.



إننا لا نظلم «لينين» - وهو من أبرز الرجال الذين صاغوا القرن العشرين - إذا قلنا إن عنصر الإهانة فى الطريقة التى سقطت بها الإمبراطورية السوفيتية كان خطأ من أخطائه الأولى، ولعلى التقيت وجها لوجه مع هذا الخطأ ذات يوم سنة ١٩٦٤ فى قصر مطل على البحر الأسود فى ميناء يالطا.

فى شهر مايو من تلك السنة، كان «خروشوف» على وشك أن يقوم بأول زيارة له إلى مصر لحضور افتتاح المرحلة الأولى من سد أسوان العالى. وكانت هناك أشياء كثيرة يريد أن يعرفها عن العالم العربى وعن إفريقيا، ولما كان قادما إلى مصر بالبحر على ظهر باخرة اسمها «أرمينيا»، ولديه خمسة أيام على الموج من يالطا إلى الإسكندرية، فإنه أراد أن يرافقه رجل يستطيع أن يجيب على أسئلته خارج الأطر الرسمية. وبواقع أننى كنت صديقا لابنته «رادا» ولزوجها «أليكسى أدجوبى» رئيس تحرير جريدة «ازفستيا»، فإن «خروشوف» اقترح أن أكون هذا الرجل، وتحمس مضيف «خروشوف» وهو الرئيس «جمال عبد الناصر» لذلك، ووجدت نفسى فى أوائل شهر مايو موجودا فى ذلك القصر فى يالطا أقضى يومين فى ضيافة «خروشوف» وأرتب نفسى للرحلة معه من يالطا إلى الإسكندرية لأجيب على أى سؤال يخطر بباله عن تلك البلاد التى كان ذاهبا إليها لأول مرة.

إن «خروشوف» كان شخصية مليئة بالحيوية، وكان ذكاؤه الطبيعي نادرا، وكذلك كان فضوله للمعرفة، لكن ذلك خارج الموضوع الآن. ما هو في الموضوع هو ذلك القصرالذي نزلت به ضيفا على «خروشوف». كان القصر بديعا في معماره الذي يعود طرازه إلى أوائل القرن التاسع عشر، وفخما في أثاثه ومعظمه من طرز القرن الثامن عشر، وكان عامرا بالتحف الفنيةالتي تمثل عدة قرون من عصور النهضة الأوروبية، وكان القرن العشرون قد أضاف إليه حمام سباحة ملاصقا لصخور الشاطيء، مياهه مصفاة من البحر وعائدة إليه، وفوقه غطاء من البللور ينزاح ليغطيه أو يكشفه بلمسة من زر كهربائي.

كان «خروشوف» مهتما بي يومها كضيف عليه، وقد حرص على أن يريني بدائع القصر وعجائبه، ولعله بذكائه رأى تعبيرات على وجهي جعلته يقول لي :

« إنني لا أملك هذا القصر، ولكن لي حق استعماله فقط كسكرتير عام للحزب ورئيس للوزراء . إن البيت ملك لمسئولية ولكنه ليس ملكا للشخص ».

واستطرد «خروشوف» :

«هذه عبقرية لينين. لقد أدرك مبكرا أن المسئول في الحزب أوالدولة يجب أن يعطي وقته لمهامه. ويجب أن تتوفر له إمكانيات الحياة بدون قلق، وبالتالي يتفرغ بالكامل لمسئوليته. المسئولية هي التي تعطي صاحبها كل ما يحتاج إليه، وليس له أن يشغل نفسه بأي هم من هموم تدبير حياته: مسكنه، طعامه، ملبسه، علاجه، تعليم أولاده، إجازاته. هذه هي الفكرة ».

إن هذه الفكرة التي رآها «خروشوف» عبقرية، والتي ترسخت فيما عرف بنظام «الصفوة المتميزة» أكدت نفسها فيما بعد كفكرة لها قدرة عالية على التدمير، وتجلى ذلك أكثر ما تجلى في عصر «بريجنيف» الذي دام عشرين سنة يسمونها في موسكو الآن «عصر الركود العظيم».

إن البعض ينزعون إلى التقليل من تأثير الفاعل الإنساني العادي في التاريخ، بينما تجارب التاريخ تشير إلى العكس. ومع أن الحركة الأظهر الغالبة هي دائما للحقائق الاقتصادية والثقافية والسياسية ـ لكن الحاصل أن العنصر الإنساني يفعل فعله غير المرئي كحركة الميكروبات. . تبدو ضعيفة وغير مرئية، لكنها تحت السطح كفيلة بجعل جسد قوي وضخم يمرض ويذوي ويموت في بطء.

لقد كان أثر «امتيازات الصفوة» أن كل الدوائر المحيطة بالقمة راحت تطيع بغير مساءلة، وشيئا فشيئا تعودت الخضوع خشية على الامتيازات وحرصا. وأتذكر أننى سألت فى زيارتى الأخيرة لموسكو واحدا من المسئولين السوفيت البارزين - كان فى خدمة «ستالين» - وقد سمعته ناقدا لكل الأوضاع فجأة وشديد الانقلاب عليها بغير مقدمات، وسألته «لماذا لم يتكلم من قبل؟». وكان تفسيره ببساطة: «كنت أستطيع أن أتكلم، وأصر على رأيى وأقاوم. ولكن ماذا أفعل؟ أولادى فى أفضل المدارس. وطعامهم أحسن ما هو موجود. وعلاجهم فى أحدث المستشفيات. وسياراتى تنقلهم إلى حيث شاءوا. وزوجتى سعيدة مشغولة ما بين شقة فى موسكو وداتشا فى الريف. وإلى جانب ذلك فرص للسفر إلى الخارج. وإذا كان من حقى أن أجازف بمنصبى، فكيف أجازف بمستوى حياة أسرتى؟».

هكذا لم يتكلم القادرون على الكلام فى وقته.

وحين تكلم بعضهم تكلموا فى الثانية الأخيرة من الدقيقة الأخيرة حينما كان الوقت قد فات.

وضيع القادرون على الكلام فرصتهم، وبعضهم أضاع رأسه.

ويوما بعد يوم زاد عدد غير القادرين على الكلام.

ويوما بعد يوم زاد عدد المؤثرين للصمت.

ويوما بعد يوم زاد عدد المستعدين للمسايرة ومسابقة المسئول على القمة فيما يريد قبل أن ينطق بحرف واحد.

وتدنى مستوى المسئولية عن الحزب والدولة.

ومع الاستعداد لقبول الامتيازات فى مقابل السكوت، ظهر المستعدون على كل مستويات القيادة لقبول ما يمكن أن يجيئهم من الخارج من تحت المائدة.

ولقد بدأت ظواهر الحالة المتردية تطرح نفسها فى علاقات الاتحاد السوفيتى بالعالم الثالث. وعلى سبيل المثال فليس هناك بلد فى آسيا وإفريقيا تعامل معه الاتحاد السوفيتى إلا وفى ملفاته قضايا غريبة دخل فيها موظفون سوفيت سواء من الحزب أو الحكومة فى علاقات مريبة مع عناصر محلية فيه. إن بعض هذه القضايا وصل إلى المحاكم فى بلد مثل مصر بالذات. ومن المفارقات أن أكبر الأغنياء فى مصر مثلا هم الذين تعاملوا

فى مراحل سابقة ـ خصوصا فى مجالات التجارة ـ مع الاتحاد السوفيتى. لقد شعروا مبكرا بشوق أصدقائهم السوفيت إلى كل السلع الاستهلاكية الجديدة فى الغرب والتى كانت محرمة على السوفيت، وبدأت الهدايا بساعات، ثم أجهزة راديو، وأجهزة تسجيل، وانتهت بحسابات بالنقد الصعب.

كان الطرف السوفيتى يترك فى اتفاقياته فجوات كثيرة. . . وفى المقابل كان الطرف الآخر يعطى سلعا مطلوبة أو عملات نادرة.

ثم انتقل نوع العلاقات نفسه من العالم الثالث، فبدأ يظهر على استحياء فى العلاقات مع العالم الأول.

إن كل الذين لم يتسع لهم نظام «إمتيازات العمل»! ـ داخل الاتحاد السوفيتى أو لم يكفهم ما حصلوا عليه، توجهوا إلى الخارج فى طلب التعويض.

وكان ذلك يعكس نفسه على النظام فى الاتحاد السوفيتى.

بقى «بريجنيف» عشرين سنة دون أى تحد لأن الكل خاف على امتيازاته.

وجاء بعده «أندروبوف» يحاول بداية جديدة لأنه كان يعرف بعض الحقائق من خبرته فى الـ كى. جى. بى. ـ ولم يمهله المرض.

وجاء «تشرنينكو» الذى كان يوصف علنا بأنه مجرد وصيف لـ «بريجنيف» ليجلس على القمة فى الاتحاد السوفيتى، وقد مهد له أنه بحكم خبرته بجوار «بريجنيف» كان يعرف الأسرار كلها.

ثم جاء «جورباتشوف». وهو بالفعل مبهور مقدما بسلع الغرب. ولعله وغيره من القيادات كانوا يسائلون أنفسهم لماذا لا يكون لهم شخصيا وملكا خاصا لهم ما هو متاح لغيرهم من الساسة فى الغرب مثل «تاتشر» و «ريجان»، أو حتى فى العالم الثالث مثل الجنرال «ماركوس» فى الفلبين أو الجنرال «موبوتو» فى زائير؟!

كانت مقاومتهم ضعيفة، وكانت مناعتهم غير موجودة تقريبا. وقد كانوا الأجيال الأخيرة من الصامتين والمسايرين طلبا لصعود السلم قرب القمة. وامتيازات القمة. وكان النظام مخترقا حتى النخاع بسبب التطلعات الشخصية العادية التى يطلبها البشر، وكان الانكسار أمام الغرب فادحا وعميقا.

نجح قانون «لينين» فى تحدى قانون «داروين». ولم يعد البقاء للأصلح ولكن للأضعف.

ووصل الحال إلى درجة أن أصبح خلفاء «ستالين» يهرولون إلى «بوش» و «بيكر» ليفضوا الخلافات بينهم، ويتوسطوا فى العلاقات بين أطراف القمة السوفيتية.

وربما لا يعرف كثيرون أكبر أسباب فشل انقلاب أغسطس سنة ١٩٩١ الذى قاده «يانايف»، وشارك فيه وزير الدفاع الجنرال «يازوف». كان الانقلاب قد هز الغرب، وكان كثيرون من الذين راهنوا على «جورباتشوف» على استعداد فى الساعات الأولى لتقبل الأمر الواقع واعتبار أن العناصر المتشددة قد استولت بقوة الجيش على سلطة الدولة السوفيتية. وأبدى الرئيس «فرانسوا ميتران» فعلا إشارات بدت اعترافا بالنظام الجديد، لكن اتصالا تليفونيا جرى من إحدى القيادات العسكرية فى ضواحى موسكو بالملحق الجوى فى السفارة الأمريكية هناك، وكان المتحدث السوفيتى ينقل رسالة مؤداها: «إن الجيش ليس وراء هذا الانقلاب، وإنما هى مجرد عناصر من الـكى. جى. بى، ولابد أن تعرفوا هذا وتتصرفوا على أساسه». وأعلن «بوش» أنه لا يعترف بالانقلاب. وركزت عدسات التليفزيون الأمريكى على مبنى البرلمان الروسى، وصعد «يلتسين» فوق دبابة، وتجمع بضع عشرات ألوف من الناس. وفشلت محاولة انقلاب أبله بمقاومة تليفزيونية ناطقة وبالألوان على مرأى من العالم ومسمع، وكان بين الأسباب أن جنرالا أو جنرالات أرادوا أن يحصلوا على حظوة لدى الأمريكيين. وعلى أية حال فقد كان البلد منهارا من الداخل، ورجال النظام كلهم غير قادرين لا على الكلام ولا على الفعل. إن النظام سقط بدون« شبكة أمان» تمنع انهياره إلى غير قاع!

كان الصراع بين «جورباتشوف و «يلتسين» بقايا تنازع على امتيازات المناصب. ومما يستحق النظر فى الأيام الأخيرة أن أول ما فكر فيه «يلتسين» لمضايقة «جورباتشوف» هو أن يسحب سيارته من طراز «زيل»، ويتركه مع سيارة متواضعة من طراز «فولجا». وأن يحرمه من «داتشا» كان يستعملها فى الريف. وأن يأخذ منه مكاتب فى مبنى كان يستعمله فى موسكو،. ثم أن يهدده بالبدء فى محاسبته على أرباح كتب نشرت له فى الغرب ومكافآت محاضرات تقدر بملايين الدولارات.

كان هذا هو الموضع الذى يسبب الألم بالدرجة الأولى، وفى الدرجة الثانية أية قضايا سياسية أو فكرية أو رؤى مستقبل.

والمحزن فى مهانة السقوط السوفيتى هو المشهد الذى تبدو عليه الصفوة الآن فى تلك القوة التى كانت إحدى القوتين العظميين قبل سنوات .

زعماء سياسيون على استعداد لأن يبيعوا أسرار القوة العظمى السابقة فى مقابل دولارات . وقادة جيوش يبيعون أسلحة لحسابهم . وعلماء يعرضون علمهم حيث يجدون له سوقا .

وفى العالم العربى مئات ، مئات بالفعل من أساتذة سابقين يعرضون أنفسهم مستشارين لبعض شيوخ البترول وينصحونهم بالسياسات المناسبة فى الجنوب المسلم للاتحاد السوفيتى السابق ، وذلك كله فى مقابل دولارات!

الكل يحاول أن يحتفظ ببعض «امتيازات المسئولية» . وحتى الذين زالت عنهم مسئولياتهم أو لم تكن لهم مسئوليات على الإطلاق ، يبحثون عن «الامتيازات» ببيع مسئوليات الماضى أو مسئوليات ما كان يمكن أن يكون!

رجل واحد فى الاتحاد السوفيتى السابق حاول أن ينسحب بكرامته على الأقل وهو الماريشال «اخراميف» الذى قال فى رسالة انتحاره إنه رأى جهد حياته ينهار بما جرى للقوات المسلحة . وحتى هذا الرجل الذى بحث عن الكرامة ، جردته المهانة حين دخل لص سوفيتى إلى مقبرته بعد يوم من دفنه ونزع منه ملابسه العسكرية التى دفن بها تكريما ، وباعها لأحد الأمريكيين من هواة جمع الآثار تذكارا .

إن الانسحاب هو أهم مناورة من مناورات الحرب ، وهو يحتاج إلى إدارة أكثر كفاءة من إدارة الهجوم ، ولكن قيادات البقاء للأضعف فى الاتحاد السوفيتى خلطت بين ضرورات الانسحاب والتغيير وهى ضرورية ، وفضلت الهرب والاستسلام .

وهكذا سقطت الثورة ، وسقطت الدولة ، وجاء السقوط بالمهانة التى تخلى عنها العقل والكبرياء ، وآثار ذلك ظاهرة فى موسكو . وسوف يزداد ظهورها ، وسوف يؤثر ذلك على جيل بأسره ، إن لم نقل أجيالا متوالية!

ومن سوء الحظ أنه يبدو لكثيرين فى موسكو أنه لا حل غير أن يظهر فارس على حصان أسود يخرج من المجهول ويلعب دور المنقذ . والمأساة أن الدبابة ، وربما الصاروخ ذى الرأس النووى ، يجب على أيهما أن يكون حصان هذا العصر .

يوليـــو ١٩٩٣

ما الذى جرى ويجرى فى الصومال ؟!

فى الفقه الإسلامى مدرسة ترى أن توصيف أى شىء يستحسن أن يبدأ باستبعاد ما ليس منه أولا ، حتى ينتفى احتمال أى تداخل بين ما هو من الموضوع وما ليس منه . ومنطق هذه المدرسة أنها قبل أن تمضى فى توصيف أى شىء تتساءل أولا عما هو ليس منه ، فإنه مما يسهل المسائل أن تكون البداية هى أن يستعد له مسبقا «ما ليس كذلك» .

وهذه القاعدة فى الفقه كثيرا ما تكون مفيدة فى مجالات أخرى بينها السياسة . ذلك أنه فى السياسة كثيرا ما يتداخل الأساسى والوافد ، والأصلى والفرعى ، والحقيقى والمتوهم ، وتكون النتيجة خلطا وتشويشا .

إن هذه القاعدة تصبح أكثر فائدة فى ظرف عالمى يتفرد فيه طرف بالقوة ويعطى نفسه حق استعمالها - وفوق ذلك يمسك فى يده بإمكانيات طرح جدول أولويات الاهتمام العالمى . وهذا ما تقوم به وسائل الإعلام الأمريكية ، وما قاله صراحة واحد من أبرز نجومها وهو «بن برادلى» الذى اعتزل أخيرا بعد أن قضى عدة حقب رئيسا لتحرير الواشنطن بوست . فقد قال «بن برادلى» إن عشر إذاعات وصحف ومجلات أمريكية هى التى تفرض على الرأى العام العالمى أولويات اهتمامه .

إن هذه القاعدة أيضا تصبح مهمة عند دراسة قضايا قابلة للالتباس ، وواقعة فى مناطق الظل حيث تغيب المعالم وتبهت القسمات . ومن أمثلة ذلك التدخل الأمريكى فى الصومال قبل عدة أسابيع .

إذا طبقنا قاعدة « ما ليس كذلك» - قبل غيرها من قواعد القياس، فإن هناك مجموعة من الظواهر :

١ - إن الإعلام الأمريكي أعطى أولوية هائلة للمجاعة في الصومال، وركز عليها شهورا، وقدمها على أزمات أخرى لا تقل عنها في إثارة الأحزان الإنسانية. فقد حدثت من قبل مآس مرعبة بما فيها مجاعة أثيوبيا قبل مجاعة الصومال، وبما فيها ما جرى في كمبوديا، وما يجرى حتى الآن في البوسنة والهرسك، وفلسطين، أي أن الإعلام الأمريكي بادر - وهذا اهتمام مشكور - إلى وضع الصومال بحيث تقدر مأساته على هز ضمير العالم. ومع ذلك فلا بد لكثيرين أن يسلموا بأن ما قاله « بن برادلي » صحيح إلى حد كبير.

٢ - ولقد تم تقديم العمل الأمريكي في الصومال على أنه عملية إحسان، ومع ذلك فإنه من الصعب جدا تصور التدخل الأمريكي على أساس دعوى الإحسان وحدها، فالدول - خصوصا القوى الكبرى - ليست مؤسسات خيرية، وليس من همومها مسح دموع البشرية، وإنما هذه القوى الكبرى كيانات تقوم على مصالح مجتمعات لها ضرورات أمنها، ولها في ذلك استراتيجياتها، وإدارة علاقاتها مع مجتمعات أخرى على أساس تبادل المنافع من ناحية وموازين قوة من ناحية أخرى، وليس على أساس التبرع بالخيرات. مع التسليم بأن فعل الخير في حد ذاته نزعة إنسانية يصعب تجريد المجتمعات - كما الأفراد - من الاستجابة لها، على أن تكون النسب في علاقة الأسباب معقولة.

٣- لكنه مما يثير الاهتمام أن الإحسان الأمريكي للصومال يأتي عن طريق استخدام قوة عسكرية تنزل على أرض الصومال، رغم أن العالم كله يعرف أن الولايات المتحدة دائما حساسة وحريصة، وبالذات بعد حرب فيتنام، على عدم الزج برجالها على الشواطىء القارية في أي مكان في العالم، وهي تعتبر هذا الحرص مبدأ استراتيجيا تلتزم به وتحاذر مخالفته، وقد شرحه وأسهب في شرحه كبار مفكريها الإستراتيجيين، وفي مقدمتهم الجنرال «دوجلاس ماك آرثر».

٤ - تضاف إلى ذلك ظاهرة تستحق وقفة قصيرة. فالولايات المتحدة كان في استطاعتها أن تفعل ما فعلته في الصومال بمسئولية موزعة على الأمم المتحدة كلها وتحت علمها، لكنها لم تقبل ذلك، بل أصرت على القيادة الأمريكية والعلم الأمريكي، وطلبت من بقية الأطراف أن يكونوا غطاء وملحقا، أو إضافة للتدخل العسكري

الأمريكى. ولو أن المهمة كانت خيرية بحتة لرحب المحسنون بأن يتحمل غيرهم مثلما تحملوا هم، إن لم يكن أكثر، طالما الاستعداد متوفر لديهم، والإمكانيات متاحة، والعروض مطروحة. ومع ذلك فبرغم التطوع الخيرى البادى، فإن السياسة الأمريكية لم تنس أن تذكر من يعنيهم الأمر أن تكاليف حملتها العسكرية الخيرية لمساعدة الصومال هى خصم من الدين الأمريكى للأمم المتحدة، وهو دين تزيد متأخراته عن نصف بليون دولار!

٥ ـ يستحق الملاحظة أيضا أن التدخل العسكرى الأمريكى على شواطىء القارة جاء من رئيس أمريكى شبه معطل، رفضه الناخبون واختاروا غيره لرئاسة الولايات المتحدة، وكانت كل الشواهد تقول إنه سوف لا يقدر على مبادرات جديدة، فضلا عن أن تكون هذه المبادرة بتدخل عسكرى فى بلد إفريقى عضو فى الجامعة العربية. إذن فهناك ما يستوجب البحث عن الدوافع والعجلة الملحة فيها. وأبسط ما توحى به ظواهر الأشياء وسياق الحوادث هوأن التدخل العسكرى فى الصومال كان مقدرا له أن يكون من أولى قرارات رئيس يتوقع إعادة انتخابه لمدة ثانية، فلما حرم من المدة الثانية التى توقعها سارع بقراره قبيل الوقت الذى كان مقدرا له، وبدا القرار غريبا فى شكله، وتوقيته، ومقاصده.

٦ ـ يلحق بذلك أن الرئيس الأمريكى الجديد « بيل كلينتون » أعطى موافقته على هذه العملية. فى حين أن « بوش » أعلن أنه يريد أن ينتهى التدخل العسكرى الأمريكى قبل أن يسلم البيت الأبيض إلى خلفه المنتخب، فإن كل المراقبين يجمعون على صعوبة إنهاء مهمة القوات فى الصومال خلال تلك الفترة الضيقة. والغريب أن « بيل كلينتون » بدا مستعدا لقبول هذه المغامرة إلى نهاية غير محددة.

فالإحسان ـ كما يقول المثل الصينى ـ ليس أن تعطى الجائع سمكة، ولكن أن تعلمه كيف يصطاد. فإذا كان على الأمريكيين أن يعلموا الصوماليين طرائق الصيد ـ إذن فهى مهمة طويلة.

والسؤال الآن ليس لماذا بادر « بوش » إلى عمل يقتضى تدخلا عسكريا فى نهاية رئاسته، ولكن لماذا قبل « كلينتون » أن يبدأ رئاسته متحملا بمسئولية عمل عسكرى؟!

وبالتأكيد فإنه لابد أن يكون لدى الرئيس الأمريكى الجديد ما يستند إليه، والمفروض أنه بعد انتخابه، وحتى قبل وصوله إلى البيت الأبيض، بدأ يعرف عن أسرار السياسة

الأمريكية ما لم يكن يعرفه من قبل، فانفتحت أمامه الملفات، وعرضت الضرورات والمطالب والخيارات.

٧ ـ ولا بد أن الإحسان نفذ بشدة إلى قلوب العسكريين الأمريكيين، وإلا فلماذا قبل العسكريون الأمريكيون ـ والجنرال «كولين باول» بالذات ـ مسئولية التدخل الأمريكى العسكرى فى الصومال. إن «باول» كان يصر طوال حرب الخليج على أن استخدام العامل العسكرى فى أى أزمة يقتضى تحديد الهدف الاستراتيجى لاستخدام القوات المسلحة أولا ـ ويصعب أن يكون هدف الإحسان إلى شعب الصومال من الأهداف الإستراتيجية المقنعة بالنسبة إلى «كولين باول»، بحيث تدعوه إلى أن يضع توقيعه على أمر بنزول قوات أمريكية على الشاطىء الإفريقى.



إن هناك قرائن إضافية توحى ـ إعمالا بمنطق استبعاد ما ليس كذلك ـ بأن حكاية الولايات المتحدة والصومال أبعد بعض الشىء من مأساة المجاعة.

والحقيقة أن هذه القرائن تتعدى ما هو أكثر من الصومال وتشمل القرن الإفريقى كله.

وقد يكون من المناسب أن يتذكر بعضنا أنه حين اجتمع «روزفلت» و «تشرشل» فى كازابلانكا فى شهر يناير سنة ١٩٤٣ ـ جرى حديث بينهما عن مصير المستعمرات الإيطالية بعد الحرب، وكانت عملية غزو إيطاليا على وشك أن تبدأ، وعرض «روزفلت» اقتراحا مؤداه أن الولايات المتحدة مستعدة عند تسوية تركة الحرب لتحمل مسئوليات الإدارة والانتداب فى اثنتين من المستعمرات الإيطالية فى ذلك الوقت، وهما: ليبيا على البحر الأبيض، والصومال عند ملتقى البحر الأحمر والمحيط الهندى. وكان الأمر واضحا بالنسبة للبلدين؛ فليبيا كانت حقل بترول ـ هائلا ـ محتملا فى موقع يحتل ثلاثة آلاف كيلومتر على الشاطىء الجنوبى للبحر الأبيض. وأما الصومال، فقد كان حاملة طائرات قادرة على التحكم فى عقد لقاء القارات والمحيطات.

إن الأمور لم تسر كما طلب «روزفلت»، والحاصل أن الأمم المتحدة لعبت دورا فى

الوصاية على هاتين المستعمرتين القديمتين حتى أعلن استقلال الصومال سنة ١٩٦٠، وأعلن استقلال ليبيا سنة ١٩٦٣ .

وقد جاء الاستقلال بمشاكله الاقتصادية والاجتماعية، وأكثر من ذلك جاء بمشاكل عصره فى الفترةالتى اشتهرت بوصف الحرب الباردة، التى احتدمت فيها معارك نفسية وسياسيةوعسكرية خاضتهـا القوتان العظميان فى ذلك الوقت - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - بالوساطة، وفى مواقع بعيدة لا تعرضهما لخطر الصدام المباشر، بما يترتب على ذلك من احتمالات التصاعد.

وكان الصراع عنيفا بين العملاقين على القرن الإفريقى - والصومال حافته الحيوية والخطرة. فالولايات المتحدة ما لبثت أن حلت محل إيطاليا ثم بريطانيا كدولة صاحبة نفوذ فى أثيوبيا. وكانت نهايةالعهد البريطانى فى أثيوبيا نهاية شبه كوميدية. فالإمبراطور العجوز الذى ينسب نفسه إلى الملك «سليمان» والذى كان يبدو كشخصية من شخصيات قرون غابرة - أبدى عدم رضاه عن عمل البعثة البريطانية التى كان يرأسها البريجادير «ادموند لاش»، وعبر عن عدم رضاه علنا بعد استعراض عسكرى لقواته. وتضايق الضابط البريطانى وقال للإمبراطور إنه كان يتوقع أن يتلقى الشكر بدل التقريع. ولم يكن الإمبراطور سعيدا بهذا الرد. وعلى أى حال، فإنه دعا البريجادير البريطانى إلى العشاء معه فى قصره مساء اليوم التالى، وذهب البريجادير إلى موعده، فإذا الإمبراطور يقول له إنه عرف أن اسم «لاش» يعنى «السوط» وأنه قرر أن يدعوه إلى عشاء من نوع اسمه - وأمر بجلده، وتولى الحرس الإمبراطورى تنفيذ الأمر. وقد روى لى الأمير «أصفاوصن» ولى العهد هذه القصة بعد سنوات وهو يضحك، ولكن البريجادير لم يكن يضحك، ولا كانت حكومته.

أثناء ذلك كله كان الاتحاد السوفيتى يسعى إلى الحصول على مركز ممتاز فى الصومال، الذى كان قد ألحق نفسه لبعض الوقت بمجموعة الدول العربيةالتقدمية - كما كان يقال. وبالفعل وضع الاتحاد السوفيتى قدمه فى الصومال، وكان وزير الدفاع السوفيتى «أندريه جريتشكو» سعيدا وهو يروى لى ذات شتاء أنه «كان بالأمس فقط يسبح فى مياه المحيط الهندى قرب مقديشيو».

ثم حدث بعد ذلك أن انقلبت الموازين فى القرن الإفريقى تماما وبالكامل حين قادت مجموعة من الضباط الماركسيين نوعا من الانقلاب العسكرى على الإمبراطور «هيلاسلاسى». وبدورهم أعطوا للاتحاد السوفيتى موطئ قدم آخر فى أثيوبيا.

وعندما أصبح الاتحاد السوفيتى صاحب النفوذ فى العاصمتين المؤثرتين فى القرن

الإفريقى : أديس أبابا ومقديشيو ، لجأت الولايات المتحدة إلى الدول العربية الإسلامية التقليدية - بالذات السعودية التى انضمت إليها مصر - وجرى استغلال تناقضات قديمة تخلفت من تاريخ مظلم ودام ، واندلع نوع من صراع الذئاب بين الكابتن «هيلامريم» قائد انقلاب أثيوبيا ضد «هيلاسلاسى» - وقد وضع «هيلامريم» صورته إلى جانب صور «ماركس» و «لينين» و «ستالين» - وبين الجنرال «محمد سياد برى» الذى راح يطرد خبراء الاتحاد السوفيتى من الصومال ويحرم ماريشالاته من السباحة فى مياه المحيط الهندى فى شهر ديسمبر ، آملا فى مساعدات دول إسلامية وعربية معينة .

وتحول الصراع بين الكابتن الأثيوبى والجنرال الصومالى - فى خريف الحرب الباردة - إلى حرب مشتعلة على أرض القرن الإفريقى إلى النهاية ، بين نظامين ورجلين ، ثم أن كلا النظامين وكلا الرجلين حاولا فى حربهما أن يستثيرا النزعات العنصرية والقبلية والشخصية ، وكلاهما أيضا راح يستزيد من تورط دول الإقليم كى تساعد ، وتمول ، وتقدم السلاح ، وتؤجج الحرب .

وفى الخلفية كانت هناك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراع على مواقع السيطرة فى لعبة تشمل الكرة الأرضية كلها .

وفجأة انتهت الحرب الباردة ، وانسحب الاتحاد السوفيتى من القرن الإفريقى ، وسقط بالتالى هؤلاء الذين كانوا يعتمدون على مساندته ونفوذه ، واختفى من الساحة كل من «منجستو هيلامريم» و «محمد سياد برى» .

ونتيجة لهذا التغيير فى طبيعة الصراع خففت القوى الإقليمية - السعودية ومصر وغيرهما - من تدخلاتها فى الحالة الصومالية .

وارتفع الستار عن مشهد جديد فى مأساة القرن الإفريقى - والصومال بالذات - ذلك أنه بانسحاب القوى الكبرى ، وبتردد القوى الإقليمية ، وباختفاء الذئاب الكبار فى المعركة ، لم يتبق على الساحة غير مشايخ الحرب المحليين الذين كانوا يتلقون السلاح والمال ، ويبيعون الولاءات فى مقابلها لقوى كبيرة أو صغيرة اختفت من الساحة . ثم تحولوا لكى يحتفظوا بنفوذهم وقواتهم - وتلك طبيعة الأمور - إلى باعة أمن عن طريق فرض الإتاوات .

كانت المأساة فى واقع الأمر جرحا من جراح الحرب الباردة ، لم يكلف أحد نفسه

عناء تطهيره أو تضميده أو علاجه، وإنما مضى الكل إلى شواغلهم فى حقبة جديدة، وتركوا الصومال مع جرحه المفتوح. وزحفت وحوش المرض والجوع والفوضى.

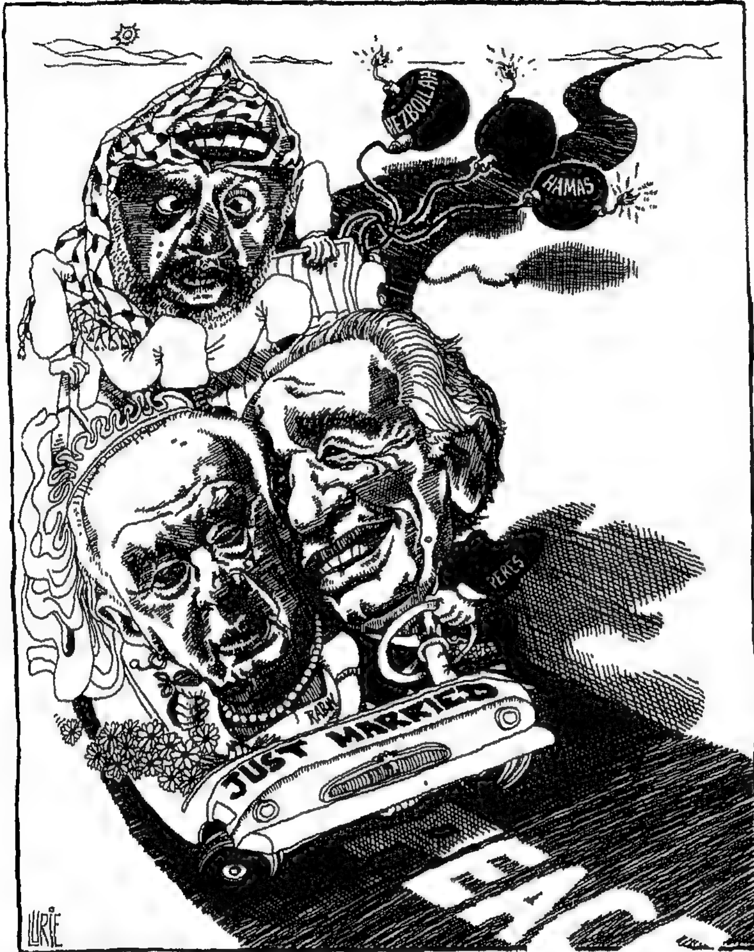
ويجىء التدخل الأمريكى المسلح فى هذا البلد الذى تحول إلى جرح كبير، ويثور السؤال:

هل هو إحسان بالخير ينقذ شعب الصومال بالقوة العسكرية من آثار ما أصابه؟

أو أنه حنين إلى شىء آخر بأسلوب جديد؟

وربما أن نظرية المؤامرة لا تصلح لتفسير التاريخ، ولكن نظرية الإحسان لا تصلح هى الأخرى لتفسيره.

أو لعل الإنسانية استطاعت تجنب صراع حرب كان يمكن أن تكون نووية ساخنة، ثم أعفتها تطورات العصر من صراع حرب باردة، ثم إنها الآن تدخل إلى نوع مختلف من الصراعات الدافئة - لا هى ساخنة ولا هى باردة - تحاول الولايات المتحدة خلالها إعفاء عالم يبحث عن نظام جديد من مهمة البحث لتقول له باختصار إنها هى رأس العالم، وإنها هى الأقدر والأقوى. وهى تمارس هذا النوع من «الحرب الدافئة» بوسائل جديدة بينها تقديم رغيف الخبز للجائعين من فوهة مدفع دبابة. . . وإطلاق القبلات من ماسورة بندقية!


HEZBOLLAH
HAMAS
PERES
RABIN
JUST MARRIED
LURIE

١٤ سبتمبر ١٩٩٣

دبلوماسية التليفون والتليفزيون

لم يكن الاتفاق السرى بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية سرا بالمعنى الحرفى للكلمة، وربما كان إعلانه مفاجأة. وهنا كان الخلط بين السرية بمعناها الحرفى(وهو ما لم يحدث)، وبين المفاجأة (وهو ما حدث حقيقة).

إن الاتصالات بين المنظمة وبين حكومة إسرائيل كانت معروفة فى عدد من العواصم العربية، وفى عدد من عواصم الغرب. لكن الذى لم يتوقعه أحد هو الإعلان بهذه السرعة عن نتائجها الهشة .

وقبل أيام من إعلان التوصل بين الطرفين إلى اتفاق فى أوسلو، لقيت الملك حسين ملك الأردن فى قصر بسمان فى عمان، وكان الملك عارفا بأن هناك اتصالات جارية بين المنظمة وإسرائيل، فهو طرف معنى بالأمر مباشرة لأن الضفة الغربية قبل احتلال الجيش الإسرائيلى لها سنة ١٩٦٧ ـ كانت تحت الحكم الأردنى، وكانت هناك أطراف كثيرة فى الأزمة ـ أولها إسرائيل والولايات المتحدة وأوروبا الغربية ـ ترى أن الأردن يجب أن يكون هو المفاوض الرسمى فى عملية البحث عن حل. فى حين أن منظمة التحرير كانت تعتبر نفسها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ومن ثم فهى التى يجب أن تفاوض.

وعندما كان هناك تحضير لمؤتمر مدريد الذى التقت فيه الأطراف العربية جميعا مع الطرف الإسرائيلى، فى أعقاب حرب الخليج، تحت الرعاية المشتركة للرئيسين جورج بوش، وميخائيل جورباتشوف ـ لم تكن الولايات المتحدة على استعداد لرؤية منظمة التحرير على المائدة فى مدريد، وأخيرا . . وبعد عناء طويل كان قصارى ما أمكن التوصل إليه هو أن يكون هناك ضمن الوفد الأردنى أعضاء من الشخصيات الفلسطينية البارزة فى الضفة الغربية وغزة ترضى عنهم منظمة التحرير الفلسطينية وتقبلهم

إسرائيل شريطة ألا يعلن واحد منهم أنه من أنصار المنظمة. ووصل الأمر بإسحاق شامير رئيس الوفد الإسرائيلى إلى حد أنه أنذر بالانسحاب من مفاوضات مدريد إذا قال أحد ا لفلسطينيين - بالقول أو بالإشارة - إنه على صلة بالمنظمة.

وعندما سقط شامير فى الانتخابات العامة سنة ١٩٩٢، وتولت الحكم حكومة حزب العمل برئاسة إسحاق رابين، كان هو ووزير الخارجية شيمون بيريز من أنصار التفاوض مع الأردن فيما أطلق عليه بيريز تعبير «الخيار الأردنى». وحتى ذلك الوقت كان أى حديث عن تفاوض مع منظمة التحرير أو اتصال معها أمرا مرفوضا بالكامل فى إسرائيل، فالمنظمة إرهابية، وياسر عرفات صديق متعاون مع الرئيس صدام حسين الذى وجه صواريخه إلى إسرائيل.

وبدا للحظة أن إسرائيل لن تفاوض بجد - إذا تفاوضت بجد فى يوم من الأيام - إلا مع الأردن وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الملك حسين وليس مع عرفات.



ومن المفارقات أن الملك حسين كان هو وحكومته الطرف الذى تكفل بإقناع إسرائيل أن تتصل مباشرة بالمنظمة، وذلك قبل أن تنتقل المفاوضات من مدريد إلى واشنطن فى الجولة الأولى التى أعقبتها عشر جولات فشلت جميعا فى الاقتراب من جوهر المشاكل، وظلت تدور حول التفتيش عن كلمات، والبحث عن صياغات عائمة ومطاطة بحيث يستطيع كل طرف أن يفسرها كما يشاء، وبالتالى فهى لا تعنى شيئا على الإطلاق!

والغريب أن الأردن هو الذى تولى إقناع إسرائيل أن تتفاوض رأسا مع الفلسطينيين، وأن تفهم وتقبل أنها تتفاوض - ولو بطريقة غير رسمية - مع منظمة التحرير.

وكانت وجهة نظر الأردن - كما شرحها الدكتور عبد السلام المجالى رئيس وزراء الأردن الآن، وكان رئيسا لوفد المفاوضات فى عشر جولات قبل ذلك فى واشنطن (كما قال لى الدكتور المجالى نفسه قبل أسابيع قليلة فى عمان) - هى قوله لنظيره الإسرائيلى روبنشتاين:

- « أنتم تطالبون بأشياء لا يستطيع الأردن تقديمها لأن وضعه صعب. ونحن لو

جئنا للفلسطينيين بيافا وحيفا على طبق من ذهب لاتهمونا بالتفريط وادعوا أنهم كانوا يستطيعون الحصول على نتائج أفضل.

وبالتالى فإن الأحسن للجميع أن يكون الطرف الفلسطينى هو المفاوض عن فلسطين، وأن يكون ذلك دون لف ودوران، وأن تسمى الأشياء بأسمائها فتكون منظمة التحرير هى منظمة التحرير».

ولم يكن ذلك بالطبع كافيا - وحده - لإقناع الإسرائيليين، وإنما جدت فوق ذلك أسباب تتعلق بالرؤية الإسرائيلية العامة للمنطقة فى ذلك الوقت:

□ فى ذلك الوقت أحست حكومة رابين أن وعدها بتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين فى ظرف سنة واحدة، وهو أهم الوعود التى قطعتها على نفسها فى الحملة الانتخابية - لم يتحقق ولا ينتظر له أن يتحقق إذا سارت المفاوضات كما هى سائرة فى واشنطن.

□ فى ذلك الوقت أيضا فإن كل مراكز البحث والقرار فى إسرائيل توصلت إلى اقتناع مؤداه أن العالم العربى المحيط بها يتجه يوما بعد يوم من الفكرة القومية إلى الفكرة الإسلامية، وقد أصبحت أكبر القوى التى تواجهها على الأرض المحتلة، خصوصا فى غزة، هى منظمة «حماس».

□ فى ذلك الوقت أيضا بدأت تداعيات سقوط الاتحاد السوفيتى، ولحقت بهذه التداعيات تحولات تؤثر فى إسرائيل من ناحية تضاؤل أعداد المهاجرين اليهود. الأمر الذى أطاح بأهم خطط المستقبل الإسرائيلى. فهؤلاء اليهود السوفيت لم يكونوا من الأصل متحمسين للذهاب إلى إسرائيل، ثم إن التحولات التى جرت فى الاتحاد السوفيتى أقنعت كثيرين منهم بأنهم فى روسيا وأوكرانيا، فى ليتوانيا وأستونيا، يستطيعون الحصول على فرص أفضل بكثير مما يمكن أن يتوفر لهم فى إسرائيل.

□ فى ذلك الوقت أيضا كان الكساد العالمى يقلل من حجم المساعدات والمعونات التى تتلقاها إسرائيل، ومن ثم أصبح أملها الأول فى مشروع للتعاون الإقليمى يلعب فيه البترول العربى دور المنشط والممول، وهذا يقتضى البحث عن حل قريب فى المنطقة، وليس حلا بعيدا عبر المحيط فى نيويورك وواشنطن.

□ فى ذلك الوقت أيضا كانت إسرائيل تدرك أن منظمة التحرير قد أقدمت على تنازلات فى سبيل الاعتراف بها من جانب الغرب والولايات المتحدة غيرت كثيرا من

طبيعتها القديمة . فهذه المنظمة أعلنت اعترافها بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ثم أعلنت نبذها للإرهاب ، ثم قدمت كل ما يمكن اعتباره اعترافا بإسرائيل ، وإن لم تستعمل كلمة الاعتراف بحروفها ، وإن كانت المعانى واضحة وظاهرة . كذلك فإن العلاقة بين منظمة التحرير و «حماس» الإسلامية وصلت إلى درجة المواجهة بين الطرفين خصوصا فى غزة .

□ فى ذلك الوقت أيضا أصبحت الأوضاع تفرض حلا حاسما ، فإن هذا القطاع الذى يمتد بطول ١٥ كيلومتر ، ويمتد عمقه من شاطىء البحر إلى داخل فلسطين بأكثر من سبعة أو ثمانية كيلومترات ، وينحشر فيه ٨٥٠ ألف لاجىء - قد أصبح حقل ألغام . ولم يعد الجيش الإسرائيلى قادرا على السيطرة عليه إلا بثمن باهظ يحول طبيعتى الجيش الإسرائيلى والمجتمع الإسرائيلى - كما يتصور كلاهما نفسه - إلى شىء آخر ينفر منه الرأى العام العالمى لأنه أصبح صورة من صور القمع العنصرى القبيح .

وفى بداية عام ١٩٩٣ بدأت الاتصالات بما يكاد أن يكون لقاء بالمصادفات بين مسئول من غير القيادات فى منظمة التحرير الفلسطينية ، هو السيد «أحمد قريع» (أبو العلاء) ، وهو من مسئولى الإدارة المالية فى المنظمة - وبين دبلوماسى إسرائيلى من مساعدى «بيلين» مساعد وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز الذى جند كل اتصالاته وصداقاته فى القاهرة لكى يحول هذه الاتصالات إلى مسار جديد وعملى إلى آخر حد .

كانت وجهة نظر بيريز كما شرحها فى القاهرة :

«إن الجرى وراء سراب الكلمات والصياغات أمر عقيم ، وإن الأولى من ذلك هو طرح الماضى كله والبدء بتجربة عملية على الأرض ، تكون منظمة التحرير هى طرفها الفلسطينى المعترف به ، ثم يكون لهذه العملية أن تتطور وتتسع يوما بعد يوم بمقدار نجاحها» .

كانت إسرائيل على استعداد لأن تعطى غزة فورا لإدارة فلسطينية ، ولم يكن عرفات قادرا على قبول غزة وحدها ، وإلا فإن ما يكون قد حصل عليه «حقل ألغام» قابلا للانفجار ، خصوصا مع عواصف البرق والرعد ، التى سوف يواجهها بالتأكيد أى اتفاق بين المنظمة وإسرائيل . وهكذا أضيفت مدينة «أريحا» ، أول المدن الفلسطينية فى الضفة الغربية بعد عبور نهر الأردن مباشرة .

وكان ذلك كله يجرى، وبعض مراكز الحكم فى العالم العربى تتابع ما يجرى، ومعظمها يراهن على أنه لن يتم إلى النهاية.

وكانت المفاجأة قبل إعلان الاتفاق «السرى» بأسبوعين اثنين أن ياسر عرفات قرر قبول المخاطرة، ولديه لذلك القبول أسباب كثيرة رآها وأقنعته فيما يظهر:

□ لم تكن الولايات المتحدة تريد الاعتراف بالمنظمة فى أى وقت من الأوقات، وقد صنفتها «منظمة إرهابية»، وقطعت كل علاقة معها، وأوقفت حوارا عميقا كان يجرى فى تونس بين السفير الأمريكى وممثل للمنظمة.

□ وكان ياسر عرفات قد وجد نفسه منبوذا بعد حرب الخليج بسبب صداقته القديمة لصدام حسين، فالدول العربية الخليجية التى كانت أكبر ممول له قطعت معوناتها دون أن تحاول التوارى وراء أى عذر للامتناع عن الدفع.

□ وفى أثناء الإعداد لمؤتمر مدريد وظهور وفد فلسطينى تمثله صفوة من سكان الضفة الغربية وغزة - فقد استشعر ظهور قيادة فلسطينية بديلة يبدى العالم استعداده للاعتراف بها بدلا من منظمة التحرير.

□ وكانت منظمة «حماس» الإسلامية تنافس منظمة التحرير خصوصا فى غزة، وتطرح نفسها يوما بعد يوم ليس كاحتياطى لمنظمة التحرير وإنما كبديل جاهز لها.

□ وقد وجد عرفات نفسه وليس عنده غير الرحيل بطائرته من عاصمة عربية تقبله على مضض إلى عاصمة عربية أخرى تقفل أبوابها فى وجهه.

ولعله كانت هناك أسباب أخرى.

والغريب أن التوقيع بالحروف الأولى على الاتفاقية فى أوسلو التى احتضنت المحادثات السرية لعشرة أشهر، تم بين وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز وبين فلسطينى لم يسمع أحد باسمه من قبل وهو «أحمد قريع» أو «أبو العلاء».



كان ياسر عرفات قد ترك الاتفاق يتسرب أولا - ثم اختار أن يعلن نبأه بنفسه، وقد اعتقد أنه يستطيع أن يصل من هذه البداية التى يتضمنها الاتفاق إلى شىء أوسع إذا أتيحت له الوسائل الكفيلة بإنجاحه. وكان اعتقاده أن الشعب الفلسطينى يعانى مشاكل مخيفة من جراء ما واجهه تحت الاحتلال وما تعرض له بسبب مقاومته له. وقد اتجه

فكـره إلى أنـه ببرنامـج سـريع للإنعـاش يسـتطيع أن يجـعل الاتـفـاق قـابلا للحـيـاة وقابلا للانتشار .

كانت مجموعة من خبرائه برئاسة الدكتور يوسف صايغ ، وهو اقتصادى فلسطينى مرموق ، قد قدمت إليه تقريرا بأن الضفة والقطاع يحتاجان إلى ١١ بليون دولار خلال ثلاث سنوات وتنجح تجربة الإدارة الذاتية فى غزة وأريحا . وكان المطلوب مقدما هو بليونين اثنين قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

وكان عرفات يريد ضمانات أمريكية موثقة بحصوله على هذا المبلغ العاجل - ٢ بليون دولار - والمبلغ الآجل - بقية الـ ١١ بليون دولار - قبل أن يضع توقيعه النهائى على الاتفاق .

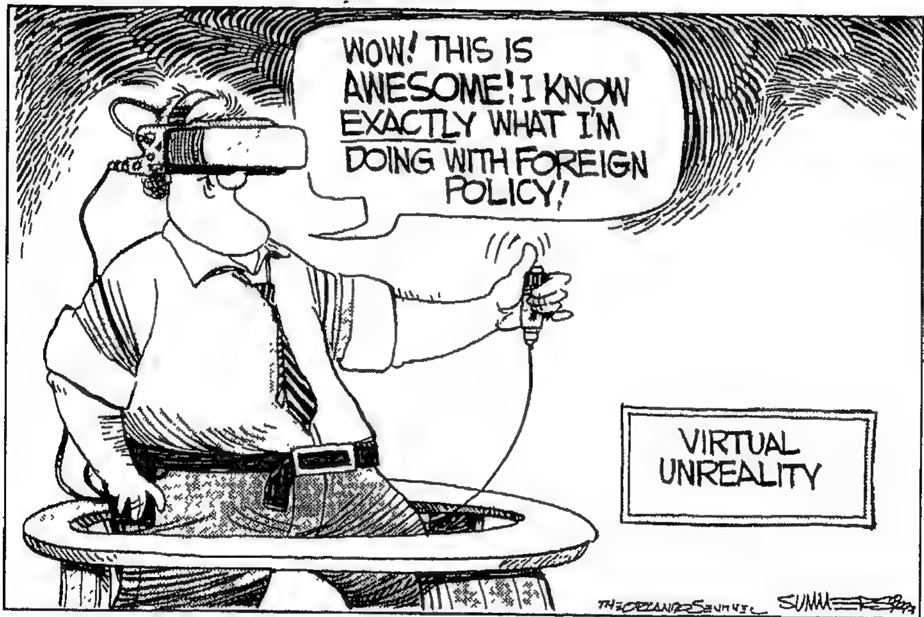
وقد التفت إلى زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة وقال لهم - طبقا لما سمعته على التليفون من تونس أثناء وجودى فى لندن ، حيث أكتب هذه السطور : «إننى لست مستعدا أن أكون جورباتشوف فلسطين . . هذه غلطة جورباتشوف ، وأنا لن أكررها ، أن أدفع أولا ثم أنتظر التعويض فيما بعد» .

وهكذا فإن مسافة من الزمن مضت بين إعلان الاتفاق بعد توقيعه بالحروف الأولى وبين توقيعه رسميا .

وفى هذه المسافة كان بيريز يقوم بدور جامع التبرعات لمنظمة التحرير الفلسطينية وتجربتها فى غزة وأريحا . وكان وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى على التليفون يضغط على دول الخليج لتنسى ما فات وتقدم ما يضمن لها ألا يتحول عرفات إلى «جورباتشوف فلسطين» . واقتضى الأمر فى بعض الأحيان استعمال المدفعية الأمريكية الثقيلة متمثلة فى اتصالات تليفونية من نائب الرئيس الأمريكى جور ، ومن الرئيس الأمريكى نفسه بيل كلينتون ، حتى يرضى مشايخ الخليج أن ينسوا ما فات وأن يضمنوا للمنظمة ما تحتاجه .

والسؤال المطروح فى النهاية هو :

- هل يكفى ذلك كله ؟ . . وهل قضايا التاريخ الكبرى تحتمل هذا النوع من دبلوماسية التليفون والتليفزيون؟ . . وهل؟ . . وهل؟



WOW! THIS IS AWESOME! I KNOW EXACTLY WHAT I'M DOING WITH FOREIGN POLICY!
VIRTUAL UNREALITY

٢٩ نوفمبر ١٩٩٣

السياسة تنزل إلى مستنقعات الدم والوحل!

فى هذه الأيام تكون سنة كاملة تقريبا قد مضت على انتخاب «بيل كلينتون» رئيسا للولايات المتحدة، وكان «كلينتون» يقدم نفسه على أساس أنه وعد بعهد جديد، ولكن الظاهر حتى الآن أن الوعد أخلف موعده - على الأقل فى مجال السياسة الخارجية، أو هكذا يبدو من منظور العالم الثالث!

وربما أن «كلينتون» يحاول فى مجال السياسة الداخلية الأمريكية بدرجات من النجاح أو الفشل يمكن أن يحكم عليها الشعب الأمريكى بأكثر من أى طرف آخر. ولكن الأحوال فى المجال الخارجى - وبالذات كما قلت من منظور العالم الثالث - تبدو كما هى، وربما أسوأ.

والحاصل أن السياسة الأمريكية كما تمارس حتى الآن فى العالم الثالث لا تزال تعيش عصر الحرب الباردة وتمارس أساليبها، غير مدركة كما يتبدى من واقع تصرفاتها:

□ أولا: إن خصمها الأساسى فى الحرب الباردة قد انهار - وهو الاتحاد السوفيتى.

□ وثانيا: إن انفرادها بإدارة شئون العالم - ولو لفترة من الزمن حتى تقوم موازين وضوابط أوضاع عالمية جديدة - يلقى عليها مسئوليات مضاعفة يتحتم عليها أن تواجهها بطريقة أكثر تواضعا، وبالتأكيد أكثر حكمة.

وكانت الحرب الباردة بما صاحبها من استقطاب عقائدى تفرض - ربما - سياسة يمكن تلخيصها فى كلمة واحدة: التعبئة.

ولكن عصر ما بعد الحرب الباردة، وبعد تلاشى أى نوع من الاستقطاب العقائدى، وبروز أنواع من التناقضات العميقة غطاها هذا الاستقطاب العقائدى حقبا ممتدة، يستدعى سياسةأخرى يمكن تلخيصها فى كلمةواحدة أخرى : التفهم.

إن كل عصر له مفتاح، وأحيانا يكون المفتاح كلمةواحدة مشحونة بالدلالات. واستعمال مفاتيح العصور لا بد أن يتم بإدراك، وإلا فإن استعمال مفتاح فى غير بابه يمكن أن يؤدى إلى كسره وبقاء الباب مغلقا حاجبا ما وراءه مما هو ضرورى للمعرفة والتحرك على هداها.

وكانت السياسة الأمريكية فى وقت الحرب الباردة تزعم أنها مضطرة لممارسة سياساتها على أساس ضرورات صراعها مع الاتحاد السوفيتى، وأى اعتبار آخر غير ذلك ثانوى يمكن إغفاله أوتأجيله لأن هناك ما هو أهم.

والآن ومع التغيرات العميقة التى شهدها العالم فى السنوات الأربعة الأخيرة، فإن استمرار سياسة قائمة على التعبئة، مستغنية عن التفهم، يمكن أن يؤدى إلى مخاطر أبسط ما تحتمله هو أنها تزيد من حالة الفوضى العالمية التى كشف عنها تلاشى خطوط المواجهة العقائدية الكبرى بين المعسكرين : الرأسمالى والشيوعى.



إن الولايات المتحدة للإنصاف ورثت منطق التعبئة الذى اعتمدته أوروبا فى مواجهاتها الشاملة ضد أمم وحضارات أخرى، وكان منطق التعبئة كثيرا ما يختزل نفسه فى دعاوى أوادعاءات قصيرة براقة فى كثير من الأحيان، لكنها تخفى تحتها حكايات طويلة ومعقدة بأكثر من الشعارات التى تدور تحتها المواجهات الكبرى.

فحركة الاستعمار الأوروبى جرت بصفة عامة تحت دعوى «عبء الرجل الأبيض» الذى يتحمل أمام الله والتاريخ مهمة تحرير الشعوب الملونة. وعملية السباق للسيطرة على الأسواق جرت تحت لافتات «حرية التجارة». والحرب العالمية الأولى كانت حرب الديمقراطية ضد الاستبداد. والحرب العالمية الثانية كانت حرب الليبرالية ضد الفاشية. كما أن الحرب الباردة كانت حرب الحرية ضد العبودية.

وكل تلك مراحل من التاريخ انقضت، ولم يعد هناك داع لإعادة اجترار تجاربها أو أسبابها ونتائجها. ذلك أن الحاضر والمستقبل أدعى إلى الاهتمام خصوصا إذا بدت على آفاقهما - الحاضر والمستقبل - مزالق ومخاطر يمكن أن تؤدى إلى كوارث بلا حدود - إذا لم يتوقف الجميع، وأولهم الولايات المتحدة بحكم دورها الخاص بعد انتهاء الحرب الباردة، ليبحثوا كيف يمكنهم مواجهة أوضاع مستجدة خصوصا فى العالم الثالث الذى يعنينى أمره بالدرجة الأولى فى هذا الحديث.



إن الولايات المتحدة كما يبدو لاتزال حتى الآن تتصرف فى العالم الثالث بمنطق الحرب الباردة، ولا تزال تطارد خصما وتحاول طرده، والمشكلة أنه ليس واضحا أمامها فى الظروف المستجدة على العالم الثالث: من هو الخصم؟ وما هى المواقع التى يراد طرده منها؟ وبأى وسائل؟!

فى عصر الحرب الباردة كان الخصم ظاهرا وهو الاتحاد السوفيتى. وكانت المواقع التى يراد طرده منها محددة وهى مجموعة من البلاد المؤثرة أو المراكز الإستراتيجية الحيوية فى العالم الثالث، كمصر والهند والقرن الإفريقى ومشارف الخليج العربى وغيرها. كما أن الوسائل كانت واضحة تتمثل فى أساليب الضغط النفسى والاقتصادى والعسكرى.

أما الآن: فمن هو الخصم بالضبط؟ ومن أين يراد طرده؟ وما هى الوسائل؟

إن نظرة على أحوال العالم الثالث اليوم تظهر مجموعة من الحقائق من الضرورى تفهمها:

□ بلدان حديثة عهد بالاستقلال، وكان طلب هذا الاستقلال هو الواجهة التى غطت تحتها اختلافات كثيرة عرقية، وطائفية، وطبقية، إلى آخره.. لأن مطلب الاستقلال بدا سابقا على كل شيء عداه - وكانت هذه مرحلة الأمل فى العالم الثالث.

□ إن طلب الاستقلال بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية أدى إلى مصادمات مع قوى خارجية كبرى لها مطامع اقتصادية واستراتيجية فى هذه البلدان

المطالبة بالاستقلال، ووصلت هذه المصادمات إلى حد الحرب المسلحة، كما حدث فى مصر فى معركة السويس سنة ١٩٥٦، أو الثورة المسلحة، كما حدث فى الجزائر، وكانت تلك مرحلة النشوة فى العالم الثالث.

□ وقد دخلت هذه المصادمات مرحلة دقيقة، حين تداخلت وقائعها مع احتدام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ووجدت بلدان العالم الثالث نفسها وسط حركة موازين دقيقة جعلتها تعيش على أعصابها فى ظروف حرجة وخطرة هددتها بأن تجد نفسها معصورة أو مطحونة بين كتلتين هائلتين من القوة والتأثير ـ وكانت تلك مرحلة الشك فى العالم الثالث.

□ وكانت ثورة التطلعات التى اجتاحت العالم فى الستينات والسبعينات مدفوعة بوسائل اتصال نافذة وسحرية قد أدت فى هذا المناخ العصبى إلى خليط من أسباب القلق والإحباط والتوتر ـ وكانت تلك مرحلة التراجع فى العالم الثالث.

إن العالم الثالث لم يتراجع إلى ما قبل الاستقلال، فذلك ضد طبائع الأشياء لأن حقائق وافدة طرأت على الأحوال فى الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى انتهاء الحرب الباردة، وإنما جاء تراجعه إلى منطقة اختلط فيها قديم راسخ بجديد ليست له جذور . . . تقاليد معقدة وأحلام يائسة . . . رواسب قبلية وعرقية وطائفية، وفى الوقت نفسه أفكار هائمة عن الحرية وحقوق الإنسان وعالمية المعرفة . . . وأسوأ من ذلك كله فقر فى الموارد شديد، وشوق إلى الاستهلاك ملتهب.

وفى حين أسلمت القمم فى العالم الثالث نفسها إلى نوع من الفساد لم يسبق له مثيل، أدى إلى تركيز فى الثروة مخيف وإلى تآكل فى حجم الطبقة المتوسطة خطر، فإن القاع فى نفس هذا العالم الثالث راح يبحث عن سلوى وعن يقين، وقد وجدهما فى حصون الدين وخنادق التعصب، وما بين القمة والقاع فى العالم الثالث تحولت بعض المجتمعات فيه إلى ساحات قتل مكشوفة.



لقد كانت الأمور تقتضى مراجعة وتنبها من جانب القوة التى وجدت نفسها شبه منفردة بمصائر العالم. وكان ما يجب أن يدفع إلى ذلك أن العالم الثالث اتسعت

حدوده، فلم تعد قاصرة على كل إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومعظم آسيا، بل إنها امتدت إلى القارةالأوروبية ذاتها، كما حدث فى يوجوسلافيا، وكما يوشك أن يحدث فى بعض بلدان البلقان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق. ولكن الولايات المتحدة واصلت نفس أسلوب الحرب الباردة. ورغم تغير الظروف، فإن نداء التعبئة غطى على ضرورة التفهم بواقع أن رقعة الصراع العالمى وحقائقه وظروفه اختلفت.

وكان الإصرار على الأسلوب القديم مدعاة لمخاطر عديدة:

□ فلم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أن منطقة الشرق الأوسط لا تحتاج إلى مزيد من السلاح - ومع ذلك فإن الضغط على دول النفط العربى لكى تشترى أسلحة أمريكية بعد حرب الخليج زاد إلى درجة غير معقولة، ووصل الأمر إلى حد أن هذه الدول المعرضة لضغوط شديدة اجتماعية وسياسية، تعاقدت مع الولايات المتحدة على ما قيمته ٦٠ بليون دولار من الأسلحة: ٣١ منها للسعودية، و ١٤ للكويت، والباقى مقسم ما بين إمارات الخليج الأخرى وغيرها من دول المنطقة!

(وهذا هو السلاح الذى يدفع ثمنه نقدا، وهو شىء آخر غير السلاح الذى يدفع ثمنه مقايضة ببترول يسلم عينا، زائدا عن حصص الإنتاج التى تتقرر فى منظمة الدول المصدرة للبترول. وهذه قصة مثيرة أخرى ليس هنا مكانها).

إن هذا السلاح كله - بالدفع أو بالمقايضة - لن يستخدم فى يوم من الأيام لأن الحرب ليست تكديس سلاح، وهذه الدول الغنية بالنفط والفقيرة بعدد السكان لا تملك أن تدخل فى صراعات مسلحة مع جاراتها الإقليمية، وبالذات إيران والعراق، وقد سبق لها أن كدست سلاحا تبخرت صلاحيته. وعلى سبيل المثال، فإن كل النظام الدفاعى «ثندر بيرد» الذى اشترته السعودية من بريطانيا فى الستينات ظل فى صناديقه فى المخازن حتى خرج منها «خردة» يباع بالوزن!

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أن بلدا رئيسيا فى المنطقة مثل مصر لا يستطيع أن يتحمل تنفيذ الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولى لعلاج خلل العجز فى ميزان مدفوعاته. وقد زاد الضغط الأمريكى على مصر إلى درجة تعرض استقرارها لمخاطر هائلة يمكن أن تمتد آثارها إلى العالم العربى كله. وقد استطاعت مصر تحت الضغط أن توفر احتياطيات من النقد الأجنبى تزيد على ١٠ بلايين دولار، لكن مصر فرض عليها مع ذلك أن تودع هذا المبلغ رهينة فى بنوك أمريكية بدلا من أن تستعمله لإصلاح

الهياكل المالية لوسائل إنتاج كبرى لا تحتاج إلى أكثر من جرعات من التدفق المالى لكى تقوم بدورها فى عملية انتعاش اقتصادى تخفف من أثر الضغوط الواقعة على كتل ضخمة من شعبها.

وتجد مصر نفسها تتراجع إلى الوراء فى ظروف كان يمكن أن تسمح لها بالتقدم إلى أمام، وهكذا فإن نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر من سكانها زادت أخيرا إلى ٤٢٪ من السكان يتجمع معظمهم فى كتل عشوائية تحيط بالمدن الكبرى، كما أن مليونا ونصف مليون من خريجى الجامعات والمعاهد العليا يجدون أنفسهم فى صفوف العاطلين!

إذن فهى ملامح من العناصر المؤدية إلى حالة رفض كامل.

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أن المملكة العربية السعودية وهى بلد له أهميته فى الشرق الأوسط، يحتاج إلى جرعة من الديمقراطية تخرج بسلطة الحكم من إطار أسرة لكى تسمح لهذه الأسرة أن تتحول إلى دولة، وهكذا فإن الرئيس «بيل كلينتون» يمسك سماعة التليفون بنفسه ويتحدث إلى الملك «فهد» بشخصه يطلب منه أن تشترى السعودية صفقة طائرات أمريكية قيمتها ٦ بلايين دولار كانت قد ذهبت بالفعل إلى شركات طائرات أوروبية، واستجاب الملك «فهد» فورا على التليفون. وكان ذلك هو اليوم نفسه الذى صدر فيه قرار ملكى بتعيين مجلس للشورى لأول مرة فى السعودية يشارك فى سلطة القرار مع الأسرة الحاكمة ومع الملك!

وهكذا. . فإن اتصالا تليفونيا واحدا من الرئيس «كلينتون» أطاح بكل أوهام المشاركة فى صنع القرار فى اليوم نفسه الذى احتفل فيه ببدء هذه المشاركة.

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أن بلدا له دوره الحضارى والسياسى فى المنطقة مثل إيران لا يمكن أن يعتبر مسئولا عن نشاط حزب الله فى لبنان، رغم أنه بالفعل يساعده.

وإيران تساعد حزب الله لأنه ينتمى إلى المذهب الشيعى مثلها، وهى لا تستطيع أن تتخلى عنه مهما كان نشاطه فى جنوب لبنان، وهو على أى حال نشاط محدود.

ثم إن إيران حريصة فى الوقت نفسه - بحكم مصالح استراتيجية - على أن يكون لها نوع من الوجود على شواطىء البحر الأبيض، ودور حزب الله يحقق لها شيئا من هذا النوع.

لكن حزب الله له وجوده المستقل فى هذه الظروف المتغيرة، فهو ليس لعبة فى يد إيران، وإنما هو حتى بحجمه الصغير قطعة من الموزاييك الغريب الذى يشكل لوحة الشرق الأوسط.

ومن قواعد اللعبة الجديدة بعد سقوط قلاع المواجهات العقائدية أن الأطراف الأضعف فى هذا الموزاييك الذى ظهر بعد السقوط تستطيع أن تملك لنفسها هامشا كبيرا فى المناورة أمام قوى محلية أقوى منها، لكنها تحتاج إلى هذا الضعيف أكثر مما أن هذا الضعيف يحتاج إليها.

وهكذا فإن إيران - وأحيانا سوريا - مطلوب منهما تحجيم حزب الله، وكلاهما لا يقدر على ذلك مهما كان الطلب الأمريكى حازما وملحا!

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أنها لم تعد تستطيع أن تتصرف بمفردها تاركة لشركائها حتى الكبار منهم أن يلحقوا بها إذا أرادوا، كما فعل «نيكسون» سنة ١٩٧٣ حينما أقدم منفردا على فك أى صلة بين الدولار والذهب. كانت الولايات المتحدة ترى أنها بحكم دورها فى المواجهة ومسئوليتها عن المظلة النووية الواقية للعالم الغربى كله، هى التى لها الحق أن تقرر - حتى دون مشاورة - ما تشاء. وكان الرئيس الفرنسى الجنرال «ديجول» شديد الحساسية من هذه «الحقوق الأمريكية»، وكانت العبارة التى تتكرر على لسانه دائما، وبمرارة أحيانا، هى إشارته إلى غرور القوة.

والآن وبعد انتهاء المواجهة واحتمالاتها النووية، فإن الولايات المتحدة تبدو مستغنية عن الأصدقاء، بل مستعدة لإيجاد الأعداء. فموارد الشرق الأوسط من الطاقة لابد أن تكون تحت يدها، وكذلك فوائضها، كما أن أوجاع المنطقة ليس لها إلا طب أمريكى. كذلك فإن أمريكا هى التى لها الحق أن تفرض العقوبات الاقتصادية على من تشاء: العراق، باكستان، الصين - كله ممكن!

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أنها لا تستطيع توريط أوروبا الغربية فى مشاكل أوروبا الشرقية إلا فى حدود معينة، ولكنها مع ذلك تلعب معها لعبة لىِّ ذراع خطرة فى البوسنة: تمتنع يوما عن التدخل فى مشكلة يوجوسلافيا السابقة لأن البلقان اختصاص أوروبا، ثم تعدل عن ذلك يوما إلى التلويح بأنها على استعداد للقيام بضربات جوية ضد الصرب، وأوروبا الغربية ترى محاولة التوريط وتتباعد عنها

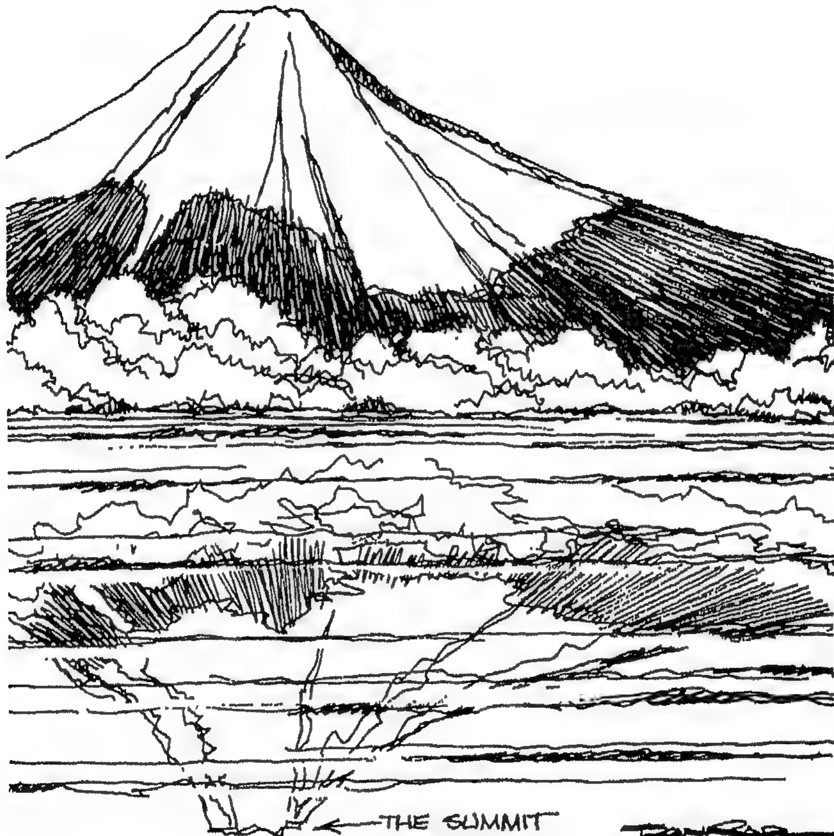
بمختلف الحجج، ويدفع شعب البوسنة لهذه اللعبة ثمنا غاليا إلى حد تمزق مجتمعات وغرق شعوب فى بحار من الدم.

□ ولم تدرك الولايات المتحدة - مثلا - أن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور مهم فى أحوال عالم متغير، لكن الولايات المتحدة لا يبدو من تصرفاتها أنها تريد من الأمم المتحدة أن تكون أكثر من أداة تستعملها فى ممارسة سياساتها - كما حدث فى الصومال - حيث تحولت الأمم المتحدة إلى قبيلة متصارعة مع قبائل، وفى يوجوسلافيا، حيث تحولت إلى ميليشيا ضمن ميليشيات - الأمر الذى أدى إلى أن المنظمة الدولية التى كان يمكن أن تقوم بدور بناء فى عالم متغير أصبحت أداة لسياسة بعينها، وبعض اللعب غير المسئول بأدوات معينة يمكن أن يؤدى إلى كسرها، والأمم المتحدة الآن مشدودة على آخرها، مفلسة إلى آخر سنت، تكاد أن تتعرى من مصداقيتها فى وقت يحتاجها العالم بأكثر مما كان فى أى ظرف.

وهكذا فإن الأمم المتحدة التى ظلت منذ إنشائها ميدان صدام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، مكتوب عليها بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى أن تظل ميدان صدام بين الولايات المتحدة وبين أعداء آخرين لا يعرف أحد مَنْ هم؟ ولا أين مواقعهم؟ ولا كيف تجرى مطاردتهم وطردهم؟!

ومن المفارقات أن الدولة العظمى التى كانت تواجه إمبراطورية الشر فى سباق على أسلحة النجوم تجد نفسها - والعالم معها - تغوص يوما بعد يوم فى مستنقعات وحل ودم.

وبدلا من صراع مع رموز إمبراطورية الشر الكبار: «ستالين» و«بريجنيف»، و«هونيكر» - فإن الولايات المتحدة الآن مشغولة بحروب غريبة لمطاردة نوع آخر من الرجال: قائد ميليشيا صومالى اسمه «فارح عيديد»، وجنرال سودانى اسمه «حسن البشير»، وشيخ مسجد مصرى ضرير اسمه «عمر عبد الرحمن»!



MOUNT FUJI

٧ فبراير ١٩٩٤

اليابان الهاربة من دورها مرة أخرى !

فى لقاء أخير فى طهران - إيران - مع رئيس جمهوريتها «حجة الإسلام على أكبر هاشمى رافسنجانى» - سألته عن العامل الذى يثير قلقه وهو يدير سياسة إيران فى عالم حافل بالمتغيرات - ولم يتردد الرئيس الإيرانى فى أن يقول على الفور : «عامل أن الولايات المتحدة تريد أن توجد أوضاعا وترتيبات تجمد حركة الموازين الدولية عند لحظة معينة انفردت هى فيها بالقمة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى» .

واستطرد الرئيس الإيرانى قائلا : «إننا نرى أن هذا العامل خطر على العالم ونحن من ضمنه ، ثم إنه خطر على الولايات المتحدة نفسها :

أما خطره على العالم فواضح ، لأنه فى هذه المحاولة قد يعترض على تغييرات فى الموازين ، هى من طبائع التطور ، ويوجد - بالتالى - تعقيدات قد لا تكون لها ضرورة .

وأما خطره على الولايات المتحدة ، فإنه سوف يزيد من نزعة السيطرة ويضعها على طريق صدام ، وقد يصيبها بما يحدثه الانفراد بالقوة والرغبة فى استبقاء ذلك الانفراد من شعور بالعزلة والوحشة يمكن أن يتحول إلى شعور بعداء الآخرين ومعاداة الآخرين ، وكل تلك مضاعفات لا يحتاج إليها العالم ولا تحتاج إليها الولايات المتحدة ، لأن قوتها ليست موضع منازعة من الآخرين ، كما أن إمكانيات القوة لدى من تتوفر لديهم فرصها ليست بالضرورة عملية خصم من حساب القوة الأمريكية» .

إننى دخلت فى حديث طويل مع الرئيس «رافسنجانى» حول تصورات مستقبل العمل الدولى فى مرحلة خطرة من الفوضى الدولية تدافعت كالطوفان فى أعقاب ذوبان ثلوج الحرب الباردة ، وكان رأينا متفقا فى عدة نقاط :

□ إن الأمم المتحدة رغم كل ما يتعلق بها، ولا يزال، من آمال - ليست قادرة فى هذه الفترة الراهنة على القيام بدور مؤثر فى توجيه أمور العالم رغم أنها أثقلت فجأة بمسئوليات ضخمة تحتاج الآن إلى بحث وفرز (وهذا موضوع معقد لا مجال للخوض فى تفاصيله الآن) .

□ إن العالم لا يحتاج إلى ثنائية أو ثلاثية من دول عظمى تدير شئونه وتقوم بعمل مجلس الإدارة له (سواء فى داخل الأمم المتحدة أو من خارجها) .

□ وربما أن أكثر ما يحتاجه العالم هو تعدد فى مراكز التفكير والتشاور والاتصال بقصد إيجاد تيارات عامة فكرية وسياسية تساعد بتلاقيها، وما يدور بينها من حوار، وما يمكن أن يجرى تنسيقه فيها من جهود - على إنشاء مجار رئيسية توجد نوعا من التوافق الحر - غير المكره بالضغوط الإعلامية أو الاقتصادية أو السياسية - بين أفكار وتوجهات وسياسات يمكن أن تعطى العالم بوصلة جديدة .

□ وكان اتفاقنا العام على أن اليابان مهيأة للعب دور رئيسى فى المجتمع الدولى الذى يمكن أن يحفظ سلام ما بعد الحرب الباردة، وأن يواجه مسئوليات طوفان خطر مندفع بعدها فى عدد من مواقع القلاقل، وهى كثيرة فى العالم .

إننى عدت إلى مناقشة الموضوع نفسه فى تركيا مع عدد من الزعماء الأتراك، والغريب أن أحاديث طهران كانت لها أصداء فى استانبول . وسواء مع زعماء إيران أو مع زعماء تركيا، فقد كان هناك تقدير مشترك لأهمية دور نشيط تقوم به اليابان، ومع ذلك فإنه فى البلدين كان هناك إحساس بأن اليابان لا تريد هذا الدور، وأن الذين حاولوا أن يكتشفوا مدى استعدادها له خرجوا من تجربتهم مقتنعين بعدة نتائج :

١ - شعروا أحيانا أن الطرف اليابانى متشكك تحت تصور أن هؤلاء الذين يدعونه إلى دور أنشط، هم فى الواقع يفعلون ذلك لتغطية رغبتهم فى الحصول على مزايا أكثر .

٢ - شعروا أحيانا أن الطرف اليابانى متحفظ بظن أن هؤلاء الذين يدعونه إلى دور أنشط يبحثون عن توازن دولى جديد يخدم أهدافهم .

٣ - شعروا أحيانا أن الطرف اليابانى حذر من أن يكون هؤلاء الذين يدعونه إلى دور أنشط، يريدون توريطه فى منافسة مع الولايات المتحدة قد تقود إلى عداء .

٤ - أكثر من ذلك شعر البعض، وهذا الشعور ليس قاصرا على إيران وتركيا

فحسب، وإنما هو ظاهر محسوس فى الشرق الأوسط كله - أن الطرف اليابانى يفضل أن يجىء إليه العالم النامى عبر الباب الأمريكى.

وربما كان الرئيس الإيرانى «رافسنجانى» أكثر صراحة من غيره حين قال: «إننا ندرك واقع الأشياء، ونعرف أن الولايات المتحدة هى أهم شريك اقتصادى لليابان، ولذلك فإن من الحماقة أن يحاول أى طرف ثالث أن يتلاعب بالعلاقات بين البلدين من خارج حقائقها».



فى استانبول حضرت وشاركت فى مناقشة فى فندق يطل على المنظر الأخاذ للبسفور حيث تتلاقى وتفترق قارتا آسيا وأوروبا، ومياه البحر الأسود وبحر مرمرة إلى البحر الأبيض، وتطرق الحديث إلى اليابان - وكنت أنا الذى حاولت أن أقيس درجة حرارة الماء - وكان الحضور عددا من وزراء دول الشرق الأوسط، وقد لاحظت نغمة عامة شارك الكل فى ترديدها تقريبا، وكان أكثر من عبر عنها أحد وزراءدول الخليج بقوله:

« إن علاقاتنا التجارية باليابان قوية جدا، فهم يأخذون من عندنا ١٥ مليون برميل من النفط يوميا، ولكننا لا نكاد نتبادل معهم ١٥ كلمة فى كل شهر » !

وراح هذا المسئول الخليجى الكبير يقول:

« إننا لا نعرف حتى الآن كيف ندير حوارا متصلا مع اليابانيين. وفودهم تزورنا باستمرار، وهم يأتون معهم دائما بهدايا جميلة، ويتصرفون بمنتهى الرقة والأدب، ولكنهم لا يتكلمون، يسمعون فقط، ويوجد معهم دائما مترجمون ومسجلون للحوارات، لكن الترجمة والتسجيل كليهما لطرف واحد فى الحديث، وهو طرف لا نعرف فى نهاية أى لقاء معه ماذا كان انطباعه، وما هو رأيه. وهكذا نلتقى ونفترق دون تراكم فى العلاقات مما يؤدى إلى الصداقات ».

كان تعليق التركى المشارك فى الحديث هو قوله:

« إن اليابانيين فى مرحلة سابقة استثمروا كثيرا فى تكنولوجيا الإنتاج ، والآن فى مرحلة لاحقة عليهم أن يستثمروا فى تكنولوجيا الاتصال الإنسانى » .



ومن المفارقات أننى بعد أن رجعت إلى القاهرة بعد هذه الزيارة لإيران وتركيا ، لقيت عددا من السفراء الآسيويين المعتمدين لدى العاصمة المصرية ، وحدثنى أحدهم (سفيرة الهند السيدة «أرونداتى غوش») عن موضوع أثير فى آخر اجتماع لهم .

كان الموضوع الذى لفت أنظارهم فى القاهرة ، كما فى غيرها من عواصم الدول العربية ، أنهم يرون الاهتمام الرسمى والاهتمام الشعبى فى هذه البلدان متجهين إلى الغرب وإلى الولايات المتحدة بالذات ، بينما لا يلتفت أحد باهتمام كاف إلى الشرق أو يتذكر ضرورة ذلك . وكانت الملاحظة العامة لسفراء الشرق الآسيوى أن هذا الوضع غريب ، فليس من المفهوم أن يكون جزء من هذا الشرق ، العربى أوالمتوسطى ، غير واع أو متنبه بدرجة كافية لكل التجارب الحية الجارية إلى الشرق منه ، ثم هو مشغول مستغرق أكثر الوقت بملاحقة أوروبا وأمريكا ، رغم أن آسيا فيها كل ما يهمه : النماذج المتقدمة إلى أقصى حد كاليابان ، والنماذج التى تكاد أن تعكس كالمرآة صورة من تجربته بما فيها مشاكله وهمومه كالهند .

كان هناك إحساس بوجود قصور شديد فى ضرورات الاتصال وضرورات الحوار .

وفى الواقع كانت أحاديث القاهرة تكملة من نوع ما لأحاديث طهران واستانبول ، وكلاهما يكشف الحاجة إلى ضرورات توجه من جديد ، وتفكير من جديد ، واتصال من جديد على مستوى أقاليم العالم المهمة وخبراتها وتجاربها ، إذا ما كان ضروريا أن يساهم الكل فى تشكيل نوع جديد من العلاقات الدولية الخصبة فى عالم متغير الفصول بسرعة .

بالطبع فإنه لا فائدة تذكر من محاولة تحديد الطرف المسئول عن هذا القصور فى الاتصال والحوار ـ لكن الشعور فى الشرق الأوسط والشرق العربى متجه بوضوح إلى

أن الطرف الأكثر تقدما هو الأقدر، خصوصا إذا كان سيدا فى إنتاج أحدث تكنولوجيا الاتصال، فالمنطق الطبيعى أن من ينتج الوسيلة لابد أن يكون كفئا فى استعمالها.

وهذه إشارة ظاهرة إلى اليابان.



والحاصل أن هناك شبه اجماع فى عواصم الشرق الأوسط والعالم العربى على أن اليابان قادرة على دور متسع وضرورى فى شئون العالم، لكنها لسبب ما تحجم عنه، وتتردد دونه، وأحيانا تبدو وكأنها لا تريده، بل أكثر من ذلك تتهرب منه، وإذا تورطت فى مظهر من مظاهره بمصادفة من المصادفات فإنها تتصرف وكأنها تريد أن تنسى وينسى الآخرون ما ظهر أمامهم فى مشهد أو فى لمحة.

إن مدينة القاهرة - على سبيل المثال - تحوى شاهدا على هذه الحالة، ذلك أنه قبل سنوات قررت الحكومة اليابانية أن تقدم لمصر هدية على شكل مركز ثقافى يعوض العاصمة المصرية بشكل ما ومؤقت عن دار الأوبرا الشهيرة التى بنيت فى مصر مع أواخر القرن الماضى، وفى إطار الاحتفالات بافتتاح قناة السويس، ثم التهمها الحريق سنة ١٩٧٢.

وكانت تلك هى الدار التى ظهرت عليها لأول مرة أوبرا «فيردى» المشهورة (عايدة)، وكان «فيردى» قد كتب موسيقاها خصيصا لهذا الافتتاح، كما قاد أوركسترا العرض الأول بنفسه.

وفى الواقع فإن المركز الثقافى الجديد الذى قدمته اليابان للعاصمة المصرية جاء عملا معماريا جميلا يفى بالغرض الذى أنشىء من أجله كمركز ثقافى، ولعله أصبح أنفع من الأوبرا القديمة المحترقة. إن هذا المركز الثقافى المهدى من اليابان يقف الآن فى أجمل بقعة من القاهرة بين فرعين للنيل أمامه وخلفه، وهو بالقطع أهم مراكز النشاط الثقافى، خصوصا فى مجال المسرح والموسيقى والعروض الفنية والمحاضرات، إلى آخره . . .

لكن المشكلة أن أحدا لا يتذكر أن اليابان هى التى قدمته إلى العاصمة المصرية .

والغريب أن الطرف اليابانى قد يكون هو المسئول عن هذا النسيان قبل الطرف المصرى ، ذلك أنه حتى فى ليلة افتتاح هذا المركز الثقافى بدا وكأن الطرف اليابانى يتحرج من نسبة العمل إليه ، وظهر وكأنه يعطى الهدية بسرعة وارتباك وكأنه يريد أن يتخلص بأى شكل من مهمة تسليمها للطرف المصرى .

إن أحدا لم يكن يريد بالطبع أن تتحول الهدية اليابانية إلى إلحاح غليظ يذكر الكل ليل نهار بأن هذا المركز الثقافى هدية من اليابان . لكن هناك جانبا أهم فى الموضوع ، وأظنه كان القصد المقصود بداية من الهدية ، وهو معنى الرمز ، ومعنى العلاقة ، ومعنى الصلة ، ومعنى نموذج جديد من التعاون ، ومن الاهتمام ، ومن الوعى بالآخر والتواصل معه ، وما يترتب على ذلك من بناء علاقات وصداقات وإمكانيات للتعاون الحر والخلاق بين الشعوب .



إن المعونات الأمريكية - على سبيل المثال - تحدث فى بعض الأحيان أثرا عكسيا ، فأى اتفاق مع الولايات المتحدة مثلا يبدأ باتفاق عام على المبدأ يتم كله بأقصى حد من العلانية وإثارة الاهتمام ، ثم يعقب ذلك اتفاق عام على التنفيذ ، ثم اتفاق على كل بند من بنود موضوع الاتفاق ، ثم اتفاق على موعد بدء التنفيذ ، وعلى انتهائه وتسليمه ، وتترافق كل خطوة مع أقصى درجة من العلانية والاحتفال ، وحتى بعد أن ينتهى أى بند ويتم تنفيذه فهناك دائما إشارة على ملصق ، أو لوحة مرسومة أو محفورة ، وفى بعض الأحيان نصب يحمل علامة المعونة الأمريكية .

تلك المبالغة فى التذكرة تضغط أحيانا على أعصاب الآخرين لأنها تبدو نوعا من المن والتعالى - لكن البديل الصحيح لذلك ليس الصمت والإغفال ، وكأن الأمر جريمة يدارى عليها وتزال آثارها .

إن المعنى الرمـزى يجب أن يكون ظاهرا لكى يعطى مـعناه وقـيـمـتـه ودلالاته المستقبلية .



ما هو الاعتبار أو الاعتبارات التى تمنع اليابان حتى هذه اللحظة من تنشيط دورها العالمى بطريقة مستقلة وكريمة وعاقلة فى الوقت نفسه . . ؟

سؤال أعرف أن كثيرين فى طهران واستنابول والقاهرة وعواصم كثيرة غيرها يطرحونه ، وليس بينهم من عثر حتى هذه اللحظة على جواب مقنع .

ومع ذلك فأظن أن الغالبية العظمى من هؤلاء ما زالوا ينتظرون ، لم ييأسوا حتى الآن من أن تصدر إشارة واضحة ، مستقلة ، ومتوازنة من طوكيو !

إبريل ١٩٩٤

عرفات ودور ذكر النحل !

سوف تتحول المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أو بين « رابين » و«عرفات»، إلى سوق شرقى (بازار) تكون المساومة فيه مسلية أكثر منها مكلفة. وسوف يعلو الصياح وتزداد إشارات الأيدى فى كل اتجاه، وسوف تأخذ قسمات الوجوه كل تعبير ممكن من الغضب والحزن إلى الهدوء والقبول. وربما كان ذلك كله ثقيلا على الأعصاب، ولكنه كله لا دخل له بالنتائج، فالطرفان محكوم عليهما بالوصول إلى تراض من نوع ما بشكل ما يضع ما وقعا عليه فى واشنطن يوم ١٣ سبتمبر الماضى (اتفاق غزة - أريحا) بحضور الرئيس «بيل كلينتون» موضع التنفيذ.

إن السبب الذى يجعل هذه النتيجة طبيعية وحتمية هو أن الطرفين وقعا فى حقيقة الأمر على نتيجة حساب، ووافقا على هذه النتيجة وهى: حكم ذاتى - إدارى - للفلسطينيين فى أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ . وقد تركا تفاصيل الحساب لمفاوضات نرى مشاهدها الآن بأصوات وألوان وروائح سوق شرقى تقليدى، وهى فى الغالب عقيمة لأن مساومات السوق الشرقى تجرى عادة لتحديد الرقم النهائى لحساب البيع والشراء، وإذا كان ذلك قد تم فإن مناقشة البنود والتفاصيل بعده تصبح ثانوية مهما بدا من حجمها - إلا إذا كان هناك شىء آخر فى مقاصد الأطراف لا علاقة له بالرقم النهائى فى فاتورة الحساب.

وفى الغالب، فإن ذلك هو الصحيح، أى أن مشاهد المساومة التى تجرى الآن بين الطرفين لها أسباب أخرى لا علاقة لها بما هو ظاهر مرئى على المسرح، بما فى ذلك فاتورة الحساب.

وقد يكون من الضرورى إلقاء نظرة سريعة على طريق كل من الطرفين الإسرائيلى

والفلسطيني ، إلى أوسلو حيث جرت مفاوضات اتفاق غزة ـ أريحا ، ثم إلى واشنطن حيث جرى توقيع هذا الاتفاق .

أولا ـ الطرف الإسرائيلي : إن رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحاق رابين» دخل الانتخابات سنة ١٩٩٢ ، وفاز فيها على أساس برنامج يستكمل عملية السلام التي بدأت مع مصر باتفاقية كامب دافيد بخطوات أخرى في الشرق على ضفتي الأردن ، وفي الشمال مع سوريا ولبنان ، وبالتالي كان «رابين» في حاجة إلى توقيعات من الملك «حسين» عن ضفتي الأردن ، ومن الرئيس «الأسد» عن سوريا وأيضا عن لبنان !

ولم يكن «رابين» يفكر في «عرفات» أو يتشوق للتعامل معه حتى في أسوأ كوابيس نومه ، ولم يكن ذلك موقف «رابين» وحده ، وإنما كان من قبل موقف منافسيه في حزب «الليكود» : «مناحم بيجين» أولا ، ثم «إسحاق شامير» ثانيا ، وحتى «بنيامين نتانياهو» الآن . كل هؤلاء كان مرفوضا بالنسبة لهم ـ مثل «رابين» ـ أي تعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفة عامة ، ومع «ياسر عرفات» بصفة خاصة ، والأسباب معروفة !

وقد جرب الجميع مع الملك «حسين» بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، وجربوا أيضا مع الرئيس «الأسد» ، وكانت النتائج كلها غير مشجعة . .

إن الملك «حسين» ، ولو أنه كان صاحب السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ ـ لم يكن قادرا على التفاوض لاستردادها كليا أو جزئيا طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٦٧ ـ لأن إسرائيل لم تكن على استعداد لتنفيذ هذا القرار من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الشعب الفلسطيني تصور أنه بالمقاومة السياسية وبقدر من المقاومة العسكرية يستطيع أن يحقق لنفسه نوعا ما من الكيان يمارس من داخله نوعا من الإرادة يتكفل بنوع ما من حق تقرير المصير .

وحاول الملك «حسين» قدر ما يستطيع لسنوات طويلة ، ولكن إسرائيل سدت أمامه كل الطرق . وقد قال لي بنفسه مرة ، وشعور المرارة يسري في كل لفظ من ألفاظه :

ـ «إنهم لم يعرضوا على الأردن شيئا سوى أن يكون المدرس والخباز والكناس والجندرمة (الشرطي) والتومرجي في الضفة الغربية . . بعض الخدمات دون أي شكل من أشكال السيادة» !

ولم يجد الملك مفرا في النهاية من أن يترك الساحة لمنظمة التحرير ولـ «ياسر عرفات» . وزادت الطرق وعورة ، وفي بعض الأوقات سالت على جنباتها جداول من

الدم . ومع ذلك ظلت إسرائيل - «رابين» وغيره - ترفض أى حديث مع المنظمة ومع «ياسر عرفات»، بل وحتى عندما جاءت حرب الخليج وذهبت، وانعقد فى أعقابها مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط، ظلت إسرائيل ترفض أن ترى المنظمة إلا من خلال وفد أردنى وتحت علم أردنى رغم أن المجموعة الفلسطينية ضمن الوفد الأردنى برز دورها بروزا شديدا، وأصبح أفرادها بحق نجوم المفاوضات فى المجال الإعلامى .

لكن «شامير»، و «رابين» بعده، لم يكونا على استعداد للاهتمام بالبريق الإعلامى للنجوم، وكان هدفهما الحقيقى فى مدريد هو سوريا والتوصل إلى اتفاق معها يدعم ويثبت فى الشمال، على مثال اتفاق كامب دافيد الذى دعم وثبت فى الجنوب مع مصر . وكان كلاهما - «شامير»، و «رابين» بعده - يدرك أنه إذا تحقق تقدم مع سوريا، فإن جبهة الشرق على ضفتى الأردن تصبح جاهزة، وهناك الجائزة المطلوبة : نوع من السلام ينهى الانتفاضة، ويفتح المجال لتجمع اقتصادى محدود - يضم المملكة الأردنية، والضفة الغربية الفلسطينية، وإسرائيل . شىء ما شبيه بتجمع الـ «بينولوكس» بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج، وتكون لهذا التجمع المحدود قدرة على النفاذ غير محدودة، خصوصا فى اتجاه أسواق الخليج .

كانت سوريا هى المفتاح، لكن سوريا لم تكن على استعداد لسببين رئيسيين :

أولهما يسهل فهمه، وهو أن إسرائيل لم تكن على استعداد لتلبية شرط رئيسى تطلبه دمشق، وهو الانسحاب الكامل من هضبة الجولان .

وثانيهما معقد لأسباب متصلة بالتاريخ، وهو أن سوريا لا تستطيع أن تقبل منفردة بأى حل لا يشمل الشعب الفلسطينى، ذلك أن فلسطين جزء من سوريا التاريخية، والروابط المباشرة حتى على المستويين العشائرى والعائلى متشابكة إلى درجة يصعب معها الفصل أو الانفراد، كما حدث مع مصر فى تجربة كامب دافيد .

وربما كان ممكنا فى تصور إسرائيل أن يجرى التفكير فى مرحلة الانسحاب من الجولان مع خطوات تحقيق سلام مع سوريا، وربما كان من الممكن فى النهاية تصور سلام كامل بالتوازى مع انسحاب كامل من الجولان - لكن ذلك لا يزيل العقبة التاريخية بكل آثارها السياسية والإنسانية والنفسية، وهى بالغة العمق ونافذة .

وهكذا . . فإن «رابين» الذى كان يهدف ويريد الوصول إلى تسوية مع سوريا أدرك أنه مطالب أولا بخطوة إزاء فلسطين، وهى خطوة لا يستطيع الملك «حسين» أن يضع

توقيعه على فاتورة حسابها، وإذن فلا بد من البحث عن توقيع آخر يعفى الملك «حسين» من المسئولية ولو مؤقتا، ويفتح الطريق أمام الرئيس «الأسد» بدون حرج !

إن « رابين » كان يرى أن السلام مع مصر فى الجنوب لا يزال ـ حتى بعد مرور خمسة عشر عاما على توقيعه ـ سلاما باردا .

ثم إن «رابين» كان فى مقدوره أن يتصور أن أى سلام فى الشمال مع سوريا سوف يكون ـ إذا حدث ـ ولسنوات طويلة قادمة ـ سلاما خشنا .

وربما أن أهمية تليين موقف سوريا كان هو داعى كل رئيس أمريكى من «كارتر» إلى «كلينتون» لمقابلة الرئيس «حافظ الأسد»، وفى جنيف دائما كنقطة على منتصف الطريق بين واشنطن ودمشق، حتى تشعر دمشق أنها أهم بوابات السلام رغم تهم الإرهاب التى توجه إليها بين وقت وآخر فى نقلات سريعة بين الساخن والبارد!

وربما أن «رابين» كان، ولا يزال ، على استعداد لأن ينتظر على برودة الجنوب وخشونة الشمال، إذا استطاع أن يفتح طريق الشرق، ضفتى الأردن، والاختراق إلى أبعد .

وربما أن ذلك هو الذى دفعه إلى التفكير جديا فى منظمة التحرير وفى «ياسر عرفات» .

وهنا نصل إلى :

ثانيا ـ الطرف الفلسطينى : ذلك أنه بعد حرب الخليج كانت منظمة التحرير فى أسوأ أوضاعها، وكانت معظم مسئوليات هذه الأوضاع توضع على كاهل «ياسر عرفات» شخصيا . فقيادته لسياسة المنظمة أدت إلى تشتيت قواها قبل حرب الخليج، وإلى حصار ما تبقى منها، ثم ـ وهو الأهم ـ أدت بعد هذه الحرب إلى عزلتها عن دول الخليج الغنية، مما أدى بدوره إلى انقطاع موارد التمويل اللازمة لمنظمة تتحمل بمسئوليات واسعة لشعب تحت الاحتلال منذ أكثر من ربع قرن، كما أنها مثقلة بجهاز بيروقراطى أصبح أسوأ من أى بيروقراطية شرقية، فضلا عن أنها تريد الاحتفاظ بمظاهر دولة شرقية أيضا ـ حتى وإن كانت الدولة غير موجودة ـ بما فى ذلك تكاليف مائة سفارة تقريبا!

إلى جانب ذلك، فقد راح التيار الإسلامى ممثلا فى حركة «حماس» يظهر أكثر

وأكثر فى قيادة المقاومة تحت الاحتلال، فى وقت تبدى فيه عجز منظمة التحرير سياسيا وعسكريا - وجدّ على ذلك العجز المالى.

أضيف إلى ذلك، أثناء مؤتمر مدريد وبعده، عنصر آخر وهو أن الأضواء كلها سلطت على العناصر الفلسطينية القادمة من داخل الأراضى المحتلة، وقد بدا هذا الوفد وكأنه قيادة بديلة ظهرت تختلف بشبابها عن المنظمة، التى أصابها تصلب الشرايين، كما أنها تختلف عن «حماس» التى تبدو وكأنها عودة إلى الماضى.

ولم تكن عناصر الوفد الفلسطينى القادمة من داخل الأرض المحتلة تملك سلطة سياسية بأكثر من البريق الإعلامى، كما أنها لم تكن تملك موارد - حتى لتذاكر السفر وحسابات الفنادق - غير ما يمكن أن توفره لها المنظمة. وهكذا، فإن هذه العناصر لم تلبث أن تحولت إلى رهينة سياسية ومالية لا تملك أى نوع من الاستقلال يمكنها من التوقيع على أى شىء حتى إذا كان مقنعا.

وبدا أمر هذه العناصر مع منظمة التحرير معضلة:

فهذه العناصر تستطيع ولا تملك، والمنظمة تملك ولكنها لا تستطيع.

ولقد كان أحد المصريين البارزين من الذين سبق لهم التفاوض مع إسرائيل هو الذى أضاف نصيحته إلى نصائح أخرى كانت واصلة إلى «رابين» فعلا، بأن فى يده أن يجعل «من يملك»، فى وضع «من يستطيع» فى الوقت نفسه، وهذا كفيل بأن يجعل القافلة تسير!

وهكذا كانت مفاوضات أوسلو . . وهكذا كان التوقيع فى واشنطن: كان المطلوب توقيعا فلسطينيا معتمدا، يسهل السلام مع سوريا حتى وإن كان خشنا، ويفتح الطريق عبر الأردن دون توريط الملك «حسين» فى تنازلات لا يقدر على تكاليفها، وبعدها يكون لكل حادث حديث، خصوصا وأن التقارير الواصلة إلى عمان - وقد سمعت ذلك من الملك «حسين» نفسه - إلى جانب مصادر عديدة تؤكده بما يعنى أن شعبية الملك تزداد فى الضفة الغربية، ذلك أن الاتجاه الظاهر حتى الآن يوافق - وإن على مضض - على اتفاق غزة/ أريحا. فسنوات المقاومة اقتصت ضرائبها من الشعب الفلسطينى، والموارد تنضب، والضمير الدولى بعيد بأكثر مما يجب، والولايات المتحدة قريبة بأكثر مما يجب. لكن المأزق أن هؤلاء الذين يقبلون بالاتفاق لا يعتقدون أن منظمة التحرير

قادرة بأوضاعها الحالية على تنفيذه وتطويره، وربما أن هذه المسئولية تقتضى خبرة أكثر، وتنظيما أدق، وصلات دولية أكثر اتزانا.

ومن المفارقات أن «عرفات» يقترب أكثر من محظور ظل يتوقاه زمنا طويلا، وأتذكر لقاء معه قبل فترة قصير فى مكتبى، وكان قوله:

ـ «إننى أشعر بما يريدونه منى . . إنهم يريدون أن ألعب دور ذكر النحل، يقوم بتلقيح الملكة ثم يموت»!

إن «ياسر عرفات» يحاول أن يدافع عن اتفاقه مع إسرائيل حتى الآن بأنه خطوة أولى نحو مشروع دولة، وهو يتحدث عن ذلك علنا أمام أنصاره ويضيف أنها دولة عاصمتها القدس. وإسرائيل لا تمانع أحيانا فى مثل هذه الأقوال التى لا يسندها نص فى الاتفاق، لأنها تشعر أن «عرفات» فى حاجة إلى تغطية سياسية لمواقع مكشوفة. وحين زاد إلحاح «عرفات» فى بعض المناسبات على الحديث عن دولة عاصمتها القدس، شكا «رابين» فى القاهرة من أن ذلك تجاوز مخالف للاتفاق، وهو يسكت عنه باعتباره لازما لإنقاذ ماء الوجه، لكنه إذا تجاوز ذلك بالإلحاح أكثر، فإنه سوف يضطر إلى «فرقعة هذه البالونة». وإذا حدثت هذه الفرقعة فالخشية هى أن حجم التنازلات الفلسطينية ـ وإن كانت على استحياء حتى الآن ـ أصبحت تسمح لدور أردنى أن يتقدم بغير حرج.

وكصديق . . فإنى أتمنى لـ «عرفات» مستقبلا أفضل من دور ذكر النحل!


LURIE

٦ يونيو ١٩٩٤

روسيا تبحث عن دور فى الشرق الأوسط

فى أثناء عمليات البحث عن السلام فى الشرق الأوسط، وفى الشهور والأسابيع الأخيرة، تكرر ظهور عدد من كبار المسئولين عن السياسة الخارجية لروسيا على مسارح الاتصالات والمفاوضات فى بعض عواصم الشرق الأوسط. فقد تلاحق ظهور وزير الخارجية «أندريه كوزيريف»، ثم المبعوث الخاص للرئيس «بوريس يلتسين» «ايجور ايفانوف»، إلى جانب مبعوث رئاسى آخر هو «فيكتور بوسفولك» الذى أصبح زائرا دائما متنقلا بين تونس والقاهرة ودمشق والقدس.

وتلى ذلك دعوات لزيارة موسكو ولقاء يلتسين وجهت إلى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل إسحاق رابين.

وذهب عدد من المراقبين إلى اعتبار أن هذا النشاط الظاهر جزء من محاولة عودة الدولة الروسية التى ورثت الاتحاد السوفيتى إلى ساحة السياسة الدولية، بعد فترة غياب كانت موسكو طوالها مستغرقة فى شواغلها ومشاكلها وصراعاتها الداخلية.

ثم كان القول إن هذه العودة الروسية إلى ساحة السياسة الدولية تحاول أن تتخذ من أزمات الشرق الأوسط بابا ومدخلا إلى ما هو أبعد وأوسع. أى أنه الباب العربى إلى الباب العالمى مرة أخرى، كما حدث فى الخمسينات من هذا القرن مع اختلاف الظروف.

ولقد كان هناك من الروس من قالوا صراحة إن روسيا لا يمكن حجبها عن دور عالمى كان لها، ولا يزال، بحقائق القوة.

وفى المقابل، فقد كان هناك من العرب من قالوا إن هذا الدور، أو محاولته من جديد، مسألة مطلوبة وضرورية لإعادة بعض التوازن إلى سياسات الشرق الأوسط.

بعد سنوات من انفراد الولايات المتحدة بالرأى والقرار والفعل فيه ـ بإرادة واحدة غالبة ونافذة!

والأقرب إلى الواقع أن كلا من الروس والعرب على خطأ.

الروس يعاودهم الحنين إلى مكانة كانت لهم فى المنطقة.

والعرب يعاودهم الوهم بأن نوعا من التوازن يمكن استعادته بعودة الروس إلى المنطقة، حتى ولو كانت العودة على سيارة إسعاف!

والمشكلة أن حقائق السياسة لا يصنعها الحنين ولا يأتى بها الوهم. ولسنوات طويلة، وربما لحقبة كاملة، فإن الواقع لا يقدم أساسا يمكن أن يقوم عليه دور روسى جديد أو متجدد فى الشرق الأوسط، والأسباب متعددة ـ ظاهرة ومرئية.

والذى يتجاهله بعض الروس والعرب أن عملية خروج الاتحاد السوفيتى من الشرق الأوسط بدأت فى حقيقة الأمر منذ السبعينات، أى منذ قام الرئيس الراحل «أنور السادات» بطرد الخبراء السوفيت من الجيش المصرى سنة ١٩٧٢، ثم قام بعدها بطرد الوجود السياسى السوفيتى بإلغاء معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٧٦ التى كان هو بنفسه قد عقدها سنة ١٩٧١.

وكان الخروج من مصر ـ عسكريا ثم سياسيا ـ هو الخروج من قلب العالم العربى، خصوصا عندما تكرر ما حدث فى مصر فى مواقع أخرى من العالم العربى، وكان أن اضطر الاتحاد السوفيتى إلى إخلاء قلب الشرق الأوسط والتحصن على الحافة فى أفغانستان ـ مثلا ـ عن تخوف من أنه إذا بدأت عملية طى بساط الوجود السوفيتى ـ العسكرى والوجود السياسى، ومن ثم المعنوى ـ من هذه المنطقة الحساسة، فإن بطن الاتحاد السوفيتى ـ وهى الجمهوريات الإسلامية ـ سوف تكون مكشوفة ومعرضة، فى الوقت الذى راحت فيه رياح الثورة الإسلامية والأصولية الإسلامية تهب على مناطق كثيرة فى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط بينهما.

إن أسوأ مخاوف بعض المخططين السوفيت كانت ما حدث فعلا، فقد حوصر الاتحاد السوفيتى على حواف الشرق الأوسط فى أفغانستان وأرغم على الانسحاب، وانكشف الجنوب السوفيتى، ووصلت عملية طى البساط حتى أقصى الشمال، وإلى «لاتفيا» و «استونيا» و «لتوانيا» التى انفلتت جميعا من القبضة السوفيتية عائدة إلى الحياة كيانات سيدة ومستقلة.

وتبعثر الاتحاد السوفيتى ، وظلت روسيا بالطبع أكبر الكتل التى تبقت من الكيان القديم وأكثرها صلابة ، وأوفرها استعدادا لممارسة دور كبير . وبدون شك ، فإن روسيا بالموارد والوسائل هى الأجدر والأقوى بين كل الورثة الذين خلفوا الاتحاد السوفيتى القديم ، بل يمكن القول إنها الوريث الشرعى ، لكن الشك يجىء عندما تتصور روسيا أنها إذ ترث الاتحاد السوفيتى تستطيع أن تقوم بدوره .

إن الاتحاد السوفيتى القديم استطاع أن يمارس دوره فى الشرق الأوسط وربما فى غيره من مناطق العالم ، معتمدا على مجموعة ركائز توفرت له ، أو تصور الآخرون أنها توفرت له ، مما جعل ذلك - إذا كان صحيحا - حقيقة موضوعية ، ومما جعله - حتى إذا لم يكن صحيحا - حقيقة سياسية .

□ الركيزة الأولى هى وجود إمكانية اقتصادية وعلمية وتكنولوجية - بدت قادرة .

□ والثانية وجود نسق عقائدى بدا واعدا بقيم اجتماعية وإنسانية متحررة .

□ والثالثة وجود سياسة راغبة فى التعاون والمساعدة بدت معنية بعالمية التقدم .

□ والرابعة وجود حجم من القوة المسلحة بدا قادرا على حفظ السلام بالردع ، وكسب الحرب إذا كان الاحتكام للسلاح .

كل هذه العوامل - وربما كان هناك غيرها - وفرت للاتحاد السوفيتى عنصرا مهما من عناصر التأثير يكاد يحتويها جميعا ويعبر عنها ، وهو ما يمكن أن نسميه بالمكانة أوالهيبة الدولية . وفى لعبة توازن القوى القديم بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على عصر الحرب الباردة ، فقد كانت أخطر البؤر الحساسة فى الموازين بين الاثنين هى بالضبط ما يتعلق بهذا العنصر غير المادى وغير المحسوس من عناصر التأثير وهو : الهيبة .

وفى أعنف معارك الصراع بين عملاقى الحرب الباردة ، فقد كان كل منهما حريصا وهو يتحدى الآخر على أن يترك له فى أى أزمة مخرجا يتراجع منه - إذا كان التراجع ضروريا - على نحو يحفظ له هيبته مدركا أن هذه الهيبة هى الموقع الحساس الذى تتجمع وتتفاعل عنده كل عوامل القوتين المادية والسياسية ، وبها تتعلق مصداقيته .

والذى حدث منذ بدأ الاتحاد السوفيتى يتساقط ثم يئول إرثه فى النهاية إلى روسيا ،

هو أن ركائز القوتين المادية والسياسية كلها انكشفت . وكانت أسباب الانكشاف من طبائع النظام السوفيتى نفسه .

ولعل الانكشاف كان أشد ما يكون وقعا فى العالم الثالث الذى كان ـ عمليا ـ ميدان الحرب الباردة ومجالها .

فى هذا العالم الثالث لم يكف الاتحاد السوفيتى يوما عن نصيحة أصدقائه بأهمية «الحزب» وضرورة قيادته للدولة ، وعندما وقع الانكشاف فقد ظهر أن القيادة لم تكن للحزب ، وإنما لبيروقراطية تمكنت من السلطة وتمسكت بامتيازاتها . وكانت النتيجة أن القرار السوفيتى أصيب بحالة من تصلب الشرايين أدت إلى شيخوخة مبكرة .

وفى هذا العالم الثالث لم يكف الاتحاد السوفيتى يوما عن نصيحة أصدقائه بأهمية «التنظيم» وضرورة أن يكون حديديا لحماية الثورة . وعندما وقع الانكشاف فقد ظهر أن التنظيم السوفيتى نفسه لم يكن حديديا وإنما نسيج عنكبوت .

وفى هذا العالم الثالث لم يكف الاتحاد السوفيتى يوما عن نصيحة أصدقائه باتخاذ التجربة السوفيتية نموذجا يرشدهم إلى حل المشاكل الكبرى فى عملية بناء المجتمعات وتطويرها ، مثل مشكلة القوميات ، ومشكلة التخطيط والتنمية ، وغيرهما . وعندما وقع الانكشاف فقط ظهر أن النموذج السوفيتى لم يكن هو نفسه قد استفاد بالدروس التى تطوع بتقديمها للعالم الثالث ، بل أسوأ من ذلك فقد ظهر أن احتكار المعلومات أدى إلى نوع من النمو المشوه ، وإذا البلد الذى سبق غيره فى صناعات الصواريخ وغزو الفضاء ـ عاجز عن تطوير سلعه الاستهلاكية لأن الذين أشرفوا على القفزات التكنولوجية الهائلة حبسوا تدفق المعلومات كنوع من احتكار القوة والسلطة ، وبالتالى فإن تكنولوجيا الصناعات الحربية لم تعرف طريقها إلى الانتشار ، ومن ثم إلى تطوير الصناعات المدنية ، وأصبح التقدم السوفيتى أقرب إلى شكل المسلة منه إلى شكل الهرم (إذا شئنا استعارة أشكال من المعمار المصرى القديم) ـ عمود شاهق فى الصناعات العسكرية ، وسطح منخفض فى الصناعات المدنية .

وكان من المفارقات أن كل الذين سمعوا دروس الاتحاد السوفيتى ورفضوا حفظها ، وجدوا أنفسهم فى وضع أفضل من وضع حافظ الدروس عندما وقع الانكشاف .

ورغم أن الاتحاد السوفيتى على أيامه قدم للعالم الثالث مساعدات كثيرة، فإن أكثر ما التصق به من أدوار هو دور مورد السلاح، ورغم أنه حاول رفضه، فإنه استجاب لمغريات تلك التجارة الرابحة. وحدث يوما بعد حرب سنة ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط أن رئيس الجزائر وقتها - هوارى بومدين - ذهب إلى لقاء الرئيس السوفيتى أيامها - ليونيد بريجنيف - وإذا هو يخرج له من جيبه شيكين كل واحد منهما بمائة مليون دولار. واحد لشراء سلاح لمصر، وثان لشراء سلاح لسوريا.

واحتقن وجه بريجنيف وقال لبومدين: «هل تظن أننى تاجر سلاح؟». وتكهرب جو الاجتماع، وفى نهايته كان الاتحاد السوفيتى قد قبل الشيكين ومعهما دور تاجر السلاح.

وفى الواقع العملى فإنه لم يتبق لروسيا من الركائز المطلوبة غير واحدة، وهى القوة العسكرية.

والمشكلة أن الأسلحة وحدها - فى عزلة عن بقية ركائز القوة - لا تكفى لتأكيد دور قوة عظمى. كما أنه فى حالة السلاح الروسى، فإن هذا السلاح لم يعد يجد سياسة شاملة توظفه فى إطار استراتيجى واضح ومقنع، أو قيادة تديره بكفاءة. بل لعل السلاح أصبح فى ظروف روسيا الراهنة هاجسا مقلقا، خصوصا إذا آلت السلطة فى موسكو إلى رجال من نوع «فلاديمير جيرينوفسكى».

وكان أسوأ ما حدث فيما ورثته الدولة الروسية، أن هيبة الدولة التى آلت إليها تهاوت أنقاضا رأى العالم عملية سقوطها رأى العين وهو يتابع فى شبه ذهول مسارح السياسة فى موسكو.

وربما كان أكثرها التصاقا بالذاكرة مشهدين أمسكت بهما الصور:

□ صور محاولة الانقلاب على «ميخائيل جورباتشوف» التى أشرف على تنظيمها وزير الدفاع فى أغسطس ١٩٩١، المارشال «ديميترى يازوف»، وكانت محاولة فاشلة يستطيع أى كولونيل فى العالم الثالث أن يرتب ما هو أكثر منها كفاءة.

□ ثم صور الصراع بين «جورباتشوف» و«يلتسين»، ثم «يلتسين» والبرلمان. وفى أحد مشاهدها رأى العالم طفلين كبيرين يتعاركان على لعبة، وكانت اللعبة هى أكبر ترسانة نووية. وفى مشهد آخر رأى العالم مبنى البرلمان يوم ٤ أكتوبر ١٩٩٣ يضرب بالدبابات دفاعا عن الديمقراطية.

مثل هذين المشهدين رغيرهما رآها العالم كله ولن تنمحى من ذاكرته بسهولة، ولكن المشكلة أنها محت من ذاكرة العالم هيبة الدولة، سواء فى ذلك الدولة الأصلية أو الدولة الوريثة.

وعندما انعقد مؤتمر مدريد لحل أزمة الشرق الأوسط، وشارك فيه كل من «جورج بوش» و «ميخائيل جورباتشوف» بوصفهما رئيسى الدولتين الراعيتين لمؤتمر الحل المرتقب لهذه الأزمة، التى استعصت على الحل نصف قرن على الأقل - كان «جورج بوش» و «ميخائيل جورباتشوف» مدعوين للعشاء على مائدة ملك أسبانيا «خوان كارلوس» وقرينته الملكة «صوفيا».

ووقف المضيفان على مدخل قصر «زورزويللا» ينتظران الضيوف، ووصل الرئيس «جورج بوش» وكان أول الواصلين، وصعد معه الملك والملكة إلى قاعة الاستقبال وكان منتظرا أن يعودا ثانية إلى مدخل الباب لانتظار الضيف الثانى وهو رئيس الدولة السوفيتية.

ولكن الحفاوة بـ«بوش» استغرقت ملك أسبانيا وملكتها، وهرول الجنرال «سابينو فرناندز كامبوس» رئيس سكرتارية الملك يقول لمولاه إن بقية الضيوف جاءوا وإنهم فى الانتظار. وأسرع الملك والملكة، وإذا هما يكتشفان أن رئيس جمهورية القوة العظمى الأخرى فى العالم واقف فى مكتب قائد الحرس الذى لم يشأ أن يترك الرئيس السوفيتى فى ردهة القصر ينتظر، ولأن الملك والملكة لم يكونا هناك لاستقباله، ولأنه لم يعرف كيف يتصرف!

إن هذه الواقعة على بساطتها شديدة الدلالة. ولعلها تقول لنا إن هيبة الدول ليست قواعد لياقة وبروتوكول، وليست كرما يحتفى بالضيوف، وليست ألقابا وأوصافا. وربما من هنا أنها لم تكن صدفة أن اسم الاتحاد السوفيتى، ثم اسم روسيا، سقطا من عنوان مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط، فلم يعد هناك راعيان لهذا المؤتمر أحدهما أمريكى والآخر سوفيتى، وإنما أصبح هناك راع واحد، بل وأصبحت الاجتماعات تنعقد فى مبنى وزارة خارجية هذا الراعى الواحد فى واشنطن.

الهيبة شيء آخر، إحساس لدى الآخرين ينشأ على أساس حقائق مادية، لكنه بدوره يؤدى إلى شعور لدى الآخرين تتولد عنه بدوره حقائق جديدة. وفى حين أن المجموعة الأساسية من الحقائق مادية ملموسة، فإن المجموعة الثانية من الحقائق معنوية محسوسة.

وإذا تأثرت هيبة الدول، مهما كانت الأسباب، فإن استعادتها لا يمكن أن تكون بالتظاهر - كما حدث فى حرب الخليج، ولا بالوجود - كما حدث فى مدريد، ولا بالإلحاح - كما يحدث الآن فى تونس والقدس والقاهرة، ولا بالمغامرات تدفع إليها مشاعر الكبرياء الجريحة تقود إلى التعصب كما نرى الآن فى البوسنة، وإلى الضغط المتزايد على الجوار المباشر، كما يحدث مع أوكرانيا بصرف النظر عن الصواب والخطأ.

إن عملية بناء الهيبة الدولية عملية معقدة، وضياع هذه الهيبة عملية صعبة، ثم إن محاولة استعادة هذه الهيبة باستباق الواقع والإلحاح على الحوادث وعلى الأطراف عملية بالغة الخطر. فليس هناك أخطر من كبرياء جريحة فى المجال الدولى، خصوصا إذا حاولت أن تتجاهل العوامل الموضوعية، وحقائق الظروف، والإيقاع الضرورى لنضج التصرفات والأفعال.



وهناك إعداد وانتظار الآن لمؤتمر قمة دولى دعا إليه الرئيس «كلينتون» بالتشاور مع الرئيس «يلتسين» لبحث الأوضاع فى البلقان.

وهذا التشاور مع «يلتسين» ليس دليل اعتراف بهيبة روسيا . . . والغريب أنه عندما كانت بعض مشاكل العالم فى مرحلة سابقة تحتاج إلى الاتحاد السوفيتى، كانت الولايات المتحدة تعالجها منفردة، وتصر على استبعاد القوة الأخرى. وما حدث فى مشكلة الشرق الأوسط مثال معروف - والآن تدعى روسيا رغم ظروفها، ولا بد أن نتساءل:

هل هو غطاء يتصرف تحته الآخرون؟

هل هو شاهد نفسى يراد استعماله؟

هل هى الرغبة فى إلقاء المسئولية عن أصحابها

مثل هذا كله يعرفه تاريخ الإمبراطورية العثمانية فى الشرق الأوسط، التى ظلت رجل أوروبا المريض عشرات السنين، وكان كل الأطراف الأقوياء فى ذلك الوقت حريصين على المظاهر يتحينون الفرص!


AMMER
WIENER ZEITUNG
Vienna
AUSTRIA
YEMEN
AMMER
Cartoonists & Writers Syndicate

٨ أغسطس ١٩٩٤

حــدث ويحــدث فى اليمــن

الذين ينظرون إلى القتـال الذى دار فى اليـمن ، ويتـصـورون أنهم رأوا مـشـهـدا من حرب أهلية بين شمال وجنوب ـ عليهم أن ينظروا مرة أخرى إلى الصورة بشكل أوسع وأعمق ، ذلك لأن نظرة ثانية إلى الميادين التى دار فيها القتال كفيلة بأن تظهر أن ما جرى وما هو جـار الآن على أرض اليمن هو بداية صراع كـبير على مستقـبل شبـه الجزيرة العربية ، وهو صراع تدخل فيه تيارات كبرى ، ومصالح دولية ، وقوى ظاهرة وخفية ، بالطبع إلى جانب عوامل إقليمية ووطنية ومذهبية وقبلية أيضا !

ولـم تكن بداية الصراع هى القتال ، وإنما كان القتـال ـ كما يحدث عادة ـ نقطة حرجة وصل إليها الصراع ، كما أن نقطا حرجة أخرى يمكن أن تنتظر الجميع !

إن شبه الجزيرة العربية كـما تقول الخريطة ـ وهى أهم دليل إلى التفاعلات السياسية ودواعيها وأهدافها ـ هى بطن الخليج ، وهذه منطقة مهمة وغنية بموقعها الاستراتيجى ومواردها الاقتصادية (البترولية بالطبع) ، وهذا البطن يضم مجموعة دول هشة رغم ثرواتها الفادحة ، ويرجع ذلك إلى عاملين :

أولـهما : أن كثافتها السكانية خفيفة وغريبة فى توزيعها .

وثانيـهما : أن شرعية نظم الحكم فيها لا تزال فى مراحل من التطور مبكرة ، فهى شرعية أسر أو شرعية قبائل فى أحسن الأحوال ، وهذا هو الوضع فى كل دول مجموعة الخليج الستة : السعودية ـ الكويت ـ البحرين ـ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة ـ عمان .

لكن بطن شبه الجزيرة العربية يضم إلى جانب ذلك دولة أخرى هى اليمن . وكان اليمن إلى عهد قريب كيانا نائما أو غائبا لأن الاستعمار البريطانى احتل جنوبه السهل ، وترك شماله الجبلى لسلطة من أسوأ ما عرف التاريخ وهى ولاية أسرة «حميد الدين» التى كان آخر ملوكها وهو الأمام «أحمد» يحكم بمزيج من السحر والسم والسجن فى

كهوف الجبال حتى انتهى عهده بالموت سنة ١٩٦٢ ، ثم قامت بعد موته ثورة حاولت أن تمشى باليمن إلى مرحلة بناء دولة حديثة ، وكانت المهمة بالغة الصعوبة خصوصا وأن عملية التحديث رافقها ، وكان لابد أن يرافقها ، مطلب توحيد اليمن بإنهاء الحكم البريطانى فى جنوبه ، وعودة شعبه الواحد إلى مجتمع واحد ودولة واحدة .

إن قيام الثورة فى اليمن أدى إلى قلق شديد فى بطن شبه الجزيرة العربية ، ذلك لأنه فضلا عن أفكار جديدة ، وبنى اجتماعية وسياسية تلهمها أفكار مختلفة ـ فإن الخطر الأكبر كان يكمن فى حقيقة أن الكثافة السكانية فى اليمن تجعل وزنه يساوى فى الكم ـ على الأقل ـ سكان بقية شبه الجزيرة العربية ، كما أن موقعه على مدخل البحر الأحمر والتقاءه بالمحيط الهندى يجعل منه ركنا استراتيجيا مؤثرا .

إن تعداد السكان فى اليمن ما بين ١٤ إلى ١٥ مليون نسمة كان يكفى وحده لاستدعاء القلق . ومن المفارقات أن إمام اليمن السابق قبل الثورة الجمهورية سنة ١٩٦٢ كان يرفض إجراء إحصاء للسكان مخافة الحسد والعيون الشريرة . فى حين أن الملك «فيصل» ملك السعودية الأسبق سمح بإجراء إحصاء للسكان فى مملكته ، ثم قرر أن يضع نتائج الإحصاء فى درج مكتبه لأنه اكتشف أن النتائج كانت أقل من هيبة مملكته ، فقد ظهر فى هذا الإحصاء سنة ١٩٦٠ ـ ان عدد سكان السعودية خمسة ملايين بينهم مليون مهاجر يمنى !

وإلى جانب الخوف على الهيبة ، فإن الملك «فيصل» كان يخشى أن يبدو تعداد سكان مملكته وسكان دول مجموعة الخليج كلها وكأنه أقل من سكان اليمن ، ومن ثم فهى دعوة لليمن أن تتقدم إلى دور كبير فى شبه الجزيرة العربية .

وربما من هنا أن السعودية كانت دائما ضد وحدة اليمن شماله وجنوبه ، وقال لى أحد أخوة الملك «فهد» إن ذلك تنفيذ لوصية من والدهم مؤسس السعودية الملك «عبد العزيز آل سعود» الذى أطلق على المملكة اسم أسرته «سعود» ، وكانت وصيته وهو على فراش الموت قوله لبعض أبنائه (وهم ١٠٢ بينهم ٦٤ من الذكور) : « إن عليهم أن يحاذروا من يمن موحد ، فهذا خطر عليهم وعلى المملكة التى سوف يرثوها بعده» ، وقد أضاف إلى ذلك قوله لأبنائه «إن عليهم أن يذكروا دواما أن ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن» .

ولكن أبناء الملك وورثته ظلوا لفترة طويلة مطمئنين إلى أن اليمن مقسم إلى شمال وجنوب، ثم إن اليمن فقير، لكنه عندما استعاد اليمن وحدته سنة ١٩٩٠، ثم حينما ظهر البترول فى شماله وجنوبه معا ـ بدأت المخاوف، وبدأ القلق والتوتر.

ولقد ساعد على تأزيم الأوضاع فى بطن شبه الجزيرة العربية ما كان يجرى على ظهرها، ذلك أنه على ظهر الخليج توجد دولتان كل منهما لها مطالب، وربما أن كلا منهما لها مطامع، وهاتان الدولتان هما: إيران والعراق. وبعد الثورة فى إيران سنة ١٩٧٩، فإن الأمور فى الخليج كله وصلت إلى مرحلة الحرج، ذلك أنه بهذه الثورة أصبح لدى إيران سلاح جديد فى دفع نفوذها بعيدا خارج حدودها وهو سلاح «الإسلام» ـ وفى الوقت نفسه، فإن العراق كان يعزز مواقفه بدعوى مقابلة وهى سلاح «القومية العربية».

وهكذا راح الظهر من شبه الجزيرة العربية يزيد من ضغوطه على البطن الرخو، ويمكن تصور ثقل هذا الضغط إذا تذكرنا أن العراق ٢٠ مليون نسمة، ثم إن إيران ٦٠ مليون نسمة، وكلاهما غنى فى موارده البترولية ـ غنى أيضا بإمكانياته الزراعية ـ التى لحق بها بعض التصنيع ـ ثم رافقته ذلك لدى كل منهما قوة عسكرية مسلحة بأحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا السلاح (السوفيتى فى حالة العراق ـ و الأمريكى فى حالة إيران، خصوصا فى عهد الشاه قبل الثورة الإسلامية).

إن ذلك كله جزء من صورة معقدة، لكن الصورة تزداد تعقيدا إذا وضعنا على خلفيتها مصالح دولية غالبة تتمثل بالدرجة الأولى فى الولايات المتحدة المهتمة بموقع المنطقة ومواردها، التى أصبحت الآن ذات نفوذ مسيطر على هذه الساحة شديدة التعقيد. ثم إن الولايات المتحدة رغم النفوذ المسيطر لا تمانع بشدة فى إعطاء دور ـ خصوصا فى مبيعات السلاح ـ من حجم ما لبريطانيا وهى القوة الاستعمارية التى حكمت المنطقة كلها قبل العصر الأمريكى الجديد، فضلا عن أن فرنسا يمكن أن يسمح لها ببقايا من غنيمة كبيرة بعد أن يشبع النسر الأمريكى القوى، وبعد أن يقنع الأسد البريطانى العجوز!

ثم يجىء بعد ذلك أن الدول الإقليمية القريبة وأهمها تركيا ومصر وسوريا تريد جميعا شيئا من الوليمة حتى ولو كان بقايا عظام!



إن البطن الرخو لشبه الجزيرةالعربية أظهر قدرا هائلا من المرونة والقدرة على الحركة، حينما أفلح بالتعاون مع قوى أخرى فى تعميق هوة الخلاف بين دولتى الظهر الكبيرتين: إيران والعراق. وقاد ذلك إلى حرب الخليج الأولى بين الدولتين، وقد انتهت باستنزاف الاثنتين، وكانت حركة البطن الرخو لشبه الجزيرة العربية فى تلك الحرب موالية للعراق بظاهرة القومية لأن النداء الإسلامى الصادر عن طهران كان مصدر تهديد جاثم خصوصا وأن النداء الشيعى الصادر عن «آيات الله» فى إيران كان قادرا على النفاذ إلى قلوب ومشاعر مئات الألوف من سكان دول الخليج وهم فى الأصل مهاجرون إليها من إيران، كما أن المنطقة الشرقية من السعودية بالذات - وهى موطن حقول النفط - شيعية المذهب.

وعندما انتهت الحرب العراقية - الإيرانية بعد ثمانى سنوات بترجيح كفة العراق، فإن بغداد خرجت بالنداء القومى تطلب جزءا مما قدمته حين كفت الباقين خطر الثورة الإسلامية الشيعية، وكان الثمن الذى أراده العراق لنفسه فادحا، فقد طلب دولة بأكملها من دول الخليج وهى الكويت، ولم تكن دول البطن الرخو فى منطقة شبه الجزيرة العربية وحدها هى التى رفضت دفع الثمن، وإنما كان بين الرافضين أيضا أصحاب المصالح الكبرى فى الغنائم، من النسر القوى، إلى الأسد العجوز، إلى الذين ينتظرون الفتات أوالعظام من القوى الأوروبية أو الشرق أوسطية. وهكذا قامت حرب الخليج الثانية، وهى الحرب التى قادها الرئيس الأمريكى السابق «جورج بوش» وحولها إلى عملية استعراض لقوة الأسلحة الجديدة التى كانت معدة لحلف «وارسو» ثم سنحت الفرصة لتجربتها على سهول دجلة والفرات.

ولم تكن تلك نهاية القصة، ذلك أن الحروب الكبرى لا تحصر معاركها فى تحركات الجيوش نصرا أو هزيمة، وإنما الحرب - كما يقال دائما - هى مولدة(داية) الثورات.

وهكذا . . فإن مجمل حركة الصراع التى تشابكت فيها قوى السلاح والبشر والعقائد والمذاهب والمصالح ما لبثت أن فتحت الأبواب لتساؤلات وأفكار وطموحات كثير منها مشروع، وبينه مثلا : أين دور الناس بجانب سلطة الشيوخ والأسر والقبائل؟ أين حقوق الإنسان ومرجعية القانون فى هذه المجتمعات القبلية والأسرية؟ ما الذى جرى ويجرى للثروة العربية الأسطورية، وإلى أين ذهبت؟ ما الذى قامت به كل مشتريات السلاح الذى دفعت فيه المنطقة - من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٩٠ - كنوزا خرافية وصلت إلى قرابة تريليون دولار. ان مشتريات السلاح ما زالت مستمرة دون أن يكون معروفا من هو العدو الذى يعد له هذا السلاح؟!

وهكذا فإنه ما إن سكتت مدافع حروب الخليج حتى بدأت أصوات وتقلصات سمعت خافتة ثم راحت تشتد أكثر فى البطن الرخو لشبه الجزيرة العربية، وفى حين أن ظهر شبه الجزيرة (إيران والعراق) بدا ساكنا بقوة ما أصابه من دمار، فإن القاع من هذا البطن وهو اليمن، راح يصبح مصدرا لتفاعلات وتأثيرات سرت إلى شبه الجزيرة العربية كله، خصوصا أن توحيد شطرى اليمن صاحبته عملية انتخابات كانت أكثر حرية من أى شىء شهدته المنطقة، وكانت تلك ظاهرة صحية والمشكلة أن الصحة فى السياسة كالمرض يمكن أن تكون معدية خصوصا إذا اتصلت بمطلب الحرية !

ولكن الحقائق على الأرض كانت أعقد بكثير من لحظة متحررة تجرى فيها عملية وحدة اختيارية بين شعب واحد تحول إلى كيانين سياسيين فى أواخر القرن التاسع عشر وفى ظروفه، ثم دخل إلى القرن العشرين وهو غير مهيأ له، واقترب من القرن الحادى والعشرين وقد أصبحت تطلعاته أكبر من واقعه، ثم إن أحلامه فى تناقض مع حقائق على الأرض قابلة للصدام فى أى وقت خصوصا إذا كانت هناك قوى تعارض هذه التصورات والأحلام وتحاول استغلال تناقضها مع الواقع.

وهكذا . . فإن تجربة الوحدة ومشهد الحرية ولو ليوم واحد - ما لبثا أن بدأ يواجهان المشاكل صباح اليوم التالى للفرح، ونشأت أوضاع أدت باليمن إلى أزمة خطيرة، وكانت بعض الأسباب من الداخل وبعضها من الخارج.

من الداخل - مثلا - فإن قيادة اليمن الشمالى تصورت أن الديمقراطية فى دولة الوحدة الجديدة والوليدة تعنى حساب أصوات الناخبين ومقاعد البرلمان - ولما كان اليمن الجنوبى ٢ مليون فى مقابل ١٢ مليونا فى الشمال - فإن عملية حساب

الأصوات والمقاعد خلقت إحساسا لدى قيادات الجنوب، بأن ما تم هو عملية ضم وليس عملية وحدة.

وفى الوقت نفسه، فإن القيادة السابقة لليمن الجنوبى، وكانت قيادة ماركسية - أصابتها صدمة سقوط حائط برلين وزوال الاتحاد السوفيتى بعده - وهرعت إلى عملية الوحدة كنوع من الاستناد إلى حائط ثابت يمنع من الدوار ومن الوقوع مع من وقعوا نتيجة للزلزال العالمى الذى وقع على الجسر الممتد من الثمانينات إلى التسعينات.

ثم تداخلت عوامل شخصية وقبلية ومالية، وتداخلت أطراف خارجية، وحدثت تصرفات يصعب تصورها إلا فى مجتمعات الصحراء التى يتحرك سكانها دواما بحثا عن مرعى أخضر أوبئر ماء وسط بحور الرمال:

□ إن نائب الرئيس فى دولة الوحدة اليمنية - وهو رئيس الدولة الجنوبية قبل الوحدة - ترك العاصمة صنعاء وذهب غاضبا إلى مقره القديم فى عدن - وكذلك فعل رئيس الوزراء وهو أيضا جنوبى - فى حين أن وزير الخارجية - وهو الآخر جنوبى - بقى فى صنعاء يدافع عن الشرعية الدستورية للدولة الموحدة.

□ إن بعض قادة الحكم السابق فى الجنوب - وهو حكم كان فى يوم من الأيام ماركسيا شهد تصفيات دموية قبل الوحدة راح فيها عشرة آلاف من كوادره المتحاربة على أسس قبلية أكثر منها عقائدية - راح بدوره يتعرض فى عاصمة الشمال - عاصمة دولة الوحدة - لتصفيات دموية تطال بعضا من أقطابه المشاركين فى سلطة الوحدة الجديدة.

□ إن وزير البترول اليمنى وهو جنوبى، احتفظ لنفسه بالحق مع إحدى شركات استخراج البترول، وهى شركة لها ارتباطات سعودية، فى توجيه العوائد المستحقة عليها طبقا لقرار يصدر عنه. ولما جاء وقت القرار ودولة الوحدة فى خلاف مع بعضها - فإن الوزير طلب من الشركة التى نفذت العقد فعلا أن تحول عشرات ملايين الدولارات إلى عاصمة الجنوب فى عدن، ولما لم تكن هناك حكومة فى عدن بعد الوحدة، فإن عائدات البترول تم تحويلها إلى الحزب الاشتراكى - حزب الرئيس السابق - نائب الرئيس الحالى - المعتكف وقتها غاضبا فى عدن.

□ إن بعض رؤساء الدول العربية الذين حاولوا التدخل فى الأزمة، وبينهم السلطان «قابوس» من عمان والرئيس «مبارك» من مصر والملك «حسين» من الأردن، ما لبثوا أن

أدركوا أنهم أمام ألغاز وأسرار وعقد تحكم العلاقات، وأكثر هذا خفى وأقله ظاهر. والنتيجة أنهم جميعا أوقفوا جهودهم، ثم تضاربت مواقفهم.

□ إن بعض دول الخليج راحت تتدخل فى الأزمة لأسباب تخصها، فالسعودية لا تريد يمنا موحدا، والكويت ترغب فى معاقبة اليمن على موقفه من حرب الخليج الثانية وقد اعتبرته أقرب إلى موقف الرئيس «صدام حسين».

□ إن هناك شواهد تدل على أن اليمن الموحد الذى تعرض شهرين لنيران حرب أهلية لم يكن يراد له أن يعود فقط ليصبح يمنين، وإنما تقول الشواهد إنه كانت هناك رغبة فى فكه إلى ثلاثة دول: شمال - جنوب - وسط فى «حضرموت» التى تحوى معظم احتياطيات البترول التى تطل على المحيط الهندى!

□ ولعل أغرب المشاهد جرى بعد اندلاع نيران الحرب الأهلية. ذلك أن الأسطول الأمريكى فى البحر الأحمر أوقف سفينتين مصريتين تحملان أسلحة سعودية كانتا متوجهتين إلى عدن لإمداد الجنوب، الذى أعلن انفصاله بالسلاح الذى يضرب به دولة الوحدة فى اليمن.

وقام الأسطول الأمريكى بما هو أكثر إذ صادر هذه الأسلحة.

ثم كان أن الحكومة الأمريكية هى التى كانت تقدمت بالرجاء إلى كل الحكومات العربية المهتمة بأن تراعى الحذر فى التدخل فى أزمة اليمن لأن الأوضاع فى شبه الجزيرة العربية كلها على حافة خطرة. وكان هذا صحيحا.

إن الشمال اليمنى استطاع - كما استطاع الشمال فى الولايات المتحدة - أن يحمى الوحدة بقوة السلاح.

لكن أميركا ليست اليمن. فقد أمكن حماية الوحدة فى الولايات المتحدة فى حمى المحيط الأطلنطى بعيدا - إلى حد كبير - عن القوى المؤثرة من الخارج. ولكن الوحدة التى جرى إنقاذها أخيرا فى اليمن لا تتمتع بهذا النوع من حماية الجغرافيا، فهى مازالت فى ركن محصور من شبه الجزيرة العربية، وكل ما حولها معاد لها، والانتصار الذى حققته فى ميادين القتال ليس نهاية لقصة وإنما هو على الأرجح نهاية لفصل من قصة طويلة معقدة ودامية.

فالسعودية تعرف أن يمنا موحدا وقويا وقابلا للنمو الاجتماعي والنمو السياسي يمكن أن يكون خطرا على المملكة. ثم إن هذا اليمن كتم طويلا مطالب تاريخية له في ولايات ضمتها السعودية إليها بالحرب في الثلاثينات، وأهمها ولايتا جيزان ونجران، وقد يغريه النصر بإعادة طرح الملفات. وبشكل ما فإن السعودية، وربما غيرها من مشيخات الخليج - سوف تشعر أن الانتصار العسكري لقوات الشمال في اليمن سوف يفتح أبوابا للتغيير لابد من إغلاقها بسرعة.

والحقيقة أن هذه المنطقة الحساسة استراتيجيا واقتصاديا تقف في حالة بين ماض لا يريد أن يذهب ومستقبل لا يريد أن يجيء، وبين الاثنين حاضر حافل بكل دواعي الشك الموروث والغضب الدموي، وتغيير تأخر كثيرا عن موعده وتأخر كثيرا جدا عن العصر!

وهذه هي القضية!

سبتمبر ١٩٩٤

عن أرسطو وماكيافيللى ... وكارلوس

فى بداية عصر الفلسفة الإغريقية حاول «أرسطو» أن يقيم جسرا بين الأخلاق والسياسة .

وفى بداية العصر الحديث حاول «ماكيافيللى» أن يزيل هذا الجسر بين الأخلاق والسياسة .

وعلى طول التاريخ الإنسانى قبل وبعد «أرسطو» وقبل وبعد «ماكيافيللى» كانت السياسة باستمرار تسعى إلى ما تريد ، وكانت فى سعيها تحاول قدر ما تستطيع أن تجد قيما أخلاقية ومبادئ ترفع أعلامها ، أو تتخذها وسائل أو ذرائع لما تطلبه وتصارع من أجله .

وأحيانا كانت بعض الدول تنجح فى بلوغ ما تريد بالصدق أو بالادعاء - وفى أحيان أخرى كانت تفشل .

ومثلا ، فإن الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين نجحوا فى أن يجعلوا حربين عالميتين تظهران وكأنهما تضحيات من أجل الديمقراطية .

لكن هؤلاء الحلفاء لم ينجحوا فى تصوير حروبهم الاستعمارية فى آسيا وإفريقيا على أنها عبء مقدس يتحمله الرجل الأبيض نيابة عن الجنس البشرى كله فى طموحه إلى التقدم والعدل .

ومهما كان الحق أو الادعاء ، فإن كل القوى حاولت دائما أن توفق أو تلفق مساحة لابد من تغطيتها وسترها بين السياسة والأخلاق ، وحتى لا يبدو العالم فى النهاية مزيجا بين الغابة والسوق والسلخانة .

ومع ذلك ، فإنه يبدو أن كل أساليب التقديم أو التمويه التى جربتها الدبلوماسية

الدولية ـ ابتداء من الكهنة الذين أحاطوا بفراعنة مصر القديمة وانتهاء بالرهبان الذين يحيطون بباباوات روما، تواصلا مع عميدهم الكردينال الفرنسى «ريشيليو» ـ قطعت شوطا بعيدا، وفى بعض الأحيان تفوقت فى التقديم أو التمويه.

لكنه يبدو الآن أن هذه الأساليب الكلاسيكية فى التوفيق أو التلفيق بين السياسة والأخلاق لم تعد ضرورية، ولا عادت محاولتها لازمة فى زمن أصبحت فيه منجزات مثيرة للخيال مثل رحلة الإنسان إلى القمر مضيعة للوقت، لأن النفاذ إلى الفضاء والسيطرة عليه لم يعودا فى حاجة إلى مثل هذه الغلالات الرومانسية التى تشد أحلام الناس وتلهيهم بالمجد، فى ظروف لم تعد فيها خطط السيطرة فى حاجة إلى تضييع مواردها ووقتها لكى تغطى وتزوق بالمجد المتوهج حقائق القوة العارية.

وعلى نحو مماثل إلى حد ما، تستطيع السياسة الآن أن تستغنى عن الأخلاق بالكامل، بمثل ما تستطيع رغبات السيطرة على الفضاء أن تستغنى عن المشى على سطح القمر!

سوف أضرب مثالين من قصتين: قصة الإرهابى وقصة الإمبراطور.

القصة الأولى هى قصة الإرهابى الشهير، أقصد «كارلوس» الذى كان مصيره بعد سنوات حافلة بعواصف الدم والنار ـ موضع صفقة بين فرنسا والسودان. فقد ظهر «كارلوس» سرا فى السودان، ثم جرى تسليمه فى مطار الخرطوم علانية إلى قوة أمن فرنسية نقلته إلى باريس، وقد أصبح أمره فى الأسر شاغل الإعلام الدولى أكثر مما كان شأنه عندما أعطى نفسه حرية طلقة الرصاص.

وفى الإعلام الدولى كلام كثير عن أصل «كارلوس» منذ مولده فى فنزويلا، وعن مغامراته، وقد جرى كثير منها فى أوروبا، وعن أصدقائه وقد كان كثير منهم فى الشرق الأوسط، وعن عملياته وقد طالت ناسا من كل الجنسيات والأعمار والأسباب.

وكانت هناك محاولات لتعقب رحلته منذ أوقف نشاطه فى الثمانينات حتى جرى القبض عليه فى التسعينات، كذلك كان هناك كلام كثير عن دول كانت لها علاقات به فى الشرق الأوسط وفى خارجه. لكن أحدا لم يتوقف عند نقطة بالذات وهى: ما الذى جاء به إلى السودان، ومن أين جاء إليه؟!

لم يتوقف أحد لأنه كان هناك تفصيل حاول كثيرون التغطية عليه.

بداية القصة، أو بداية الفصل الأخير منها، أن «كارلوس» استقر لسنوات طويلة من سنوات الغيبة فى سوريا، وكان ذلك بعلم السلطات السورية التى فتحت بابها له

مجاملة لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية التى كان «كارلوس» على علاقة بها وعاملا نشيطا معها فى السبعينات !

وأعطى «كارلوس» للسلطات السورية تأكيدات بأنه قرر الاعتزال. وبالفعل فقد قبع هادئا فى ظلال دمشق.

ومرت ظروف وتعاقبت حوادث منها قيام العراق بغزو الكويت، ثم هبت عاصفة الصحراء، وكانت سوريا شأنها شأن مصر جزءا مهما فى البناء التحتى الذى أمكن أن تجرى فوقه عاصفة الصحراء. ذلك أن المملكة العربية السعودية كانت تريد غطاء عربيا إسلاميا للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة حتى تستطيع حشد قواتها فى شبه الجزيرة العربية بهدف تدمير العراق وتحرير الكويت.

وكان بين أهداف الرئيس «بوش» فى ذلك الوقت أن عاصفة الصحراء يجب أن تعقبها تصفية لبراكين الغضب المحبوس فى الشرق الأوسط، وبالتالى فإن ذلك لا بد أن يبدأ بجهد شامل ومركز لحل الأزمة المزمنة فيه عن طريق مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل، وكان مؤتمر مدريد فى نوفمبر ١٩٩١ هو بدايتها المسرحية.

وكانت الولايات المتحدة تريد دفع سوريا على طريق مدريد بدون عقبات، وقد شاءت أن تكون بداية ذلك الضرورية من وجهة نظرها تهيئة سوريا وتنظيفها من الإرهاب أو تهمته بأن تقنع الحكومة السورية بإخراج عدد من الإرهابيين الذين قبعوا فى دمشق وكانوا مثلهم مثل آخرين فى سكون فى انتظار انتهاء ما بدا لهم فى جانب منه حربا أهلية عربية.

كان «كارلوس» فى دمشق، وكانت واشنطن تعلم.

وكانت واشنطن تريد أن يخرج «كارلوس» من دمشق، فخروجه أهم خطوة لتهيئة دمشق. ولم تكن دمشق قادرة لا على طرده ولا على إقناع طرف آخر بأن يتولى إيواءه.

وكان أن أخذت حكومة الولايات المتحدة على نفسها مهمة أن تجد بلدا ثانيا لـ «كارلوس»، بحيث يرضى هذا البلد به، كما يرضى الإرهابى الشهير بهذا البلد فى الوقت نفسه. وجرت محاولات انتهت فى عدن.

إن القيادة السابقة لليمن الجنوبى فوجئت بمبعوث أمريكى خاص يطلب أن تسمح اليمن الديمقراطية بأن يذهب «كارلوس» إليها، ذلك لأنه من المهم جدا إيجاد مأوى له

حتى يمكن تنظيف سمعة سوريا بحيث تشترك فى مؤتمر مدريد دون خوف من أى عملية تشهير أو ابتزاز يستعملها طرف من الأطراف ضدها .

وحين أبدى رئيس اليمن دهشته من هذا الطلب الأمريكى ، كان الرد عليه :

١ ـ إن خروج «كارلوس» من دمشق بهدوء وسرعة أمر مطلوب لمسعى السلام فى العالم العربى .

٢ ـ إن واشنطن سوف تضع تعاون عدن معها فى هذا الأمر الحساس فى حساباتها عند النظر فى ترتيب أوضاع المنطقة حسب مقتضيات «النظام العالمى الجديد» .

٣ ـ إن الرئيس يستطيع أن يثق أن جهودا كافية سوف تبذل للحفاظ على سرية الموضوع وعلى عدم استغلاله ضد اليمن إذا تسرب .

هكذا انتقل «كارلوس» من دمشق إلى عدن ، وكان انتقاله بطلب أمريكى وبترتيب أمريكى لفتح الطريق أمام اشتراك سوريا فى محادثات الشرق الأوسط .

إن القيادة فى اليمن الجنوبى قبلت «كارلوس» ، وهى بذلك تقدم خدمة للولايات المتحدة الأمريكية وليس لسوريا ولا لـ «كارلوس» بالطبع .

إن أمر «كارلوس» تسبب فى مشاكل كبيرة بين قيادةاليمن فى الجنوب وقيادته فى الشمال ، خصوصا أن الوحدة بين البلدين جعلت من الصعب الحفاظ على أى سر .

وكانت الوحدة بين شطرى اليمن قلقة فى ذلك الوقت ، وفيما بعد تعرضت لمصاعب كادت تودى بها إلى الانفصال . ولكنه مع مقدمات الأزمة أحس «كارلوس» أن اليمن لم يعد آمنا ، ثم إن الولايات المتحدة لم تعد مهتمة بمصيره ، وكان أن ظهر فى الخرطوم ـ وهناك أمكن رصد تحركاته ، وانتهى الأمر بتسليمه إلى فرنسا .

هذه قصة الإرهابى .



ننتقل إلى القصة الثانية ، وهى قصة الإمبراطور . ففى نهاية السبعينات بدا أن مصير شاه إيران «محمد رضا بهلوى» فى مهب عاصفة الثورة الإسلامية .

وفى نهاية ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠ كان إمبراطور إيران مشردا وطريدا لا يعرف أين

يذهب. وقد حاول أن يجد لنفسه ملجأ فى الولايات المتحدة بظن أنه أهم أصدقائها فى الشرق الأوسط، وأنه وقد وقف معها أيام عزه، فلا أقل من أن تقف معه أيام محنته.

كانت الولايات المتحدة قد تأثرت من انتصار العمائم السوداء الحزينة لملالى الشيعة على تاج عرش الطاووس المطعم بالجواهر المضيئة والباهرة. وكانت للولايات المتحدة مصالح فى طهران غدا وبعد غد، ولم تكن لديها دموع فى طهران تسكبها على أمس وأمس الأول.

لكن الشاه كان يعيش فى وهم التزام واشنطن تجاهه كصديق وحليف.

وكان الشاه مريضا بالسرطان، وهو يعرف، وكذلك كانت الولايات المتحدة تعرف.

وطلب الشاه ملجأ فى أمريكا، ورفض طلبه. وطلب زيارة للعلاج، وسمح له بها. لكنه قبل استكمال العلاج أبلغ بقرار طرده من الولايات المتحدة لأن تظاهرات قامت فى طهران هاجمت السفارة الأمريكية، وكان يمكن لذلك أن يتسبب فى أزمة بين واشنطن والنظام الجديد فى طهران. وبالفعل فإن هذه الأزمة وقعت وأصبحت تعرف بأزمة الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية فى طهران.

وكان الشاه، الإمبراطور السابق والصديق والحليف، والمريض بالسرطان قبل كل شىء وبعده ـ ما زال يبحث عن ملجأ آمن. واشترى ملجأ فى بناما بمساعدة حاكمها القوى وقتها الجنرال «عمر توريخوس». وإذا هو يعرف أن الولايات المتحدة على وشك أن تعقد صفقة تقضى بأن يتم تسليمه إلى إيران ى مقابل الإفراج عن رهائن السفارة الأمريكية.

وسارع الشاه إلى الهرب من بناما، وتوجه إلى القاهرة، وفيها قدم له الرئيس «أنور السادات» ملجأ يكفل أمنه، ولكنه لم يستطع أن يقدم له علاجا يرد مرضه.. فقد مات الشاه بعد جراحة خطيرة فى مستشفى بالقاهرة.

لكن المسألة لم تكن فى هذه الحدود المأساوية فقط، وإنما زاد عليها أنه عندما قرر الشاه أن يقبل دعوة الرئيس «السادات» باللجوء الآمن فى مصر، فإن الرئيس المصرى وقتها تلقى رسالة من الرئيس الأمريكى «جيمى كارتر» وكان من أكثر الرؤساء الأمريكيين فى دعواه بضرورة الاتصال بين السياسة والأخلاق.

إن السفير الأمريكى فى القاهرة قام بتسليم هذه الرسالة إلى الرئيس «أنور السادات»، وقد اطلعت بنفسى على نص لها، وجاء فيها: «إن الرئيس كارتر يقدر نبل

الدوافع الإنسانية التى حدت بالرئيس السادات أن يوفر ملجأ آمنا لإمبراطور إيران فى مصر، لكن الولايات المتحدة لم تكن تريد وما زالت غير راغبة فى أن يعرض الرئيس السادات نفسه لمشاكل مع التيارات الإسلامية فى العالم العربى بسبب إمبراطور إيران السابق، وأن ذلك قد يؤدى إلى وضع عراقيل إضافية لا لزوم لها أمام عملية السلام التى بدأت برحلته التاريخية إلى القدس ووصلت إلى نتيجة مشجعة فى اتفاقية كامب دافيد».

وهذه هى قصة الإمبراطور!



وكانت الولايات المتحدة طوال عقدين من الزمان قد بنت سياستها الخارجية على أساس الدعاوى الأخلاقية بالعداء للإرهاب، وبالمساندة لحقوق الإنسان.

وكانت الولايات المتحدة - ولا تزال - تصدر قوائم لها قوة الإدانة تتضمن أسماء الدول المؤيدة للإرهاب، كما أن الولايات المتحدة كانت - ولا تزال - تصدر تقريرا سنويا عن حقوق الإنسان تعطى فيه لكل دولة من الدول أرقاما تكفل لها النجاح أو تدفعها إلى السقوط أمام معايير الالتزامات الأمريكية.

ثم ثبت أن الإرهابى يستحق أن يبحث له عن مأوى آمن.

كما ثبت أن الصديق القديم الإمبراطور المخلوع والمريض الباحث عن علاج لا تنطبق عليه حقوق الإنسان!

وربما كانت هناك إضافة إلى قصتى الإرهابى والإمبراطور، وهى مأساة آلاف الكوبيين الذين ركبوا أول قطعة خشب عائم قاصدين اللجوء إلى الولايات المتحدة، وهم من عامة الناس وفقرائهم وليسوا من الإرهابيين ولا من الأباطرة.

إن هؤلاء الكوبيين لم يفعلوا شيئا غير الاستجابة إلى الإلحاح الأمريكى عليهم بالخروج من «جحيم كاسترو» كما تسميه السياسة الأمريكية.

كان يقين هؤلاء بالطبع أن الولايات المتحدة على استعداد ـ طبقا لقوانين معقودة وموقعة ـ لأن تقدم لهم ملجأ وفرصة، وهذا مع العلم أن «جحيم كاسترو» هو بالدرجة الأولى من صنع حصار أمريكى خانق لم يكن هناك فى الأصل ما يبرره ولم يعد هناك الآن ما يدعو لاستمراره!

والذى حدث أن هؤلاء المساكين صدقوا وركبوا الموج إلى الجنة الموعودة.

وإذا الرئيس الأمريكى «كلينتون» يصدر أمره بأن تقوم البحرية الأمريكية باعتراض بقايا القوارب المتهالكة التى تحمل ألوف اللاجئين الكوبيين لتصدهم عن الشواطىء الأمريكية، فإذا لم تستطع صدهم فإن عليهم أن تجرهم إلى أقرب قاعدة أمريكية وهى قاعدة «جوانتانامو» فى كوبا أيضا.

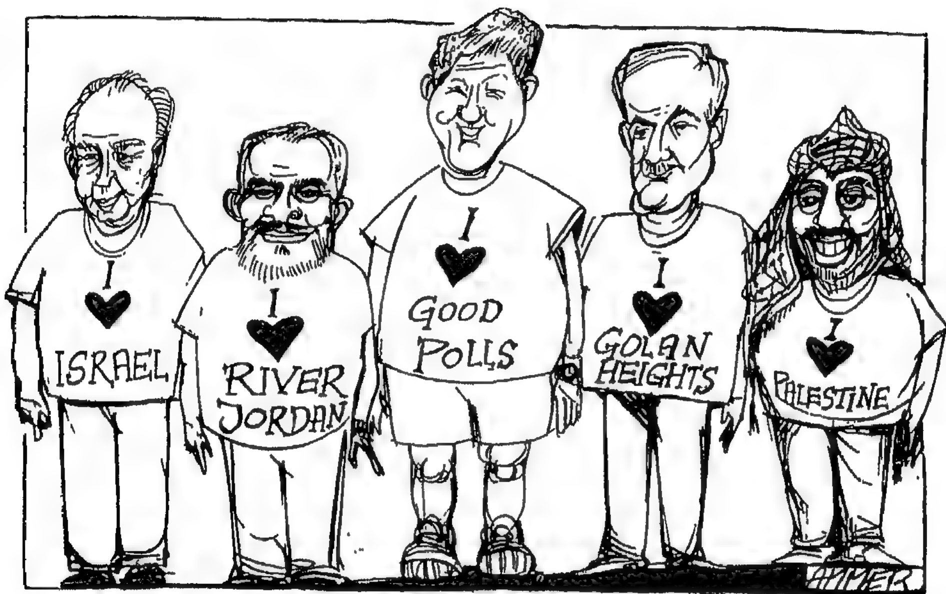
وليس مهما أن يخيب أمل هؤلاء الكوبيين الباحثين عن الفردوس، وليس يهم أن يغرقوا، وليس يهم إعادتهم بالقوة إلى الشواطىء التى هربوا منها، وليس المهم أن يكتشفوا أن جريمتهم الكبرى هى تصديق وعد سياسى لم تكن له فى البداية أو فى النهاية علاقة بالأخلاق.

إضافة ثانية إلى قصتى الإرهابى والإمبراطور، وإضافة إلى مأساة الهاربين من «كاسترو» بإرادتهم والعائدين إلى كوبا رغم إرادتهم ـ تجىء إشارة أخرى هى أن البلد الذى أعطى لنفسه حق سلطة صنع السلام فى الشرق الأوسط، هو أكبر بائع سلاح للأنظمة الحاكمة فيه، وفى حدود ٥٠ بليون دولار هذا العام وحده مع العلم بأن المنطقة ليست مهددة بعدوان من خارجها، كما أن أحدا فى المنطقة لا يملك فى هذه اللحظة إمكانية لتهديد جيرانه، وبالتالى فإن صفقات الأسلحة كلها إما أن تكون إهدارا لموارد، وإما أن تكون تخويفا لمواطنين فى الداخل، وهو عدوان مزدوج على حقوق الإنسان.. اقتصادى مرة، واجتماعى فى مرة ثانية.

إضافة ثالثة تتمثل فى حديث لوزير التجارة الأمريكى «براون»، وقد كان فى بكين أوائل شهر أغسطس ١٩٩٤ يسعى للحصول على عقود تجارية تضع قدما للولايات المتحدة فى هذا البلد الذى ينمو بسرعة فائقة. وقد سئل «براون» عما إذا كانت مهمته تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة منذ حادث «تيان آن منه» وما ثار بعده من اتهام

ومقاطعة وتشهير بالصين بناء على دعوى حقوق الإنسان، وكان رده «إنه فى الصين ليوقع اتفاقيات وليس ليردد قصائد شعر»!

بقيت ملاحظة نهائية فى هذا المقال، وهى التأكيد بأن ما جاء فيه ليس نقدا لسياسة الولايات المتحدة، ولكنه اعتراف بعد قرون طويلة وحيرة شديدة بأن «أرسطو» رجل له ماضيه الفلسفى، و «ماكيافيللى» رجل له مستقبله السياسى !



Ammer/Wiener Zeitung/Vienna

٢٥ ديسمبر ١٩٩٤

الشرق الأوسط لعبة كل رئيس أمريكى !

إلى عهد قريب كانت أهمية منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة تتمثل فى عنصرين هامين هما الموقع الاستراتيجى، وموارد البترول - بالطبع إلى جانب عناصر أخرى فرعية أو مؤقتة.

وفى الأوقات الحالية استطاع الشرق الأوسط أن يقدم نفسه للولايات المتحدة بميزتين جديدتين تضافان إلى الموقع الإستراتيجى وإلى البترول، وهاتان الميزتان الجديدتان هما واقع أن الشرق الأوسط هو المنطقة التى يستطيع فيها كل رئيس للولايات المتحدة أن يجد بسهولة نقطا يضيفها إلى أرصدته فى استطلاعات الرأى العام، بأن يثبت فيها رجولته وقدرته على الفعل، كما تجد فيها أى إدارة أمريكية ميدانا مفتوحا لتجارب ممارسة القوة لكى تثبت لنفسها وللآخرين أنها الأقوى.

ومن المفارقات أنه فى المرحلة السابقة، وأيام كانت للشرق الأوسط أهمية بالموقع الإستراتيجى وبموارد البترول، فإن هذه المنطقة أصبحت واحدة من أهم مواقع الحرب الباردة، وكانت الولايات المتحدة تخطو فيها بحساب، وتحاول قدر ما تستطيع أن تلوح بالمساعدات، أو أن تشارك بالبحث عن حل للصراع العربى - الإسرائيلى. وكانت خشيتها الكبرى أن يسبقها الاتحاد السوفيتى، وأحيانا أن تسبقها أوروبا الغربية، إلى كسب ود الشرق الأوسط والحصول على صداقته.

ثم تدفقت مياه كثيرة فى كل أنهار المنطقة من النيل إلى الفرات إلى الأردن، ووصلت الحرب الباردة إلى قرب نهاياتها، ثم إلى نهاياتها فعلا، وكانت المنطقة قد بدأت تتحول أقرب إلى الولايات المتحدة التى تحقق لها كسب ود الشرق الأوسط والحصول على صداقته. وهنا وقع التغيير فى السلوك الأمريكى، فإذا المنطقة

مرعى لكل رئيس أمريكــى جائع إلى الشعبية، وإذا هى حقل تجارب لاستعراضات القوة الأمريكية.

□ أوائل سنة ١٩٧٤، والموازين تتأرجح فى المنطقة وتميل فى اتجاه الولايات المتحدة - قـرر الرئيس الأمـريكى الأسبق «ريتشـارد نيكسـون» الذى تطارده أشبـاح فضيحـة «ووترجيت» أن يجىء إلى الشـرق الأوسط فى زيارة جرى التـرتيب لهـا بعناية بحيث تظهره صانع سلام من الدرجة الأولى، يعطيه العالم الخارجى ما ينكره شعبه عليه، وباعتـبار أنه «لا نبى فى وطنه». وقبل أن يجىء «نيكسون» إلى المنطقة قطعت وعود وتعهدات مؤداها أن كل قضية «ووترجيت» ملفقة رتبتها جماعات الضغط الصهيونى، وأنه إذا استطاع «نيكسون» أن يتغلب عليها فإنه فى الوقت المناسب سوف يكافئ الذين ساعدوه، حتى وإن لم يستطع أن يعاقب الذين أحرجوه.

وفى دخان هذه الأوهام قامت حكومات عربية بتعبئة وحشد جماهيرها لتستقبل «نيكسون» كبطل.

واستفاد «نيكسون» عدة نقط فى استطلاعات الرأى العام، لكنها لم تكن قادرة على تغيير الحقيقة، وكان أن اضطر «نيكسون» إلى الخروج من البيت الأبيض.

□ بعدها بسنوات قليلة كان «جيمى كارتر» هو ساكن البيت الأبيض الجديد. وفى حين تصور الرأى العام الأمريكى أن «كارتر» سوف يجىء معه برياح نظيفة من التغيير - فإن «كارتر» أربك نفسه بأمان كثيرة ومتعارضة أثقلت إدارته فغرقت فيها، وتحولت القصة التى كان يمكن أن تكون نجاحا كبيرا إلى قصة عجز واضح لا يستطيع أن يفعل شيئا. ومرة أخرى إذا الشرق الأوسط هو المجال الذى يتجه إليه «كارتر» بحثا عن مدد إضافى يساعده على تخطى مشاكله ويفتح له مدة رئاسة ثانية. وكان أن طلب من مصر أن تقبل بتنازلات كبيرة كى تساعد فرصه فى إعادة انتخابه، وسوف يرد لها الجميل فى مدة رئاسته الثانية، وحيث يكون متحررا من قوة جماعات الضغط الصهيونى. إن الرئيس «السادات» لم يخف هذا الوعد عن كبار مساعديه الذين كانوا معه فى «كامب دافيد»، وحين قدم وزير خارجيته استقالته احتجاجا على حجم التنازلات التى رضى بها الرئيس المصرى فى «كامب دافيد»، كان رد «السادات» - بشهادة وزير خارجيته المستقيل: «إن كارتر وعدنى.. أساعده هذه المرة، ويساعدنى فى المرة القادمة».

ولم ينجح «كارتر» فى المرة القادمة، وبالتالى فإنه أخذ ولم يعط.

□ وقبل أسابيع قليلة فعل الرئيس الأمريكى الحالى «بيل كلينتون» الشىء نفسه، كانت شعبيته تتدهور، ورئاسته فى مهب الريح، والإجماع يكاد ينعقد على أنها رئاسة لمدة واحدة دون أمل فى التجديد، وإلى درجة أن مرشحى حزبه، الحزب الديمقراطى، فى انتخابات التجديد النصفى للكونجرس - نوفمبر ١٩٩٤ - راحوا يحاولون قدر الاستطاعة أن يبتعدوا عنه بدلا من أن يستفيدوا به فى حملاتهم الانتخابية، لأنه أصبح عبئا عليهم أكثر منه إضافة لحسابهم - فإن الرئيس الأمريكى مرة أخرى حاول أن يرفع شعبيته، وكان الشرق الأوسط مسرحا جاهزا مهيأ يحاول عليه. وفى أربعة أيام قام «كلينتون» بزيارة ست دول فى المنطقة، وكان الجهد للتليفزيون أكثر منه للسلام. فالسلام لا يمكن أن يصنع على طريقة الوجبات الأمريكية السريعة، وكان ما حدث فى الكويت نموذجا مدهشا للمطلوب والمستهدف من الرئيس الأمريكى وكبار مساعديه، فهناك جرى فعلا إعداد مسرح. إن «كلينتون» لم يذهب ليلقى خطابه فى موقع من مواقع القوات الأمريكية المتمركزة فى الكويت، وإنما أشرف مستشاروه للعلاقات العامة على ترتيب موقع تظهر فيه الصحراء الخالية، وتوضع فى وسط فضائها مجموعات من الدبابات والمدرعات والمدافع ترص رصا وبعناية، ثم يجرى بناء شكل موقع. ولم يكن غريبا أن يقول ضابط أمريكى بصراحة مؤلمة «هذه ليست زيارة قائد عام يريد أن يرى جيوشه فى الميدان، ولكنها ديكور معد بعناية لرجل يريد أن يمثل دور قائد عام».

وعلى أى حال، فقد ارتفعت شعبية «كلينتون صانع السلام» بعدة نقط قبل انتخابات التجديد النصفى، ولكن السؤال هو ما إذا كان هذا الارتفاع قابلا للاستمرار إلى وقت انتخابات الرئاسة سنة ١٩٩٦.

هذا عن الرؤساء الذين أرادوا استعمال مسرح الشرق الأوسط لمطالب شعبيتهم.

أما إدارات الولايات المتحدة المختلفة واستعمالها للمنطقة لإثبات القوة والفاعلية فقصة أخرى وإن كانت متشابهة.

□ كان الذى بدأ هو إدارة «ريجان». ففى وقت كانت الولايات المتحدة تريد فيه أن تثبت قوتها وقدرتها على التدخل العسكرى المنفرد، دون مراعاة للاتحاد السوفيتى

الذى غرق فى مشاكله أثناء مواكب الجنازات التى عكست أكثر من غيرها أزمة قيادته : جنازة «بريجنيف» ، وبعدها بسنتين جنازة «أندروبوف» ، وبعدها بشهور جنازة «تشرنينكو» - جربت الإدارة الأمريكية أن تثبت للكل أن يدها حرة فى العالم وطليقة ، وانتهزت إدارة «ريجان» فرصة وقوع حادث انفجار فى ملهى ليلى فى برلين وجرى توجيه الاتهام دون تحقيق إلى ليبيا ، وتقرر معاقبة هذا البلد الصغير وزعيمه المتهور أحيانا ، فإذا بغارات كثيفة تضرب بلا حساب فى طرابلس ، وضمن أهدافها أن تصيب بيت «معمر القذافى» نفسه .

□ وجاءت إدارة «جورج بوش» . ورغم أن المسئول الأول فيها ، و هو «جورج بوش» ، كان هو أكبر المسئولين عن تشجيع وتسليح العراق - لضرب إيران - فإن إدارة «بوش» وجدت فرصتها الذهبية فى أزمة الخليج المشهورة - أغسطس سنة ١٩٩٠ - التى وقعت عندما أخطأت بغداد فى الحسابات وأقدمت على غزو الكويت . ورغم أن العراق أدرك خطأ حساباته ، وعرض بكل الوسائل الدبلوماسية وغير الدبلوماسية استعداده للخروج من الكويت ، فإن «بوش» لم يكن على استعداد لأن يترك الفرصة تفلت منه لكى يثبت أن إدارته قادرة وقوية . وهكذا وقعت أول حرب الكترونية فى التاريخ ، وقامت القوة الأمريكية بعملية تدمير مخيفة ليس فقط للقوة العسكرية العراقية ، ولكن لكل إمكانية لدى الشعب العراقى ، أو على حسب تعبير الرئيس «بوش» نفسه «فإن المهمة كانت إعادة العراق إلى العصر الحجرى»!

□ والشىء نفسه ، حاولته إدارة «كلينتون» أخيرا عندما حرك العراق بعض قواته إلى الجنوب فى اتجاه الكويت . كان واضحا منذ اللحظة الأولى أن العراق يريد أن يلفت النظر إلى المأساة التى يعيش فيها بسبب استمرار العقوبات عليه دون مبرر ، خصوصا وأنه استجاب بالكامل لعمليات تجريده من أية قوة حقيقية لعشرات السنين وفق قرارات مجلس الأمن . كان هدف العراق نفسيا ، ولم يكن يحتاج إلى أكثر من تحذير أو تذكير ، لكن الإدارة الأمريكية وجدتها فرصة تليفزيونية - أيضا - متاحة وسهلة لإثبات القوة والقدرة ، وبدأ الإعلان عن التحركات العسكرية الأمريكية . والغريب أن الحشود الأمريكية الفعلية كانت بنسبة واحد إلى عشرة من الصورة التليفزيونية لهذه الحشود . ففى حين أن الصورة كانت تقول إن هناك ثلاثين ألف جندى أمريكى تدفقوا

مسرعين على الكويت، فإن الأرقام الحقيقية لهذه الحشود لم تزد فى الكويت نفسها عن ثلاثة آلاف.

وهكذا فإن المنطقة التى كانت مسرحا لمصالح وصراعات كبيرة تواضعت لتصبح مسرحا استعراضيا لمطالب ذاتية سهلة سواء للرؤساء الأمريكيين أو للإدارات الأمريكية.

ان أصعب ما فى الموضوع أن المنطقة تعرف أنها تستخدم وتستغل لهذه المطالب الذاتية. يشعر بذلك الرأى العام مما يقرؤه ويسمعه ويحس به، كما يراه ساسته فى المنطقة رأى العين وهم يجدون أن حياتهم فى أوطانهم تنقلب رأسا على عقب لكى تتلاءم مع مواعيد التليفزيون فى الولايات المتحدة، بصرف النظر عن ملاءمة ذلك مع التوقيت المحلى. فمبارك كان عليه أن يكون فى استقبال كلينتون فى الساعة الواحدة صباحا، ويرافقه إلى زيارة مقبرة السادات فى الساعة الثانية صباحا. كما أن الملك حسين كان عليه أن يرتب توقيع معاهدته مع إسرائيل فى وسط الصحراء الحارقة فى الساعة الثانية بعد الظهر لأن هذه هى التوقيتات المناسبة لصور صحفية وتليفزيونية تظهر فى واشنطن وشيكاجو ولوس أنجلوس وسان فرانسسكو وغيرها!

إن ذلك الوضع يقول أشياء كثيرة بعضها يخص السياسة الأمريكية - قيادات وتوجهات: كالبحث عن انتصارات سهلة - لكنه فى الوقت نفسه يقول كثيرا عن الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط التى تنازلت وتحولت من ميدان لصراعات دولية كبرى إلى حقل تجارب سياسية وعسكرية يستفيد منها رؤساء أمريكيون أو إدارات أمريكية!

والمشكلة أن هذا الوضع كفيل بإحداث استفزازات - إلى درجة الإهانة - قد لا تبدو آثارها الآن، لكن المستقبل - على وجه اليقين - سوف تزداد تعقيداته بسببها. ومن سوء الحظ أن هذه الاستفزازات والتعقيدات تصب كلها لصالح التيارات الإسلامية المقاتلة التى يمكن لها أن تضيف عنصر الكرامة إلى عنصر الإيمان فى محاولتها لتعبئة جماهير لاتزال أغلبيتها بعيدة عن التعصب!

١٩ مارس ١٩٩٥

مرة أخرى ... محاولة لفهم القذافى

أتصور أن ملايين من اليابانيين غاضبون من العقيد «معمر القذافى» رئيس ليبيا بسبب تصريح صدر عنه مفاده أن «ضربة الزلزال التى أصابتهم هى عقوبة الله لهم على مسايرة الشيطان الأمريكى».

وقد استهولت شخصيا هذا التصريح عندما سمعته، وعذرت الحكومة اليابانية لأنها احتجت رسميا عليه، ولكن معرفتى بـ«معمر القذافى» معرفة مباشرة جعلتنى أراجع نفسى. فلست أظن أن الرجل عنى ما قاله حرفيا، وإنما هى طريقته فى التعبير عن نفسه، وهى طريقة تغضب كل الناس، وإن كان الذين يعرفونه لم يعودوا يغضبون مما يقول مهما كانت درجة رفضهم له. فهو شخصية غريبة فريدة. ومن المثير أن هذا الرجل يحكم بلدا غنيا له موقع استراتيجى متميز على شاطىء البحر الأبيض مثل ليبيا، وهو يفعل لمدة أكثر من ربع قرن حتى الآن، وهو أمر يثير الاستغراب بالفعل.

إننى رويت من قبل فى هذا المكان أننى كنت أول رجل من العالم الخارجى التقى بالعقيد «القذافى» بعد ساعات قليلة من ثورته التى استولى بها على الحكم فى ليبيا.

ويظهر أنى سأعود للكتابة عنه مرة أخرى بعد ملاحظته المزعجة عن الزلزال اليابانى فى ظرف لم يكن يحتمل من كل الأطراف فى العالم غير الوقوف بنوع من الرهبة أمام قوة الطبيعة وقسوتها، وإلا التعبير عن التعاطف والمؤازرة إزاء كارثة لا شك أنها محزنة.

إننى أحسست منذ اللحظة الأولى التى قابلت «القذافى» فيها سنة ١٩٦٩ أن الشاب الذى قاد ثورة ليبيا لديه أفكار مبسطة وانطباعية عن قضايا الثورة الوطنية وقضايا القومية العربية وقضايا السياسة الدولية، وكنت أتصور أو أتمنى أن تعطيه تجربة الدولة ما لم تسمح له به أحلام الثورة.

لقد روى لى فى لقائنا الأول عن حياته ضمن قبيلة «القذافى»، وكيف أنه كان طوال طفولته يعيش فى خيمة أسرته لا يتخطاها كثيرا إلى بعيد. (ومن الغريب أنه ظل كذلك إلى اليوم، يفضل الحياة فى خيمة، ويسافر إلى مواقع كثيرة فى ليبيا وحاشيته تحمل خيمة كبيرة يعيش فيها ويعمل ويقابل الناس وينام).

وروى لى «القذافى» أيضا أنه حين ذهب إلى المدينة والتحق بالكلية الحربية - لم يكن يخرج منها مثل بقية زملائه فى الصف - فى إجازة آخر الأسبوع، بل أنه حين ذهب إلى بريطانيا فى بعثة تدريبية مع دفعة من زملائه من شباب الضباط ظل لستة أشهر لا يغادر المعسكر الذى يتدرب فيه، ولقد ذهب زملاؤه جميعا إلى لندن التى تبعد ٦٠ كيلومترا عن المعسكر - إلا هو لأنه لم يشأ أن «يلوث» بصره بانحلال مدينة غربية كبرى.

لقد بدت تلك مؤشرات مبكرة إلى: ميل للتمسك بالانطباعات الأولى دون محاولة لاختبارها ومقاومة للتغيير تخشى منه، ولذلك فإن أسهل حل لها هو أن تعزل نفسها عنه.

وتصورت - أو تمنيت - بعد هذه المقابلة الأولى أن تحول الثائر إلى مسئول سوف يتكفل بتغيير نظرته للأمور وأحكامه عليها، وسوف يعطيه مرونة لا غنى عنها لرجل يقود دولة تعيش فى وسط العالم.

لكن اللقاء الثانى معه - بعد شهور من اللقاء الأول - لم يقنعنى بأن تجربة الدولة جعلته يتغير، بل ولعلها أضافت إلى شكوكه فى العالم الحقيقى.

كانت ملاحظاتى فى ذلك الوقت متعددة، وكلها متصلة بثروة هائلة مع سلطة مطلقة أمسك بهما شاب لم يكن مستعدا للاثنتين، ولم تتح له الظروف أن يهيىء نفسه - وكانت هذه الأسباب كما يلى:

١ - إنه أصيب بإحباط سريع نتيجة لأن الشعب الليبى لم يتغير كثيرا بعد الثورة عما كان عليه قبلها - على الأقل فى رأيه - ويبدو أنه كان يتوقع أن مجرد إزاحة الملك العجوز - رمز النظام القديم - ومجىء شاب جديد إلى السلطة، سوف يحولان ليبيا تلقائيا من بلد فى العالم الثالث إلى بلد فى العالم الأول ما دامت الموارد متوفرة، وفى ذلك فقد كان حسابه البسيط هو الموارد المالية.

٢ - إن المسئولية لم تكن واقعة عليه فقط، ولكن تقع أيضا على كل هؤلاء الذين ذهبوا وقابلوه، وبالذات الأحزاب السياسية العربية وكانت عقائدية فى معظمها فى ذلك الوقت - فهذه الأحزاب ذهبت إليه جميعا بتناقضاتها وعداواتها، ولكن مسئوليته

أنه لم يفرز ما قاله له الجميع، وإنما صدقهم كلهم فى الوقت نفسه، وكانت هذه ربكة فكرية وسياسية بغير حدود.

ويجب ملاحظة أن هؤلاء الذين هرعوا إليه لم يكونوا ليذهبوا لو لم يكن «القذافى» فى ليبيا بالتحديد.

٣ - إن كل القوى العظمى المهتمة بالمنطقة - خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا - إلى جانب كل القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط، ومعظم شركات البترول العاملة فيه وهى أكبر من الدول أحيانا - هرعت إليه تطلب صداقته بوسائل ودعاوى جعلته يشك فى الناس كلهم. وبالطبع فإن مطلب الجميع منه كان موارد النفط وفوائضها.

ومن الواضح أن «القذافى» فى أعماقه كان يشعر أن المطلوب منه هو المال، وقد حاول أن يقاوم وأن يثبت لنفسه وللآخرين أن لديه شيئا آخر، وربما أنه أراد أن يصبح «الحاكم الفيلسوف»، وهكذا فإنه حاول أن يقرأ وأن يكتب، ولم تكن المحاولة ناجحة. وفى إحساسى شخصيا أنه قرأ عددا من الكتب، لكن مشاغله لم تتح له أن يهضمها على مهل ويستوعبها، كما أن محاولته للكتابة أنتجت شيئا أسماه «الكتاب الأخضر» على نمط «الكتاب الأحمر» الشهير لـ «ماوتسى تونج»، لكن «الأخضر» سبق «الأحمر» إلى النسيان، وهكذا بقيت لـ «القذافى» صفة «الغنى» دون أن تلحق بها صفة «الحكمة».

ويبدو أن ذلك كان يضايقه، ومن هنا فإن تصرفاته بالمال بدت شديدة الإسراف، كما أن رصيده من الحكمة بدا شديد التواضع.

ما عنده لم يكن يعطيه ما أراد من كبرياء، وما يعطيه الكبرياء فى رأيه ليس متوفرا له.

ولقد ظلت مشكلة «القذافى» باستمرار أنه لا يريد أن يظل مجرد حاكم لدولة بترولية فحسب، وإنما يريد شيئا آخر - فهو يريد أن يكون صاحب فكر، ويريد أن يكون صاحب دور، وبشكل ما فإنه يشعر أن المسرح الليبى لا يتسع لطموحاته، ولعل ذلك كان من أسباب سعيه إلى الوحدة مع مصر فى وقت من الأوقات. وللإنصاف فإن تفكير «القذافى» فى الوحدة فى أعقاب ثورته مباشرة كان تفكيرا بريئا وصادرا عن حماسته للأفكار القومية العربية. وأتذكر أنه فى أول لقاء بيننا ليلة قيامه بالثورة طلب منى أن أنقل رغبته تلك إلى «جمال عبد الناصر». وفى ذلك الوقت عارضته من منطق أن الوقت (سبتمبر ١٩٦٩) مبكر جدا لوحدة بين مصر وليبيا، فالشعب الليبى فى

حاجة إلى أن يفكر بنفسه فى مصيره، والفرصة لم تتح له بعد، ونحن فى أول يوم من الثورة، ثم إن الظروف فى ليبيا لا تسمح لها بعد بمثل ذلك التغيير الأساسى، فلا تزال فى البلد قواعد عسكرية بريطانية (فى العظم) وقواعد عسكرية أمريكية (فى هويلس)، ومن المؤكد أن وجود مثل هذه القواعد على الأرض الليبية لا يمكن تجاهله فى قرار مثل وحدة بين مصر وليبيا - مضافا إلى ذلك أن ليبيا بلد له وضع خاص وحساس يتمثل فى غنى بترولى فادح، وشواطىء على جنوب البحر الأبيض تمتد إلى ثلاثة آلاف كيلومتر.

لكن طلبه للوحدة مع «أنور السادات» كان مشوبا بشىء آخر، لعله البحث عن مسرح وعن دور أوسع وأكبر من ليبيا.

ولأسباب كثيرة، فإن العلاقات بين الرجلين كانت شديدة التوتر. وأتذكر أننا كنا ضيفى غداء فى بيت الرئيس «السادات» يوما، وخرجنا بعد الغداء لفنجان قهوة على شرفة فى منزله المطل على النيل. وفجأة قال «القذافى»: «آه لو كان هناك فرع من هذا النيل فى ليبيا؟» - ورد عليه «السادات» دون انتظار: «آه لو كانت حقول البترول فى برقة (ليبيا) داخل حدودنا؟».

ثم تدهورت العلاقة بين الرجلين بما لا يمكن السيطرة عليه، وقد أحسست بشكل ما أن كليهما يضغط على أعصاب الآخر بأكثر من قدرته على الاحتمال.

وفى يوم من ربيع سنة ١٩٧٢ فوجئت بالرئيس السادات يتصل بى ليقول إن العقيد القذافى قام بتصرف كان يمكن أن يؤدى إلى كارثة. فقد كانت إحدى الغواصات المصرية تقوم بدورة عمل فى ميناء طرابلس وفقا لاتفاقات عسكرية بين البلدين. وأثناء هذه الدورة كانت الغواصة بالطبع فى إطار القيادة الليبية. ثم حدث أن قائدها تلقى أمرا من القذافى بأن يتوجه فى مهمة سرية هدفها ضرب الباخرة «كوين اليزابث» التى كانت تقل حوالى ٥٠٠ من أثرياء اليهود الأمريكيين استأجروها فى رحلة بحرية إلى إسرائيل، ووجدها القذافى فيما يبدو فرصة للتخلص من كل القيادات الصهيونية فى الولايات المتحدة بضربة طوربيد واحد. ولم يكن قائد الغواصة المصرية قادرا على تصديق نفسه حين تلقى هذا الأمر من رئيس دولة عربية يخدم مؤقتا تحت قيادتها، ويعرف أنها وثيقة الصلة بمصر، خصوصا وقد قال له القذافى إنه سوف يتحمل المسئولية عنه أمام الرئيس أنور السادات. وبالطبع فإن قائد الغواصة بعث إلى قيادته فى الإسكندرية يسألها ماذا يفعل؟ - وبدورها اتصلت القيادة بمكتب رئيس الجمهورية الذى طلب إبلاغ قائد الغواصة بأن لا يثير أية مشاكل، وأن يسمع من القذافى ما يريد، ثم يخرج من ميناء طرابلس ويعود إلى قاعدته فى مصر بهدوء.

وفيما بعد ناقشت القذافى فى هذا التصرف، وكان رده على بالاستنكار: «هل نخاف من اليهود؟ . . إنهم جميعا صهاينة». وحاولت أن أشرح له «أننا لسنا على عداء مع اليهود كبشر أو كأصحاب ديانة، وإنما نحن بالتأكيد فى عداء مع الصهيونية ومع إسرائيل، ولكن العداء - حتى مع وجود حالة حرب - لا يحل بهذه الطريقة».

(كانت هناك واقعة سابقة أذهلت جمال عبد الناصر - قبل أنور السادات - فى وقت من الأوقات، وملخصها أن وفدا ليبيا مر بالقاهرة فى طريقه إلى بكين، وطلب رئيس الوفد أن يلتقى منفردا بالرئيس لأنه يريد أن يحدثه عن مهمته السرية فى الصين. وحين دخل رئيس الوفد الليبى - وهو وقتها عبد السلام جلود - كان ذهول الرئيس المصرى شديدا حينما علم أن المهمة السرية للوفد هى «شراء قنبلة نووية صينية»، وحاول أن يشرح للوفد الليبى أنه ليس فى بكين سوبر ماركت يبيع قنابل نووية، ولكن الوفد كانت لديه تعليمات بأن يدفع ويتسلم).

وكانت علاقات العقيد القذافى مع الرئيس السادات حالة دائمة من التوتر. وقد حضرت جلسات متعددة بين الاثنين كان الحوار فيها خشنا إلى درجة السباب، وكنت أحاول جهدى تهدئة ما بينهما، وكادت الأمور تفلت فى بعض المرات.

وظلت العلاقات بين القاهرة وطرابلس متوترة إلى درجة أن الرئيس السادات أعد لغزو ليبيا عسكريا فى يونيو ١٩٧٧، لولا أن تدخلت الحكومة الأمريكية رسميا وأوقفت العملية.

ومن المفارقات أن الولايات المتحدة الأمريكية لفتت نظر «القذافى» فى الفترة ما بين ١٩٧٨ وحتى سنة ١٩٨٦ إلى أربع محاولات انقلاب أو اغتيال ترتب ضده.

وكان ذلك فى الوقت الذى تقوم فيه القاهرة باحتضان المعارضين لـ«القذافى» وتساعدهم لتكثيف نشاطهم ضده.

ومع ذلك لم تجيء سنة ١٩٨٦ إلا وكانت الطائرات الأمريكية تقصف طرابلس، وبين أهدافها بيت «القذافى» نفسه.

وكانت حكومة مصر قد غيرت رأيها واختارت أن تتعاون مع «القذافى» لأسباب ودواع مختلفة، ودخلت بسبب ذلك فى مشاكل ومشادات مستمرة مع الإدارة الأمريكية للرئيس «كلينتون»، وتسبب ذلك فى انتقادات مباشرة من واشنطن موجهة للرئيس «حسنى مبارك» شخصيا. كما أن أحد البارزين من معارضى القذافى. وهو «منصور الكيخيا» وزير خارجيته السابق - جرى خطفه من القاهرة، بينما هو يحضر

مؤتمرا للدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم العربى . ولم تظهر السلطات المصرية من الاهتمام بهذا الأمر ما كان ضروريا فى بلد يعتبر أن دوره كقلعة فكر عربى وملجأ له عند الضرورة ـ يحتم عليه أن لا يتسامح فى موضوع بهذه الخطورة .

ولكن «القذافى» مع ذلك لم يكن راضيا .

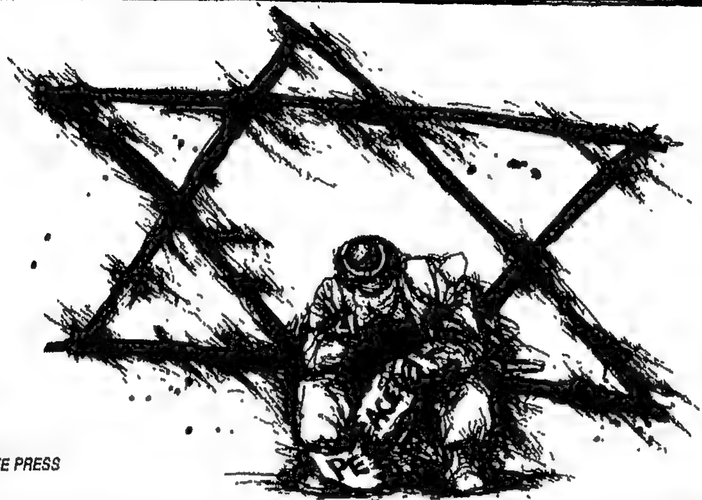
وقبل أيام كان أحد قادة الحزب الوطنى الحاكم فى مصر يحكى لى عن غضب العقيد القذافى من كل الدول العربية ، لأنها تقوم بتطبيق قواعد الحصار الذى فرضته الأمم المتحدة على ليبيا بعد اتهامها بنسف طائرة أمريكية فوق قرية «لوكيربى» الاسكتلندية ، وقد قال لهذا المسئول المصرى : «كيف يمكن أن تحترموا أنفسكم إذا كنتم تخافون من أمريكا؟» .

وقال له المسئول المصرى «إن الحظر صادر عن الأمم المتحدة ، ولا تستطيع هذه الدول إلا أن تلتزم به ، وإلا تعرضت هى نفسها لإجراءات الحصار» . وكان رد القذافى : «ولم لا يتعرضون هم الآخرون له . . . هل هم أحسن من ليبيا؟» .

إن «ألكسى كوسيجين» رئيس الوزراء السوفيتى فى زمن مضى سألنى مرة : «ماذا يفعل القذافى ببتروله؟» .

ثم أمسك «كوسيجين» بورقة وقلم وراح يحسب حجم الإنتاج الليبى ثم يحسب دخلها من البترول ويوزعه على عدد سكانها ، وكان اعتقاده أنه فى عشرين سنة ، فإن كل مواطن ليبى لابد أن يكون مليونيرا .

ومن سوء الحظ أنه بعد ٢٦ سنة من الثورة ، فإن كل مواطن ليبى لم يصبح مليونيرا!



CUMMINGS
WINNIPEG FREE PRESS
Winnipeg
CANADA

٢٢ مايو ١٩٩٥

قطار السلام معطل

لقد وصل قطار السلام فى الشرق الأوسط إلى حالة توقف، وكان كثيرون من قبل ينظرون إلى بداية مسيرة قطار السلام ورأيهم أن القطار ما دام قد تحرك من محطة قيامه فلابد أن يصل إلى المحطة التى تمثل هدفه النهائى.

إن الذين كانوا متفائلين بحتمية العلاقة بين بداية الرحلة ونهايتها المنطقية أخذهم التفاؤل أكثر من اللازم، فلقد احتاطوا طوال الطريق لحادث يقع فى القطار، وبالفعل فإنهم تجنبوا حوادث محتملة كثيرة - لكن الذى فاجأهم فى النهاية هو أن وقود القطار قد نفد، فأبطأ القطار ثم أبطأ، ثم لم يكن أمامه غير أن يتوقف فى منتصف الطريق، وهذا ما حدث.

والحقيقة التى يصعب إنكارها الآن أن توقف رحلة السلام فى الشرق الأوسط كان أرجح الاحتمالات منذ البداية - لكن التمنى غلب العوامل الموضوعية، كما أن بعض العناصر المساعدة من تكنولوجيا العصر ساعدت على تغطية فراغات وفجوات عديدة، وكانت النتيجة ما هو مرئى الآن فى الشرق الأوسط، وهو درس فى ممارسة السياسة الدولية والدبلوماسية الحديثة يستحق البحث والدرس.

إن أزمة الشرق الأوسط المتمثلة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، الذى دار على أرض فلسطين كانت واحدة من أعقد الأزمات التاريخية التى شهدتها فترة ما بين الحربين الأولى والثانية، وقد مدت أثرها إلى الحرب العالمية الثالثة التى اصطلح على تسميتها بالحرب الباردة.

وقد بدت تعقيدات أزمة الشرق الأوسط فى حقيقة أن ظروف الحروب الثلاثة، اثنتين ساخنتين وواحدة باردة، وما بعد هذه الحروب - لم تعط لهذه الأزمة حلا، ولم تكسر معادلاتها المستعصية، وبالتالى فإن الأزمة استمرت تواصل صنع تعقيداتها إلى ساعة متأخرة من عصر مختلف عن عصر الحروب الساخنة والباردة.

وفى تلك الساعة المتأخرة، فإن كثيرين من ساسة العالم وصناع القرار فيه كان يزعجهم استمرار أزمة الشرق الأوسط بتعقيداتها المعروفة ومضاعفاتها المحتملة، ويرون أن الوقت قد حان لإيجاد حل لها، وفى الوقت نفسه، فإن أحدا لم يكن لديه حل ممكن ينقل المنطقة إلى احتمالات السلام، أو ينقل احتمالات السلام إلى المنطقة.

إن مسيرة السلام - قطار السلام - فى الشرق الأوسط مرت بثلاث مراحل فى واقع الأمر، وكل واحدة من هذه المراحل يمكن التوقف أمامها بالفحص والتحليل.



إن المرحلة الأولى كانت مرحلة القفز فوق حقائق الأزمة ودواعيها، وقد بدأت هذه المرحلة فعلا بالرحلة التى قام بها الرئيس «أنور السادات» إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ متوجها مباشرة وبرحلة طائرة استغرقت خمسين دقيقة بالضبط عابرا من الجو فوق خمسين سنة من الصراع العنيف بدأت فى أعقاب «وعد بلفور» الذى تعهدت فيه بريطانيا بوطن قومى لليهود فى فلسطين.

إن رحلة الرئيس «السادات» كانت مفاجأة تليفزيونية حملتها الأقمار الصناعية إلى كل مكان فى العالم فى جو مأخوذ بجسارة الفعل وبريقه، ولم يخطئ الرئيس الأمريكى السابق «جيمى كارتر» حين وصف نزول طائرة الرئيس «السادات» فى القدس بأنها مشابهة إلى حد كبير لنزول أول إنسان على سطح القمر.

كان هناك كثيرون من الناس يعتقدون أن الصراعات التاريخية المستعصية لا يمكن حلها بصور تليفزيونية ملونة - لكنه من الحق أن يقال إن حالة النشوة التى صنعتها هذه الرحلة غطت على كل شىء. ومع أمل العالم فى حل لأزمة استعصت على كل أنواع الدبلوماسية - فإن كل أسباب التخوف تمت إزاحتها جانبا، ولم تبق فى الأذهان غير صورة «أمير السلام حاجا إلى القدس فى مهمة مقدسة».

لكن النتيجة كانت مأساوية، فالصور الملونة لا تحل الصراعات الكبرى، وفى النهاية فإن «أمير السلام» سقط مضرجا بالدم يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ وسط جيشه، وكانت تلك أول مرة فى التاريخ قام فيها الشعب المصرى بقتل الفرعون الإله الذى كان يحكمه.

وبدا أن قطار السلام يمكن أن يتعطل.



وجاءت المرحلة الثانية من الرحلة، ولم تكن قفزا فوق الأزمة بالطيران، كما فعل الرئيس «السادات»، وإنما جاءت بطريقة أخرى بدت منطقية ومعقولة ومؤداها أن هناك فى أزمة الشرق الأوسط موضوعات سهلة وموضوعات معقدة، وكان استعصاء الأزمة فى مرحلة من المراحل راجعا - وفق ذلك المنطق - إلى أن كل محاولات حل الأزمة حاولت ابتداء أن تركز على مبادئ تسوية الصراع، وكان معنى ذلك أن الموضوعات المعقدة سوف تطرح نفسها أولا، وبالتالى فإنها سوف تسد كل الطرق وتزيد من استحكام أزمة الثقة بين الأطراف، خصوصا بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وإذن - هكذا راح المنطق الجديد يجرب تنظيراته - فليبدأ الأطراف بالموضوعات السهلة، وإذا اتفقوا عليها، فإن اتفاقهم سوف يعطى بداية معينة توجد قوة اندفاع ذاتى بحكم ديناميكية الأشياء، ثم يتكفل ذلك بدوره بوجود علاقات من الثقة تجعل الاقتراب من الموضوعات الصعبة أقل صعوبة خصوصا إذا ترسخت قواعد التفاهم بين الأطراف.

وهكذا - ومن هذا المنطق - فإن الفلسطينيين والإسرائيليين - «عرفات» و «رابين» ومساعديهما - توصلوا معا إلى اتفاق فى أوسلو جرى توقيعه فى البيت الأبيض بحضور الرئيس «كلينتون» فى سبتمبر سنة ١٩٩٣.

كان اتفاق أوسلو ممكنا لسبب واحد وهو أن القضايا الرئيسية فى الصراع تركت كلها جانبا لمراحل لاحقة، وجرى التركيز على القضايا الثانوية، وأسهلها جميعا حكم ذاتى محدود للفلسطينيين فى غزة وأريحا أولا. وبهذا الشكل فقد أجلت إلى ما بعد قضايا رئيسية مثل: قضية الاستيطان، وقضية الحدود، وقضية القدس، وقضية عودة اللاجئين الفلسطينيين - وفى مقابلها قضية استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين.

وكان تأجيل القضايا الرئيسية مستحيلا لأن التفاصيل السهلة التى جرى تناولها بنجاح سريع هى شظايا من الكتلة الأصلية الكبيرة للصراع، ثم إن إزاحة الشظايا لن يفتح طريقا ما لم تقترب الجهود من الكتلة ذاتها فتزحزحها أو ترفعها من الطريق.

وكان هذا ما حدث بالفعل بعد أوسلو وبعد دخول «ياسر عرفات» إلى غزة. والذى حدث هو أن سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ما لبثت أن اصطدمت بقضية الاستيطان، وبقضية الحدود، وبقضية القدس، وبقضية اللاجئين، وعادت الشظايا التى بدت سهلة لتثبت انتماءها إلى كتلة أكبر.

واختلط المؤقت بالمؤجل، وتوقفت محادثات الحكم الذاتى الفلسطينى، وتبدت أزمته.

ومرة ثانية بدا أن قطار السلام يمكن أن يتعطل.



ثم جاءت المرحلة الثالثة، وضمنها فإن جهود حل الأزمة - خصوصا من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل - حاولت أن تقفز على قضية فلسطين كلها، وأن توجد آليات للتعامل اليومى والبراجماتى بين إسرائيل والعالم العربى تركز على ما هو عملى ومتاح، وتترك جانبا ما هو معقد ومستعص.

كان ذلك الأسلوب تجاوزا شديدا للحقائق - وقد جرى تسويقه تحت مقولة أنه لا ينبغى للتاريخ أن يعطل المستقبل - ورافق ذلك جموح شديد وراء إغراءات اقتصادية ومالية تبدو مثيرة لأول وهلة.

كانت تجربة مؤتمر كازابلانكا شيئا من هذا النوع، فقد دعت مجموعة «دافوس» ومجلس العلاقات الخارجية الأمريكية - إلى مؤتمر فى كازابلانكا وصف بأنه مؤتمر قمة اقتصادى يشارك فيه الرئيسان «بيل كلينتون» و «بوريس يلتسين» . والحقيقة أن كازابلانكا لم تكن مؤتمر قمة اقتصاديا، وكانت مشاركة كل من «كلينتون» و «يلتسين» فيه هى وجود اسم كل منهما على بطاقة الدعوة إليه باعتبارهما مشجعين لانعقاده، ثم كان المؤتمر نفسه تجمع شركات ورجال أعمال يعقدون صفقات على اتساع الشرق الأوسط والمراد من هذه الصفقات إيجاد واقع جديد، يتخطى الحكومات الواقعة فى إسار التاريخ والمعرضة لضغوط الرأى العام فى بلادها.

وكان من هذا النوع أيضا مؤتمر باريس، الذى شارك فيه أطراف النزاع العرب والإسرائيليين، مع رعاية مكثفة من ساسة فرنسيين تشغلهم معركة انتخابات الرئاسة فى فرنسا أكثر مما تشغلهم أزمة الشرق الأوسط.

وقد قيل إن هذا المؤتمر يجرى برعاية اليونسكو (منظمة الثقافة والعلوم والفنون التابعة للأمم المتحدة)، ولم يكن ذلك صحيحا بدليل أن «فردريكو مايور» السكرتير العام لليونسكو لم يحضر واحدة من جلساته، وتبين أن كل ما حدث هو أن إحدى محطات التليفزيون الإسرائيلى وإحدى الصحف المصرية شاركتا فى الدعوة إلى اجتماع إعلامى لم تتحدد له هوية أو هدف إلا مجرد الاجتماع كحدث فى حد ذاته، ثم إن إحدى قاعات اليونسكو جرى استئجارها لعقد الاجتماعات.

وكان الأمر كله - على حد تعبير سياسى مصرى معروف - «عملية مسرحة دون نص مسرحى»، وتحولت هذه «المسرحة بلا مسرحية» إلى صدام سافر بين العرب وإسرائيل

عادت خلاله القضايا الكبيرة المستعصية تفرض نفسها على اللقاء وتظهر أن الاهتمام بالشظايا أوصل الكل إلى الاصطدام بالكتلة الضخمة .

لقد انفجر «عرفات» ساخطا ، كما أن وزير خارجية مصر أثار وبحق موضوعا آخر كان مؤجلا ضمن المؤجلات الكبرى الكثيرة ، وهو موضوع انفراد إسرائيل فى الشرق الأوسط ودون كل الأطراف الأخرى بترسانة نووية تحتوى على مائتى رأس نووى ، وهوأمر لا يمكن فى ظله أن يتحقق للأطراف الأخرى أمن وبالتالى سلام .

وبعد موقعة باريس ، فإن الرئيس «كلينتون» حاول أن يستدرك احتمال توقف قطار السلام ، فدعا الأطراف إلى واشنطن وحضر بنفسه اجتماعا معهم ، وكانت النتيجة مشادة صاخبة فى حضوره بين العرب وإسرائيل .

وعاد «كلينتون» يبعث بوزير خارجيته «كريستوفر» فى زيارة أخرى للمنطقة تعطى إيحاءات بأن القطار لم يتوقف .

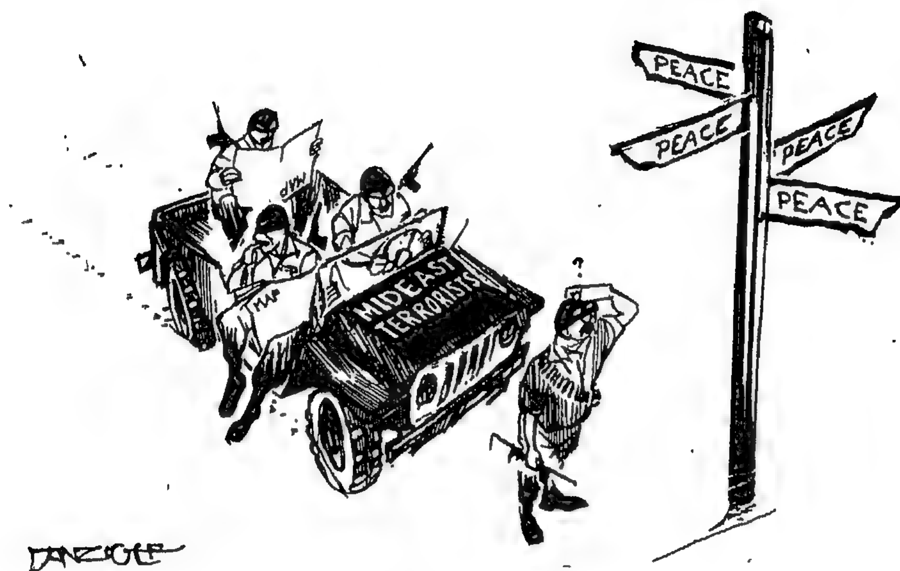
وقبل أيام التقيت مع الرئيس السورى «حافظ الأسد» فى مكتبه فى دمشق ، ودام لقاؤنا ست ساعات متصلة .

وكان بين ما سمعته من الرئيس «الأسد» قوله :

ـ «إن قضايا السلام لا تحل بكل هذه الألاعيب والحيل ، سواء منها ما يصنعه التليفزيون ، أو ما تحدثه الاتفاقات المسلوقة التى تتجاوز الأصول إلى الفروع ، أو ما يقوم على نسيان الوقائع والجرى وراء الخيال .

وإذا كنا نتحدث عن سلام حقيقى ، فإن ذلك لا يتأتى إلا بمواجهة للحقائق ذاتها» .

وفى هذه اللحظات ، فإن قطار السلام متوقف فى وسط الطريق . ويبدو وكأن بعض الركاب ليس لديهم أمل فى قدرته على استئناف رحلته ، وقد راحوا يقفزون منه حاملين معهم أمتعتهم ، باحثين عن وسائل أخرى تحمل كلا منهم إلى محطة وصول أخرى يريدون بلوغها . وكلها محطات لا علاقة لها بمحطة السلام العادل والدائم والشامل التى استقلوا القطار وفى أحلامهم ـ أو لعلها أوهامهم ـ أن يصلوا إليها !


PEACE
PEACE
PEACE
PEACE
MAP
MAP
MIDEAST TERRORISTS
?
DANZIGER

٧ أغسطس ١٩٩٥

وزراء الداخلية العرب هم الأقدر دائما

يجتمع رؤساء الدول العربية ويتخذون قرارات مدوية، ولا يحدث شيء. ويجتمع رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والنتيجة نفس النتيجة. وذات الشيء يحدث على كل المستويات الحكومية إلا مستوى واحدا هو مستوى وزراء الداخلية العرب.

اجتماعاتهم دائما هي التي يحضرها الجميع ولا يتخلف عنها أحد، وهي التي تصدر قراراتها بالإجماع وبدون اعتراض، وهي التي تنفذ إلى آخر حرف دون تراخ أو تقصير، كما أن الاعتمادات والمساعدات المطلوبة من البعض للبعض لا تتأخر وإنما تجيء الاستجابة أسرع من الطلب.

وبعد المؤتمرات واللقاءات، فإن التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرة وتمويل المشروعات - نموذج يحتذى في العلاقات الإقليمية، ويندر تماما في العلاقات العربية!

والسبب أن هاجس الأمن واحد لدى كل الدول العربية، ثم إنه الهاجس المسيطر على أفكار الحكومات والقيادات في كل عاصمة عربية، سواء تلك التي تشعر بالتهديد وترى أنها قادرة عليه، أو تلك التي تشعر بالتهديد ولا تملك الوسائل العادية لمواجهته.

وعلى سبيل المثال، فإن الجزائر تشعر بتهديد الحركة الأصولية الإسلامية، لكنها تتصور أن جيشها الكبير (٣٥٠ ألفا من تعداد سكان قدره ٢٠ مليون نسمة) يستطيع بكل ما لديه من أسلحة ومعدات إخضاع المقاومة المناهضة لها، ولديه قوة النيران الكافية التي تعطيه السيطرة مهما كان الثمن فادحا. وبلغ عدد الذين سقطوا في أحداث العنف في الجزائر حتى آخر شهر مارس الماضي ١٩٩٥، وهو آخر شهر تتوفر فيه إحصائيات دقيقة - أربعين ألفا من المواطنين ومن قوات الأمن. وقبل نهاية السنة، فإن العدد سوف يكون أكبر لأن المعدل الحالي للقتل الآن هو ألفان كل أسبوع.

وعلى الطرف الآخر، فإن البحرين تصلح أن تكون مثالا لتلك الدول التى تشعر بالتهديد ولا تملك الوسائل العادية لمواجهته، لأن هذا البلد الصغير فى قلب الخليج وبالقرب من أكبر منابع البترول المهمة للعالم - لا يملك قوات مسلحة كافية (٩ آلاف من تعداد سكان يقل عن نصف مليون نسمة) - وكان حلمه فى يوم من الأيام أن يكون مركزا ماليا وتجاريا، وعقدة مواصلات رئيسية على الطرق البحرية إلى الشرق. لكن الحلم تبدد حين انفجرت القلاقل وتكاثف دخان القنابل ودوى الرصاص وسال الدم.

إن مقاومة الإرهاب مطلوبة، وجهد وزراء الداخلية العرب لازم، لكن الأمور تقتضى علم وفكر وتعاون آخرين غير وزراء الداخلية العرب، أو على الأقل معهم، لأن طبيعة المشاكل التى تهز العالم العربى هى فى الواقع مقدمات زلزال تعم فوضاه وتكتسح منطقة واسعة من الخليج إلى المحيط، وهى منطقة مهمة على خريطة العالم وموقع حضارى مهم فى تاريخه أيضا.

إن قصة الجزائر معروفة، فالأصولية الإسلامية هناك كانت رد فعل لفساد شديد سقط إليه حكم وطنى بدأ بثورة عظيمة ضد الاستعمار الفرنسى، ثم انتهى بدولة مستقلة كانت المثال الأكثر لمعانا فى إفريقيا، وكانت الأغنى بالموارد والناس.

ولكن ثورة التطلعات والاتصالات وسط حقائق التخلف عن التنمية، والتجمد مع صقيع الحرب الباردة ثم الانزلاق على ثلوجها الذائبة - أوجد حالة دوار أفقدت الحكم الوطنى فى الجزائر اتجاهه وأضاعت توازنه، واستشرى فساد طاغ إلى درجة أن تحقيقات فى الجيش الجزائرى أظهرت أن مجموع المبالغ التى صرفت كرشاوى وعمولات وصلت فى قطاع التسليح وحده إلى ٢٢ بليون دولار، وكان ذلك هو الرقم الذى استعمله آخر رئيس لوزراء الجزائر جيء به لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل الانتخابات الأخيرة. ومن نتيجة الأوضاع التى استشرت فى الجزائر فإن الحكم فيها قرر فى غمرة الحماسة ومع سقوط حائط برلين أن يعتمد الديمقراطية. وكان عدد الأصوات لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامى، ورفض النظام أن يسلم السلطة وتولى الجيش بقية المهمة، ووصلت الجزائر ولا تزال إلى حافة الحرب الأهلية.

وهذه أزمة لا يكفى لحلها أن تقدم مصر إلى الجزائر خبراء فى الاستجواب والتحقيق، أو أن تقدم السعودية أموالا لشراء معدات أمنية، أو أن تقدم إحدى الدول الخليجية معونة لبناء سجون.

إن الأمر يحتاج إلى رؤية اجتماعية، وإلى عملية تنمية اقتصادية شاملة، وإلى قيم ثقافية عقلانية، وبعدها يكون الاحتكام إلى عناصر الأمن.

وفى حالة البحرين، فإن كثيرين من الذين يعبرون هذا البلد قادمين أو ذاهبين على طرق التجارة الدولية لا يتوقفون عنده طويلا ليفحصوا ما وراء هذا السطح الهادئ عادة، والذى يبدو من الجو مهندما مرتبا. لكنه كما يقع عادة فإن السطح اللامع يعكس الضوء دون أن يكشف ما تحته خصوصا إذا كان الموقع نقطة صغيرة على الخريطة مثل البحرين. والحقيقة أن ما يجرى فى البحرين أكبر من التجاهل لأنه نموذج قائم وقابل للتكرار والانفجار فى دول أخرى فى الخليج. إن الحقائق تحت السطح فى البحرين كما يلى:

□ أغلبية السكان هناك من المذهب الشيعى، بينما الأسرة الحاكمة ومعها النخبة الاجتماعية من المذهب السنى.

□ الثروة، على وقت البترول وبعده، شبه محتكرة للأسرة الحاكمة والنخبة القريبة والمحيطة بها.

□ وبالتالى فإن هناك تركيزا للثروة وانتشارا للفقر يمكن تقديره، وهو حال يسهل تصور آثاره وتوقع عواقبه.

□ ولأن الأغلبية الفقيرة شيعية والأقلية الغنية سنية، فإن التفاوت الاجتماعى أدى إلى انقسام حقيقى يختلط فيه المعتقد الدينى مع الظرف الاجتماعى.

□ ثم تتفاقم المشكلة لأن الأقلية المتميزة فى إحساسها بفجوات الشك إزاء الأغلبية الفقيرة فضلت أن تحصل على العمالة التى تريدها لكل أنواع الخدمات، من الصناعة والتجارة إلى البناء والمساعدة المنزلية - من بلدان جنوب شرق آسيا، وهى عمالة تتميز بأنها غريبة ليست لها جذور أو عصبية محلية، ثم هى رخيصة ولا تترتب لها حقوق أو مطالبات، بل إنها غير قادرة على التظلم والشكوى.

[من المفارقات أن تعداد العمالة الآسيوية فى الخليج (باكستانيين وهنود وسيرلانكيين وفلبينيين) يصل إلى ستة ملايين نسمة، بينما عدد السكان الأصليين فى الإمارات الصغيرة على الخليج أقل من نصف هذا الرقم!].

□ وكانت النتيجة أن قوى العمل المحلية وجدت نفسها تعانى من البطالة والاستبعاد فى بلدان يرتفع فيها معدل الثراء ويقل عدد السكان الأصليين.

□ وفى هذا الجو المحاصر بالحجم، والمتوتر، يتنافر البشر، فإن شعورا من الاختناق الاجتماعى يجعل الكل عصبيين.

□ ومع انخفاض أسعار البترول، فإن الموارد قلت. ولما كانت احتياجات الحكم

تحصل على الأولوية، وتليها ضرورات تسيير الأمور بأغلبية من العمالة الآسيوية ـ فإن الذى تبقى للسكان الأصليين أصبح يشح مع كل يوم.

□ ويزداد الأمر خطورة بسبب صفقات شراء السلاح لأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تحل مشاكل الميزان التجارى الأمريكى، ولا تهمها مشاكل الميزان الاجتماعى والميزان الأمنى. والتناقض غريب، ببساطة لأن الاضطرابات والقلاقل والغضب الاجتماعى لاتقاوم بنيران الطائرات من طراز «ف ١٦» أو دبابات «أبرامز».

□ إن الظروف المحلية مع تدخلات بعض القوى الدولية الأخرى خلقت تناقضات واحتكاكات بين جيران لا يقدرون على محاربة بعضهم ولا يستطيعون قبول المسالمة، وذلك من أسباب عائلية وقبلية ومذهبية وخلافات حدود.

□ وبطبيعة أوضاع حساسة ومتداخلة وقابلة للاشتعال (نفوذ وثروة ومنافسات عائلية) فإن السخط لا يمكن أن يقابل إلا بالحزم وبسرعة قبل أن تستفحل الأمور.

□ ونتيجة لهذا كله، فإن اندلاع شرارة ـ كما حدث فى البحرين أخيرا ـ يجعل الحريق بسبب ضيق المكان وازدحام وتشابك العلاقات مضغوطا بالحرارة والدخان، ومن ثم يتحرك كل الأطراف بعصبية واندفاع، وتهدأ الأمور إذا هدأت، وكثير من الجمر تحت الرماد ـ كما يقول تشبيه مشهور فى الأدب العربى.

والحاصل أن هذا الوضع ليس مقصورا على البحرين، ولعل ما وقع فى البحرين مجرد بروفة لمشاهد قد تتكرر فى مواقع أخرى فى الخليج.

ومن سوء الحظ أن منطق الأمن وحده مجردا من أى رؤية اجتماعية وسياسية ومستنيرة يستسهل منطق المؤامرة الخارجية، ويبحث عن عدو يتهمه بإصدار تعليماته وتوجيه خططه من الخارج، والحقيقة أن العدو فى الداخل!


AD'A

٢٣ أكتوبر ١٩٩٥

الماضى لا يعود ولا يستعاد

يعرف كل دارس لتاريخ الصراعات أن «الانسحاب» هو أصعب المناورات التى يمكن أن يقوم بها طرف فى صدام بالسلاح أو بالسياسة. . فالهجوم دائما أسهل ولو نسبيا، وهو يحتاج إلى شروط موضوعية عديدة أهمها الجرأة بالفعل والفكر، وأما الانسحاب فإنه يحتاج إلى الحكمة فى تقدير المواقف والجسارة فى التعامل مع الحقائق.

إن الدول تحتاج إلى أن تتعلم درس «الانسحاب» بأكثر مما يحتاج الأفراد، فدرس «الانسحاب» بالنسبة للأفراد يكون فى العادة محصورا، وأما بالنسبة للدول فإنه يتداخل مع عناصر كثيرة بينها الكبرياء الوطنى، والرأى العام الداخلى، والهيبة الخارجية، وضغوط المؤسسات والمصالح المؤثرة على القرار وعلى المزاج الوطنى أو الإقليمى، وربما الدولى.

وهكذا فإن الدول تتقبل بصعوبة مناورة «الانسحاب»، كما أن المناورة فيما يبدو تظهر أشد صعوبة بالنسبة للإمبراطوريات التى تأبى باستمرار أن تتعلم من الجديد الذى يدخل فى محيطها، أو تنسى القديم الذى عرفته وألفته.

إن الحديث بالتحديد عن الإمبراطورية البريطانية وعن الإمبراطورية الفرنسية، وكلتاهما وصلت إلى درجة الإنهاك فى الحرب العالمية الثانية، حتى جاءت حرب السويس مع مصر سنة ١٩٥٦ فأنهت ما تبقى من الإمبراطوريتين.

لكى تكون الأمور واضحة فلا بد من القول ابتداء أننا أمام بلدين كبيرين لهما إسهام يستحق الاحترام فى تاريخ العالم الحديث كما نعرفه الآن، سواء فى الأدب والسياسة والاقتصاد والعلوم والفنون وحتى فى الحرب. وكله إسهام يعطى لهما الحق فى الفخر والاعتزاز بما قدمتا وساهمتا.

إن التاريخ الإمبراطورى لكل من بريطانيا وفرنسا ليس ناصع البياض بالضرورة ـ لكن هذه قصة أخرى على أى حال.

إن كلا من الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية كان محتما عليها أن تقبل حقائق السويس، ولم يكن لدى كل منهما غير اللجوء إلى مناورة «الانسحاب» بحكمة وجسارة. ولوقت من الأوقات بدا وكأن كلا من الإمبراطوريتين ترتب نفسها للعملية بصرف النظر عن الكبرياء والهيبة والرأى العام وضغوط المؤسسات والمصالح المؤثرة.

وبعد فترة من القلق والتخبط أخذت الأمور تتجه إلى الاستقرار والتأقلم، وشاع ظن بأن كلا من الإمبراطوريتين يتحسس طريقه إلى الحقائق الجديدة ويحاول نسيان الماضى.

وأتذكر حديثا مع رئيس الوزراء البريطانى «هارولد ويلسون» فى مكتبه فى مجلس العموم فى لندن بعد قرار حكومته الشهير بالانسحاب من شرق السويس، وكان «ويلسون» على اعتقاد بأن الدور العسكرى العالمى لبريطانيا قد انتهى، وأن دورها الحضارى قادر على الاستمرار.

والشىء نفسه، وجدته لدى الجنرال «شارل ديجول» فى مكتبه بقصر الإليزيه فى باريس، وكان الجنرال يتحدث عن «عظمة فرنسا»، ولاحظت أنه لم يشر مرة واحدة إلى «قوتها»، وحينما ذكرته بإصراره على التمسك بالقوة الضاربة النووية الفرنسية المستقلة كان رده بسرعة وواقعية : إن «فرنسا لا يجب أن تتخلف» ـ وهذا هو كل شىء. ذلك جزء من «عظمة» فرنسا كما يراها مع إدراكه أن القوة النووية الفرنسية ليست ـ ولن تكون فى أى يوم ـ قادرة على منافسة القوتين العظميين فى ذلك الوقت : الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة».

ولعدد من السنين كانت مناورة «الانسحاب» تدار من لندن وباريس بدرجات متفاوتة من الكفاءة نحو «عظمة» من غير «قوة» تعتمد على السلاح.

ثم حدث ـ على نحو أو آخر ـ أن تغير اتجاه الريح فى العاصمتين، وإذا الأوهام الإمبراطورية تجد طريقها مرة أخرى إليهما.

إن النقطة الفارقة على الأرجح كانت حرب «الفوكلاند» التى أقبلت عليها رئيسة وزراء بريطانيا «مارجريت تاتشر» بحماسة صليبية تأخرت قرونا عن زمانها، فلقد أعجبها فيما يبدو وصف «المرأة الحديدية» الذى اشتهرت به، وراحت بالفعل تضع دروع الفرسان على صدرها ورأسها ورجليها، وتأخذ سيفا وتأمر الأسطول البريطانى

أن يذهب للغزو من جديد على بعد خمسة آلاف ميل من الجزر البريطانية معتمدة على حليفها الوفى «رونالد ريجان» أمير قلعة البيت الأبيض فى واشنطن.

إن حرب «الفوكلاند» جاءت وذهبت، وليس مهما الآن استعادة أسبابها وظروفها ونتائجها - لكن الأخطر من ذلك كله هو أثرها الذى بقى على السياسة البريطانية والذى أعاد إليها الأوهام الإمبراطورية.

ويمكن القول إن شيئا مشابها وقع فى باريس إزاء الدور الذى قامت به فرنسا فى إفريقيا الوسطى عندما أرسلت قوة عسكرية كلفت بمهمة خلع ديكتاتور إفريقى صغير خطرت له - على غير أساس وبدون مؤهلات أو مبررات - فكرة أن ينصب نفسه إمبراطورا، وهو «بوكاسا».

وهكذا.. فإنه من خلال المواجهة مع أميرالات الأرجنتين وقبعاتهم المذهبة حول الفوكلاند - عاد لبريطانيا وهم الإمبراطورية. وشىء مشابه وقع لفرنسا فى مواجهتها مع «بوكاسا» وتاجه المرصع بالألماس!



إن الأوهام أعطت نفسها حياة جديدة فى السنوات الأخيرة وإلى الآن، وتوقفت عملية «الانسحاب» من «القوة إلى العظمة» - على حد تعبير «ديجول» - حتى وصلنا إلى سنة ١٩٩٤ لنجد أن تكلفة الأوهام أصبحت باهظة، ولعل تكاليفها سوف تكون أكثر فى السنة الجديدة ١٩٩٥ - إذا لم ترجع الأوهام إلى الحكمة، ومن ثم تراجع نفسها.

إن المجال الذى تتجمع فيه الأوهام العائدة للحياة مرة ثانية هو بالطبع نفس المجال الإمبراطورى القديم أو أجزاء منه، وبالتحديد: الخليج بالنسبة لبريطانيا، وشمال إفريقيا بالنسبة لفرنسا. وهذا منطقى، فمن البديهى أن الأطراف حين يريدون ممارسة أدوارهم القديمة يرجعون مرة أخرى إلى المواقع نفسها التى عرفوها من قبل ومارسوا فيها ونجحوا فى عصور سابقة، ولكن بما أن الزمن لا يتوقف ولا يستعاد، فإن المحاولات الإمبراطورية القديمة تبدو على أحسن الفروض وكأنها مشاهد مسرحيات من نوع «شارع الغروب» - وهى مأساة نجمة مسرحية كبيرة تحاول أن تعيش سحر تأثيرها بعد أن وصل بها العمر إلى الشيخوخة وما بعدها، وهذه مشاهد تثير الأسى أكثر مما تثير الانبهار. والخطير أنها فى حالة الاستعادة الإمبراطورية يمكن أن تثير أشياء

أخرى غير الأسى، لأنها قادرة على صنع مشاكل وإيجاد تعقيدات لا لزوم لها ولا أحد يريدها!

على سبيل المثال، ففى سنة ١٩٩٤ كانت الحكومة البريطانية تضغط بكل الوسائل على حكومات دول الخليج العربى لكى تواصل وتزيد مشتريات السلاح منها.

وفى السعودية مثلا ذهب رئيس الوزراء البريطانى ووزير الخارجية ووزير الدفاع يطلبون جميعا من الملك «فهد» ووزرائه أن تستمر السعودية فى صفقة «اليمامة»، وهى صفقة تتجاوز قيمتها مائة بليون دولار (بما فى ذلك ثمن السلاح والمنشآت اللازمة له وقطع الغيار) وهذا مبلغ يوازى دخل السعودية من النفط ثلاث سنوات.

وحين أبدى بعض مستشارى الملك «فهد» أن الظروف الاقتصادية للسعودية تفرض على المملكة أن تحد من المصروفات لا أن تزيدها - فإن «جون ماجور» رئيس وزراء بريطانيا لم يتردد فى أن يقول: «إن استمرار السعودية فى مشتريات السلاح البريطانى ضرورى وإلا فإن بريطانيا لن تستطيع أن تقوم بدور مماثل للدور الذى قامت به فى حرب الخليج سنة ١٩٩١ ضد العراق - إذا ما واجهت السعودية تهديدا مماثلا لما واجهته الكويت سنة ١٩٩٠».

وسكت المسئولون السعوديون على مضض، ولم يبادر أحدهم إلى تذكير «جون ماجور» بأن حرب الخليج سنة ١٩٩١ كانت عملية أمريكية، وكان الدور البريطانى فيها دورا تابعا وليس قائدا، ولا يمكن بحقائق الأشياء أن يكون الأمر خلاف ذلك. ثم إن المغامرة من أولها إلى آخرها يستحيل تكرارها فى ظروف أخرى.

وقد لحقت بالأوهام البريطانية أوهام فرنسية ظهرت أيضا فى المجال الإمبراطورى السابق لفرنسا، وهو شمال إفريقيا، وفى الجزائر بالتحديد.

ومن الغريب أن وزير داخلية فرنسا «شارل باسكوا» يستأنف دور وزير داخلية فرنسا فى الأيام الخوالى حين كانت الجزائر تعتبر جزءا من فرنسا عبر البحر الأبيض، وبالتالى فهى تابعة لوزارة الداخلية.

وكانت نصائح وزارة الداخلية الفرنسية هى التى دفعت الجناح العسكرى المتطرف إلى وقف العملية الديمقراطية فى الجزائر والنزول على حكم صندوق الاقتراع مهما كان ذلك مؤلما، وهذا أدى بالجزائر إلى حرب أهلية مازالت دائرة بأقصى عنف، ولا

يوجد دليل على قرب انتهائها، كما أن وزير داخلية فرنسا يواصل جهوده فى منطقة القبائل التى يسكنها البربر فى جبال الأطلسى وجنوبها، مما قد يهدد بتقسيم الجزائر إلى عرب وبربر فى يوم قد لا يكون بعيدا.

وفى الوقت نفسه، فإن وزير داخلية فرنسا «شارل باسكوا» يشجع بعض المستوطنين الفرنسيين السابقين على العودة إلى مزارعهم القديمة فى الجزائر وإعادة امتلاكها، وقد عاد منهم حتى الآن بضعة آلاف. وفى الوقت نفسه، فإنه يتعامل بأقصى شدة مع المهاجرين الجزائريين الذين يعبرون الجسر إلى الشمال بحثا عن فرصة عمل أو هربا من الاضطهاد السياسى. أكثر من ذلك فإن عددا من كبار الأئمة الجزائريين الذين كانوا يعيشون فى فرنسا منذ أكثر من ثلاثين سنة - اعتقلوا وجرى ترحيلهم إلى مستعمرات إفريقية - فرنسية سابقة بدعوى أنهم أصوليون!

ومن المفارقات أن يقول مراقب دولى مرموق إن مشاكل الجزائر قد تصبح أقل حدة إذا اتفق وزير داخلية فرنسا «شارل باسكوا» مع وزير خارجية الولايات المتحدة «وارين كريستوفر» على رأى واحد، لأن أولهما يطلب من الجيش الجزائرى أن يضرب الإسلاميين أكثر عنفا، فى حين أن الثانى يطلب منهم أن يبدءوا مع الإسلاميين حوارا سياسيا أكثر نفعا!



وبالتأكيد فإن المشاكل فى الشرق الأوسط وإفريقيا بالغة الحدة، ومستعصية فى بعض الأحيان، بصرف النظر عن تدخلات قوى إمبراطورية واهمة بذكريات الماضى أو قادرة بوقائع الحاضر.

إن الدكتور «بطرس بطرس غالى» السكرتير العام الحالى للأمم المتحدة - وقد عملنا معا فى الأهرام ثمانية عشر عاما قبل أن يصبح وزيرا فى مصر ثم سكرتيرا عاما للأمم المتحدة فى نيويورك - عاد إلى مرة من زيارة لأفريقيا والحيرة بادية عليه، وبعد لحظة صمت قال بهدوء:

«هل أتحدث معك بصراحة؟ إننى أعتقد أننا حاربنا الاستعمار وأخرجناه من كثير من مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا قبل الوقت المناسب».

ثم استطرد: «لعلى لا أصدمك إذا قلت أن شعوبا كثيرة فى العالم الثالث كانت فى

حاجة إلى فترات أطول من الاستعمار ووصاية القوى الكبرى عليهم حتى يصلوا إلى سن الرشد» .

ووقتها خالفته، ومازلت أخالفه . صحيح أن بعض دول العالم الثالث لم تصل بعد إلى سن الرشد ـ ولكن الصحيح أيضا أن الحل لا يكمن فى عودة الاستعمار الإمبراطورى، لأن الإمبراطوريات الاستعمارية لم تثبت بالامتحان قدرتها على أمانة الوصاية، وكان شاغلها هو مواصلة الاستغلال أكثر مما شغلها تأهيل من حكمتهم ليوم يقدرون فيه على مسئوليات الاستقلال .

يضاف إلى ذلك أن الماضى لا يعود ولا يستعاد، وأى محاولة من هذا النوع هى مزج للحقيقة بالخرافة !

وباختصار فإن هناك حاجة إلى «عظمة» الأطراف الكبرى فى العالم، وليست هناك حاجة إلى «قوتها» الإمبراطورية !

وربما أن مستقبل الاستقرار العالمى فى الحقبة الجديدة مرهون بالتوصل إلى صيغ جديدة توفر لبلاد مثل الصومال ورواندا وغيرهما، أن تجد من يساعدها على ضرورات العصر دون أوهام فات زمانها .


BAS.

١٢ فبراير ١٩٩٦

الملك حسين وصدام حسين وخطط مستقبل قريب أو بعيد

تشهد منطقة الشرق الأوسط الآن صراعا خفيا تمتزج فيه ثلاثة عوامل:

□ أولها: مستقبل ومصير العراق إذا ما تغير نظام الرئيس «صدام حسين» في بغداد.

□ وثانيها: تعطل عملية سلام الشرق الأوسط وتوقفها أمام أبواب دمشق.

□ وثالثها: الحيرة الدولية الشديدة في التعامل مع إيران ونظام الجمهورية الإسلامية في طهران.

وهكذا، وبتعبير آخر، فإن هذا الصراع يحتوى على نحو ما على عوامل ثلاثة قابلة للتفجر وهى: عنصر أزمة القومية العربية (العراق) - وعنصر عملية سلام الشرق الأوسط (إسرائيل) - وعنصر التيار الأصولي الإسلامي في المنطقة (إيران).

إن الحوادث نشطت في الفترة الأخيرة بعد التجاء الفريق «حسين كامل» صهر الرئيس «صدام حسين» إلى الأردن، وهى واقعة أظهرت على نحو ما جانبا من العقد والتعقيدات التي صاحبت الطريقة التي جرت وانتهت بها حرب الخليج، وما أعقبها من حصار اقتصادى صارم على هذا البلد استمر حتى الآن أكثر من خمس سنوات في بلد يعتمد اقتصاده على مصدر رئيسى واحد هو البترول!

وكان التجاء الفريق «حسين كامل» إلى الأردن بالذات إشارة واضحة إلى أن الملك «حسين» ملك الأردن، وهو رجل عاش تجربة مثيرة وحافلة طوال سنى حكمه الذى استمر حتى الآن قرابة نصف قرن، بدأ يشعر أن رياح التغيير تهب على المنطقة، وأن دواعى الصراع فيها وعلى مستقبلها تتحرك من جديد وأنها قد تفرض بحركتها ظروفا

مختلفة قد تصل إلى رسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة، وأن مسرح المنطقة قد يكون مهيأ لدور كبير يقوم به.



إن الملك «حسين» كان دائما مهتما بالعراق منذ كان يحكمها أبناء عمومته من الهاشميين حتى جاءت ثورة اللواء «عبد الكريم قاسم» فى يوليو ١٩٥٨ وأطاحت بعرشهم، وأخطر من ذلك قتلت الملك وولى عهده.

إن الملك «حسين» الذى أصبح عميد الأسرة الهاشمية بتلك الأحداث الدامية فى بغداد سنة ١٩٥٨ - اعتبر نفسه وريثا لعرش العراق، ولكن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية لم تكن مهيأة إطلاقا ذلك الوقت لدعوى الإرث، ومن ثم فإن الملك لم يطالب، ولكنه لم يفقد اهتمامه. وبمرونته الشهيرة، وبقدرته على التكيف مع الظروف، فإنه منذ ذلك الوقت اكتفى بمد جسور مع العراق - بصرف النظر عن من يحكمه - وراح يبنى رصيدا من حسن النية له مع الشعب العراقى، وترك الباقى للظروف وللأيام.

وفى سنوات الحرب المريرة - ثمانى سنوات - بين العراق وإيران، كان الملك «حسين» زائرا دائما لبغداد، صديقا لصيقا بالرئيس «صدام حسين»، وصورة ظاهرة باستمرار أمام الشعب العراقى، كما أن مملكته تحولت إلى ما يكاد يكون قاعدة خلفية للاتصالات والتموين والتسليح وراء الجبهة العراقية. وما من شك أن الاقتصاد الأردنى استفاد بشدة من الحرب العراقية - الإيرانية، واعتبر مكاسبها وسيلة للانطلاق، وبالمقدار نفسه، فإن الملك «حسين» بنى لنفسه رصيدا لا يستهان به مع الشعب العراقى. وكان ذلك - بالطبع - داعيه الأساسى للموقف الذى اتخذه إزاء قيام العراق بغزو الكويت، وهو موقف يصفه الملك بأنه كان موقفا متزنا، فهو «يطالب بخروج العراق من الكويت، ويحرص فى الوقت نفسه على أن لا يتعرض العراق لعملية تدمير بشعة رآها واقعة». وكان غيره يراها، وتحققت مخاوف الجميع فعلا بما حدث فى «عاصفة الصحراء».

إن كثيرين تصوروا أن الملك فى موقفه كان مواليا للرئيس «صدام حسين». والواضح أن الملك كان يحاول أن يثبت ولاءه للشعب العراقى، وفى ذهنه - على الأرجح - ما قد تجىء به الظروف والأيام من تطورات وتغييرات.

وأتذكر ذات ليلة فى سنة ١٩٨١، وكنت ضيفا على العشاء مع الرئيس «صدام حسين» ولم يكن معنا غير وزير خارجيته السيد «طارق عزيز»، وبينما نحن نتناول العشاء فى قاعة ملحقة بمكتب الرئيس العراقى، والساعة فى بغداد منتصف الليل - دق جرس التليفون وكان المتحدث هو الملك يريد أن يطمئن على سير معركة مع الإيرانيين كانت تدور وقتها وتضاربت حولها الأخبار. وراح الرئيس «صدام حسين» يطمئن ملك الأردن مخاطبا إياه بكنيته المنسوبة إلى أكبر أبنائه على الطريقة البدوية قائلا له: «اطمئن يا «أبو» عبدالله فهى معركة دروع فى أرض صالحة لمعارك الدروع، ونحن فيها أكثر تفوقا». واتصلت المكالمة بعد ذلك حميمة لمدة عشر دقائق، وحين انتهت قال الرئيس «صدام»: «إن الملك «حسين» قلق على المعركة، ولم يستطع أن ينام أو ينتظر إلى الصباح ليطمئن، ولذلك اتصل فى هذه الساعة من الليل وقد طمأنته».

وأتذكر أننى قلت للرئيس «صدام حسين» لحظتها وفى حضور وزير خارجيته «طارق عزيز»: «ولكن أليس ظاهرا أن اهتمام الملك غير عادى بالعراق؟» وقال الرئيس «صدام حسين»: «إن الشعور القومى لدى الملك قوى، والحقيقة أننا ربما ظلمناه فى الماضى حينما اتهمناه بأنه أداة فى يد السياستين البريطانية والأمريكية». وقلت «إننى لا أتحدث الآن عن الشعور القومى لدى الملك، ولكنى أتساءل: ألا يمكن أن يكون خيال عرش العراق فى ذهنه ذات يوم إذا اختلفت الأمور؟» - وليلتها استبعد الرئيس «صدام حسين» هذا الظن، وكان تقديره أن ذلك على المستوى الشخصى والمستوى العام لا يمكن أن يرد على بال ملك الأردن.

ومضت سنوات، وتدفقت مياه كثيرة ودماء غزيرة فى مجارى دجلة والفرات نتيجة لحرب الخليج الأولى مع إيران - ونتيجة أيضا لحرب الخليج الثانية - «عاصفة الصحراء».

وفى بداية سنة ١٩٩٢ كنت ضيف غداء على الملك «حسين» فى قصر «الندوة» فى عمان، وكان الملك متأثرا من حملة عنيفة عليه فى الإعلام الغربى والإعلام العربى تتهمه بالتآمر مع الرئيس «صدام حسين» على غزو الكويت، أو على الأقل تتهمه - كما قالت له السيدة «مارجريت تاتشر» رئيسة وزراء بريطانيا وقتها - بأنه «وضع نفسه دون داع فى معسكر المهزومين، وأضاع بذلك رصيده السياسى وسمعته الدولية». وكان الملك متأثرا، وقال لى: «إننى ومارجريت تاتشر تشاتمنا، ولم يكن باقيا غير أن نتشابك بالأيدى».

وسألت الملك مباشرة «عما إذا كان قد اتخذ ما اتخذ من مواقفه وضمن حساباته عرش العراق؟!» - ويبدو أن السؤال كان مفاجئا للمك وربما كان محرجا، وهكذا

تدخل مستشاره السياسى وقتها ـ وسفيره الآن لدى الأمم المتحدة «عدنان أبو عودة» ـ وكان ثالثنا على مائدة الغداء، طالبا من الملك أن يسمح له هو بالرد على هذا السؤال.

وكان مؤدى رد مستشار الملك، وفى حضور سيده، كما يلى:

١ ـ إن الملك ليس من النوع الذى يستفيد من مصائب الآخرين.

٢ ـ إن صفحة النظام القديم فى العراق طويت، والماضى لا يعود.

٣ ـ إن حكم العراق بعد كل ما تعرض له سوف يكون عبئا لا قبل لأحد بتحمله.

٤ ـ وهذا هو الأهم، إن الأوضاع الإقليمية فى المنطقة لا تسمح بذلك على فرض أنه كان فى فكر الملك وخاطره. فالسعودية سوف تعارض، وكذلك دول الخليج، وسوريا سوف ترفض، ومصر نفس الشىء. ثم إن الأوضاع الدولية هى الأخرى لا تسمح، وأولها إيران، وكذلك إسرائيل. وبالنتيجة فإنه حتى الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة سوف يكون لهما جميعا موقف سلبى.



منذ ذلك الوقت وحتى صيف ١٩٩٥ ـ كانت منطقة الشرق الأوسط معرضة لعواصف شديدة أبرزها «عاصفة السلام» التى بلغت ذروتها بقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية فى أوسلو مع إسرائيل، ثم لحق الأردن بالمنظمة، وحاولت الولايات المتحدة استكمال الدائرة بإدخال سوريا فى عملية السلام، لكن الإدارة الأمريكية لم تنجح فى المحاولة لأسباب عديدة شرحها الرئيس «حافظ الأسد» فى سوريا، وكان بين هذه الأسباب ضرورة أن يساعد على إنجاح حكومة حزب العمل برئاسة «شيمون بيريز» فى الانتخابات القادمة فى إسرائيل (خريف ١٩٩٦). وكان رأى الرئيس «الأسد» كما قاله لى بنفسه: «إن ما ينفع رابين أمام الناخب الإسرائيلى لا ينفعنى أمام المواطن السورى». وعلى أى حال فقد توقفت عملية السلام وإن مؤقتا، وفى الوقت نفسه كانت العواصف التى تهب على الشرق الأوسط قد قامت بدورها فى تعرية أوضاع اقتصادية واجتماعية مختلفة فتحت الباب لعاصفة التطرف الإسلامى، كما أن هذه العواصف ذهبت بفوائض مالية عربية كثيرة، وذهبت أيضا بتماسك أوطان عربية وباستقرار أنظمة حاكمة فيها.

وكان العراق ـ وبحكم الظروف ـ أكثر البلدان التى تعرضت لعملية التعرية أمام

الرياح، فقد أصبح البلد على حافة التقسيم بين «شيعة» فى الجنوب، و «سنة» فى الوسط، و «أكراد» فى الشمال. وفى هذا المناخ جاء حادث التجاء الفريق «حسين كامل» إلى الأردن، وبدا لوهلة أن فرصة جديدة تلوح فى الأفق، وحتى إذا كان الملك «حسين» لا يفكر فى استغلال هذه الفرصة، فإن بعض العناصر فى المنطقة عامة، وفى الأردن خاصة، بدأت تفكر فى أن الحل قد يكون عرشا هاشميا من جديد فى بغداد يجلس عليه الملك «حسين» هذه المرة.

وكان ظن البعض أن الولايات المتحدة لن تعارض فى استغلال هذه الفرصة لإسقاط نظام الرئيس «صدام حسين» من منطق أن الجامع الوحيد الذى يمكن أن يقبله «شيعة» العراق و «سنة» العراق و «أكراد» العراق قد يكون عرشا للهاشميين يتفقون عليه جميعا لاستحالة الاتفاق بينهم على واحد أو مجموعة منهم. فإذا قبلت الولايات المتحدة، فإن بقية أصدقائها فى المنطقة لا يعود أمامهم غير القبول.

وكان ظن البعض أن إسرائيل لن تعارض أيضا فى استغلال الفرصة، فإذا امتدت الولاية الهاشمية إلى بغداد بعد توقيع معاهد صلح بين الأردن وإسرائيل، فإن ذلك يسحب السلام إلى بغداد تلقائيا، ثم إن ذلك بدوره قد يجعل الملك «حسين» على استعداد لإعطاء الفلسطينيين دورا أكبر فى الأردن فى إطار كونفدرالى جديد.

وبدأت المنطقة لأسابيع متصلة تفور بتوقعات ونبوءات بعضها معقول وبعضها جامح.

وكان أن تفجرت عواصف جانبية جديدة، فقد تلاقت مصر وسوريا على معارضة أى تغيير فى الوضع الراهن - مصر لأنها تخشى من رسم خريطة جديدة للمنطقة فى غيابها تزيد من تهميش دورها - كما أن سوريا تخشى من أن يطوقها «السلام» من الشرق - فى بغداد - بعد أن طوقها من الجنوب فى القاهرة، ومن عمان، ومن غزة أيضا.

إضافة إلى أن بعض دول أوروبا الغربية - بريطانيا بالذات وإلى حد ما فرنسا، وبقدر ما تبقى لهما من نفوذ يتضاءل فى المنطقة - يراودها شعور بأن الملك «حسين» يضع كل رهاناته فى المستقبل على واشنطن، ومن شأن ذهابه إلى العراق أن يجعل الخسارة الأوروبية فى الشرق الأوسط كاملة، بينما هى الآن شبه كاملة!

ثم إن السعودية عاودتها حساسياتها القديمة تجاه الهاشميين عموما، وكذلك كثير من دول القبائل فى الخليج.

وزاد على ذلك أن كثيرين من العراقيين المعارضين لنظام الحكم فى بغداد ضايقهم

إلى أبعد حد أن يتحدث الجميع عن مستقبل وطنهم دون أن يكلف خاطره بسؤال رأيهم!

إن العواصف هدأت الآن بعض الشيء، ولكن أسباب عودتها إلى الاشتداد مازالت قائمة.

معارضة مصر وسوريا والسعودية أوجدت حالة تعبئة عربية عامة ضد أية مشروعات أردنية، على فرض أن الملك «حسين» لديه بالفعل خطة لمشروع.

وإسرائيل لا تبدو متحمسة، فقد لا تريد دولة عربية كبيرة إلى جوارها فى الشرق، كما أنه إذا كان الملك «حسين» مضمونا، فإن من بعده قد لا يكون كذلك، ويكفيها وجود مصر بجوارها فى الجنوب، مع ملاحظة أن الصلح المصرى ـ الإسرائيلى تواجهه عقبات سياسية واقتصادية ونفسية.

والولايات المتحدة تذكرت أن الملك «حسين» فى الستين من عمره، ثم هو رجل مريض بالسرطان وبسببه استؤصلت إحدى كليتيه، وولاية العرش الهاشمى بعده موضوع مناقشات مكشوفة فى عمان.

وربما كان السبب الباقى ـ وهو سبب بدهى ومهم ـ أن التقارير الأمريكية ذاتها لا تشير إلى أن نظام الرئيس «صدام حسين» على وشك السقوط فى بغداد.

وبذلك.. فإن كل الخطط معلقة فى الهواء، تنتظر حتى إشعار آخر!


LURIE
TIME INTERNATIONAL

٢٩ إبـريل ١٩٩٦
نظرة على الأوضاع فى السعودية

المملكة العربية السعودية بلد له أهمية خاصة، بحيث يصعب ترك الاهتمام بشئونه لأحوال أسرة واحدة هى «آل سعود»، أو ترك أمور مستقبله لمطلب إمبراطورية واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى صورة بالغة التبسيط، فإن المملكة هى موطن الأماكن المقدسة للمسلمين، ومن ثم، فإن ألف مليون مسلم لديهم سبب خاص يدعوهم إلى الاهتمام بهذا البلد ـ وفى الوقت نفسه، فإن هذا البلد هو أكبر منتج ومصدر للبترول، ومن ثم فإن ذلك يستدعى اهتمام كل القوى المشغولة بقضية الطاقة وهى الأداة المحركة فى صنع السلام وفى شن الحرب على السواء.

والسبب الذى يدعو كل الأطراف إلى الالتفات نحو السعودية فى هذه الأوقات بالذات، هو ما ظهر أخيرا من علامات.ودلائل تشير إلى وجود توترات وضغوط داخل هذا البلد، رغم محاولات التغطية السياسية والإعلامية على حقائقها، وهو أمر يكشف أن الأسرة المالكة هناك تواجه أزمة فى إدارة الواقع، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلة فى ضبط المستقبل.

وربما يضاعف من مخاطر ما يحيط بالسعودية أنها منذ نشأتها ـ فى العشرينات من هذا القرن ـ وإلى وقت قريب عاشت داخل أطر مختلفة من الأنظمة والتحالفات أعطتها نوعا من العزل الواقى ضد صدمات عصور جديدة كان يمكن أن تفرض على المملكة ضرورات تغيير لم تكن بمواريثها التقليدية مستعدة لها.

لكن هذه الأطر والأنظمة ولأسباب متعددة تآكلت أو تلاشت، وبهذا، فإن هذه المملكة المهمة دينيا واقتصاديا وجدت نفسها مكشوفة لحقائق وظروف تتفاقم تداعياتها.

☐ فى وقت من الأوقات ومع بداية تأسيس المملكة فى بدايات القرن الأولى كانت

الإمبراطورية البريطانية هي التي شجعت مؤسس المملكة «عبد العزيز آل سعود» - وهو شخصية أسطورية - ليبسط نفوذه على شبه الجزيرة العربية . وكان الملك في وقت من الأوقات يستعمل تعبيرا مؤداه أنه يعترف بقوتين : «الله في السماء والإنجليز على الأرض» - وذلك نص كلماته تقريبا ، والوصف يتفق مع المنطق الأبوي القبلي الذي جعله يسمى دولته باسم أسرته مباشرة ويجعل نفسه بتفسيره للقرآن (الكتاب المقدس للمسلمين) حكَما نهائيا في كل الحقوق دون حاجة إلى دستور أو قانون .

□ لكن الإمبراطورية البريطانية خذلت «الأمير الصحراوي» حين غربت الشمس عنها بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن الملك لم يغامر بالخروج في العراء لأنه خرج من الإطار البريطاني إلى الإطار الأمريكي ، حين تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة وحيوية وشباب إلى إرث الإمبراطوريتين القديمتين التقليديتين اللتين كانتا مسيطرتين في الشرق الأوسط (بريطانيا وفرنسا) .

□ ولكن الملك «عبد العزيز» كان يملك ذكاء فطريا أدرك معه أنه لا يستطيع - في ظروف الخمسينات والستينات ، والفوران الذي اجتاح العالم في تلك الفترة - أن يترك مملكته تظهر وكأنها مجرد امتياز نفط أمريكي ، وهكذا فإنه لجأ إلى وضع نفسه داخل أطر أنظمة غير إمبراطورية : دخل هو إلى نظام الجامعة العربية ، ثم شارك ابنه الأكبر وخليفته الملك «سعود» في مجموعة الدول غير المنحازة ، ثم كان على ابنه الثاني الملك «فيصل» أن يجرب بناء إطار أكثر اتساعا تحيط به المملكة نفسها وهو مؤتمر الدول الإسلامية ، ثم زادت على ذلك محاولة أخيرة هي تأسيس مجلس التعاون الخليجي ، وبه فإن المملكة تصورت نفسها قائدة لكل دول شبه الجزيرة العربية ماعدا اليمن ، وكلها دول غنية بموارد الطاقة وكانت إلى وقت قريب غنية بفوائض أموالها ، وظنت أن ذلك يعطيها نوعا من الهيبة والمكانة . . ثم الحماية .

□ والذي حدث أن هذه الأطر والتنظيمات المستجدة : من الجامعة العربية إلى مجموعة عدم الانحياز إلى تنظيم المؤتمر الإسلامي إلى مجلس التعاون الخليجي - تآكلت أو تلاشت ، ثم جاءت ظروف حرب الخليج الثانية لطرد العراق من الكويت ، وإذا النفوذ الإمبراطوري الأمريكي حقيقة واحدة عارية في المملكة ، وكان ذلك انكشافا خطيرا .



إن ذلك الانكشاف توافق مع ظاهرتين :

□ الأولى : أن أسرة الملك «عبد العزيز» ، أو الأسرة المالكة فى السعودية ، وبسبب زيجاته الكثيرة تخطت مبررها - فى التفسير الرسمى للملكة - من وسيلة لربط القبائل بشخص الملك عن طريق النسب ، لتصبح بسرعة الإنجاب قبيلة كاملة جديدة تزيد على سبعة آلاف من الأمراء أخوة وأبناء وأحفادا . . إلى آخره . ومن الطبيعى أن كل واحد من هؤلاء يعتبر نفسه صاحب حق مقدس فى جزء من السلطة فى المملكة ، وأهم من ذلك فى جزء من ثروتها المتضخمة بعوائد النفط . ومع تعدد فروع العائلة بصلات المصاهرة ، ثم بالمنافسة الإنسانية بين هذه الفروع ، فقد كان يمكن أن تنشأ مشاكل ضخمة . وكان الحل التوفيقى الذى ارتآه الملك «فيصل» هو أن يظل القرار السياسى مقصورا على الملك والقريبين منه ، وينشغل الباقون بعيدا . كان رأيه كما قاله لكل أفراد أسرته : أن «يبتعدوا عن السياسة حتى لا تكون فتنة ، ويتفرغ كل منهم للنشاط الخاص ، فهو أجلب للمنفعة» . وهكذا دخل الأمراء إلى مجالات المال والأعمال ، ومقاولات الإنشاء ، وصفقات الاستيراد من السلاح إلى العطور ، وكان أن تحولت نصيحة الملك إلى ترخيص ، وأفلت العيار !

والظاهرة الثانية : أن شعب المملكة استطاع أن يتجاوز أصوله البدوية والتجارية المتواضعة . ومع زيادة مطردة فى الخدمات بما فيها التعليم والصحة ومرافق البنية الأساسية ، وبحكم حركة تدفق الأموال ذاتها ، وبشىء من النيات الحسنة من جانب الحكم - نما هذا الشعب بطريقة مثيرة للاهتمام ، كما أن تضاريسه الطبقية والاجتماعية راحت تظهر وتكبر وتعطى نفسها وزنا مؤثرا يجعل وجودها محسوسا يوما بعد يوم .

وبالطبع فإن حركة التعليم وتدفق الثروة وما ترتب عليهما من حراك اجتماعى نشيط أدى إلى إيجاد طبقة متوسطة أتيحت لها الفرصة بالضرورة للاحتكاك بالعصر وبالعالم . وقد بدأت عناصر هذه الطبقة مع نموها تشعر بضغط طبقة الأمراء ونفوذهم المدعوم باسم الأسرة فى ميدان الأعمال والوظائف العليا . وأكثر من ذلك ، فإن هذه الطبقة بما حملته من مجموعات القيم وطموحات التقدم رأت لنفسها حقا فى سلطة الحكم بمطلب المشاركة فى صنع القرار السياسى .

وخلال حقبة الثمانينات ، فإن الاختلافات الناشئة عن كل هذه الأوضاع كان يمكن التغطية عليها بشلال الثروة المتدفقة من عوائد النفط ، وقد وصلت قوة هذا التدفق سنة ١٩٨١ إلى ١١٠ بلايين دولار سنويا ، مما سمح بموازنة للإنفاق العام السنوى قدرها ٢٠ بليون دولار سنويا ، وبالتوازى مع خطة للتنمية بمقدار ٢٠ بليون دولار ثانية ، هذا

فضلا عن الحصة المقررة للملك وفرعه المباشر من الأسرة وهى ٢٠ بليون دولار ثالثة تطبيقا لقاعدة فى الشريعة الإسلامية جرى تأويلها بحيث تسمح بذلك، وأخيرا فقد كان الباقى من دخل المملكة يتراكم فى احتياطى وصل فى بعض الأوقات إلى ١٦٠ بليون دولار. وفى هذه الظروف فرضت على المملكة مشتريات من السلاحين الأمريكى والأوروبى كان هدفها بالدرجة الأولى البحث عن أسواق مأمونة لسلاح لا يستعمل فى حرب كله، لكن بيعه يوفر كثيرا لضرورات البحث والتطوير فى أمريكا وأوروبا، وكانت هناك وفرة فى الثروة تكفى لهذه المطالب كلها.

لكن المشكلة أن ذلك الشلال من الثروة الذى كان كفيلا بالتغطية على أية تناقضات اجتماعية أو سياسية أو فكرية - توقف، سواء بانهيار أسعار النفط أو بتدهور قيمة الدولار. ومع قرب التسعينات كان دخل المملكة السنوى من النفط قد هبط من ١١٠ بلايين دولار إلى ٢١ بليون دولار، وهو مبلغ لم يكن كافيا لمطالب الميزانية الجارية فضلا عن ميزانية التنمية، ومخصصات الأسرة الحاكمة، وحقوق أمراء الوظائف والأعمال، ثم ذلك الفائض الذى كان يصل بعضه إلى طبقات الشعب السعودى بدءا من الطبقة المتوسطة الجديدة وإلى الطبقات الفقيرة فى الوديان البعيدة والصحارى الشاسعة، وفوق ذلك مشتريات السلاح لدعم الإنتاجين الأمريكى والأوروبى منها.

كانت عوامل الأزمة تتجمع وتتفاعل، وكانت الإشارات الدالة عليها تتمثل فى تواصل عجز الميزانية وفى انكماش الاحتياطيات المالية، وفى توقف خطط التنمية، وفى ظهور علامات للقلق الاجتماعى تمثلت فى تنامى الأصولية الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك فقد تبدت المخاطر الناجمة عن قاعدة وضعها مؤسس المملكة تتمثل فى أن يكون الحكم من بعده للأرشد من أبنائه، ثم أضيف إلى هذه القاعدة العامة فى عصر الملك «فيصل» تحديد يفسر الأرشد بأنه الابن المولود لأم من القبائل الكبرى دون حساب للأبناء الذين ولدوا للملك من زوجات غير قبيليات.

وكان مؤدى ذلك استثناء بعض أبناء الملك من حظ ولاية العرش، إلى جانب أن المؤهلين لولاية العرش - بهذه القاعدة أو بدونها - تجاوزوا جميعا سن الستين بل وتخطوا السبعينات من العمر، وهذا يستدعى ضرورة التوصل إلى قاعدة جديدة لتولى الملك، مع مصادفة أن الفرع القائم بالملك والحكم الآن ينتمى إلى أم واحدة من قبيلة «السديرى»، ومعنى وضع نظام جديد لوراثة العرش الآن أن الأمراء من فرع «السديرى» سوف تكون لهم سلطة نهائية على مستقبل المملكة، وذلك فى رأى بقية فروع الأسرة تحكم واحتكار يصعب قبولهما.

وفى تلك اللحظة الحرجة وقعت الظروف التى أدت إلى حرب الخليج الثانية، وما أدت إليه من انكشاف سياسى خطير تفاعل مع أزمة دستورية، اقتصادية، اجتماعية وفكرية أيضا، وبدأت الصراعات المكتومة تعبر عن نفسها بتقلصات والتهابات وأوجاع تتبدى أعراضها دون محاولة جديدة لعلاجها، إلا بالإفراط فى استعمال سلطة الدولة، إلى جانب التعسف فى استعمال السلطة الدينية المتمثلة فى المسئولية عن الأماكن الإسلامية المقدسة فى مكة والمدينة. وكما يحدث عادة، فإن الإفراط فى استعمال سلطة الدولة، والتعسف فى استعمال سلطة الدين، يؤديان إلى تفاقم الأزمات أكثر مما يوصلان إلى حلها.

إن الانكشاف الخطير فى أوضاع المملكة استمر عدة سنوات منذ حرب الخليج حتى الآن، وفى أجوائه فإن لعبة السلطة بين فروع الأسرة كان محتما أن تخرج من غرف القصور المغلقة فى الرياض والطائف وجدة، وتعكس آثارها فى التسابق على ولاءات القوى القبلية والمناطق الإدارية والمراجع الدينية، وحتى وزارات الحكومة، ثم تتمدد آثار السباق حتى تصل إلى أجهزة الإعلام، فإذا بعض الأمراء من الأسرة - ومن خارجها - يتحولون إلى ملاك وكالات أنباء، وناشرى صحف ومجلات، وأصحاب قنوات فضائية، تنشر وتصدر وتبث برامجها من خارج السعودية لكى تعطى نفسها حرية أكثر فى الحركة. ومن ذلك مثلا أن لندن أصبحت مقرا لثلاث مجموعات إعلامية، واحدة منها تابعة لأصهار الملك «فهد»، ومجموعة يرأس مجلس إدارتها أحد أبناء الأمير «سلمان» شقيق الملك «فهد»، وثالثة تابعة للأمير «خالد» ابن الأمير «سلطان» وزير الدفاع وشقيق آخر للملك «فهد» - وذلك بالإضافة إلى مجموعة من خارج الأسرة المالكة تملك قنوات فضائية تبث باللغة العربية من روما. وزاد على ذلك كله أن المال السعودى كانت له قوة نفاذ سياسى وإعلامى قادرة على فرض الكلام وعلى فرض الصمت أيضا على اتساع العالم العربى وخارجه كذلك.

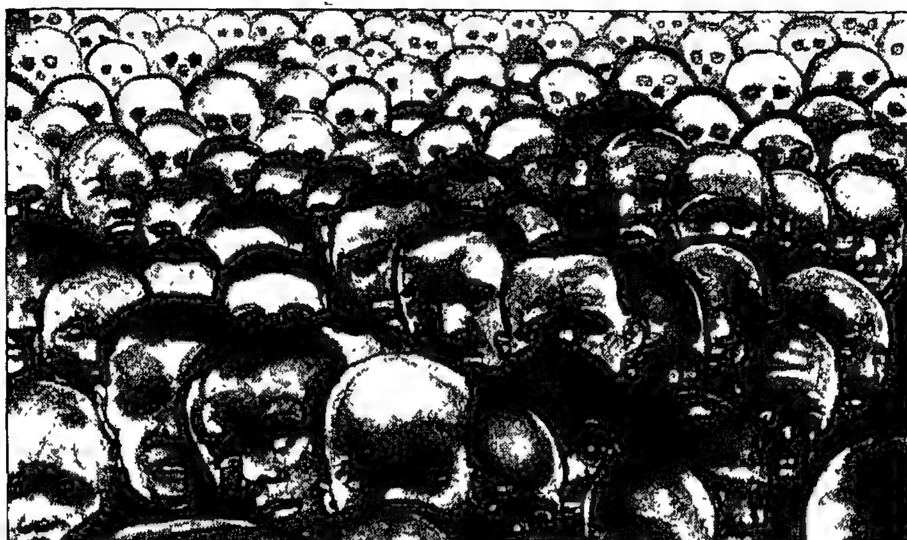
وكان الرأى العام السعودى قد دخل طرفا فاعلا فى التطورات عن طريق معارضة سياسية ومعارضة دينية قويتين لجأت عناصر منهما إلى الخارج، ثم عن طريق العنف الأصولى مما سبب حوادث دامية فى الداخل لفتت الأنظار. وكان لابد أن تلفت الأنظار إلى خطورة الأوضاع فى السعودية.

ثم حدث أخيرا أن أصيب الملك «فهد» بجلطة قرر معها الأطباء الأمريكيون أنه لن يعود قادرا على الحركة ومن ثم على الحكم. ولم يكن فى مقدور الملك أن يتنازل عن العرش ببساطة لأن ولى عهده الرسمى وأخاه غير الشقيق الأمير «عبدالله» ينتمى إلى فرع من الأسرة تمتد أمومته القبلية إلى شمال نجد (منطقة حايل)، فى حين تمتد الأمومة

القبلية للملك «فهد» إلى قبيلة «السديرى» فى الجنوب، ولم يكن الأمير «سلطان» الرجل الثانى فى ولاية العهد ليقبل بسهولة وهو الأخ الشقيق للملك من فرع «السديرى» أن ينتقل العرش إلى فرع آخر. وتدخلت الولايات المتحدة باقتراح حل توفيقى يقضى بأن يقوم الملك «فهد» بتفويض السلطة وليس بإخلاء العرش لأخيه غير الشقيق حتى تنجلى الأمور. وكانت النقطة الحساسة فى الأزمة أن الأمير «عبدالله» هو فى الوقت نفسه قائد الحرس الوطنى، فى حين أن الأمير «سلطان» هو فى الوقت نفسه أيضا، وزير الدفاع وقائد الجيش السعودى، وكلتا القوتين: الحرس الوطنى والجيش من أهم الأدوات فى لعبة السلطة.

إن هذا الحل الوسط لم يقدر له أن يستمر طويلا، فبعد ستة أسابيع بالضبط كان الملك يقوم من فراشه يكتب لولى عهده بما مؤداه «لقد شفيت وانتهى تفويضى لك»، ويرد عليه ولى العهد برارة بما ملخصه «الحمدلله على شفائك ولكنك لم تعطنى الفرصة لصنع أى شيء». ولم تكن صحة الملك جيدة، ولم تكن معنويات ولى العهد جيدة. فالملك لم يستطع أن يعود إلى تحمل مسئولياته، وولى العهد حمل نفسه وعائلته وأصدقاءه إلى إجازة صيد فى منطقة حفر الباطن، بينما راح الأمير سلطان وزير الدفاع يتنقل بين القواعد العسكرية فى مناطق المملكة الشاسعة. وتلك كلها شواهد أوضاع قلقة، فإذا أضيف إليها أجواء ما يجرى بجوار السعودية وحولها على امتداد شواطئ الخليج، لظهر أن الخطر ليس على بلد وحده له أهمية خاصة، وإنما على منطقة بأكملها لها قيمة خاصة وحساسة.

وفى انتظار أن تنجلى الأمور، فإن هذا البلد الحيوى للمسلمين وللعالم يعيش فى حالة قلق على موازين بالغة الدقة والحساسية تمتد على ساحة عريضة من أماكن مقدسة، وآبار نفط، وخزائن نصف خاوية، وولاءات متباينة، وصحف وقنوات فضائية، وقوات مسلحة موزعة الولاء، ثم سياسة أمريكية تتصور أنها تستطيع أن تمسك بصفارة الحكم فى المباراة وتضبط قواعد اللعبة، وهو أمر غير مؤكد.



١ يوليــو ١٩٩٦

الإمبراطوريات تدفع ضرائبها القديمة !

فى يوم من الأيام قال «كارل ماركس» كلمة شهيرة: «إن شبح الشيوعية يحوم حول أوروبا المهددة بالثورة». والآن - بعد قرابة قرن ونصف قرن - يقال إن شبح أوروبا هو الذى يحوم حول الشيوعية المنهارة بعد الثورة. لكن أوروبا لم تتخلص من كل أشباح الماضى، كما تخلصت من شبح الشيوعية، ولعل أكثر أشباح الماضى ظهورا اليوم هو شبح الإمبراطورية الذى لا يحوم حول غرب أوروبا فقط، وإنما حول الولايات المتحدة أيضا.

إن الإمبراطورية - فى أوروبا أو أمريكا الشمالية - لم تعد قائمة، على الأقل بالمعنى الذى عرفت به طوال عصور ماضية وحتى الخمسينات من هذا القرن العشرين - لكن أشباح ماضيها تعود الآن لكى تؤرق الذين ظنوا ذات يوم أن السيادة على العالم يمكن أن تنتهى، كما تنتهى أى تجارة يبين أنها تتجه من الربح إلى الخسارة، ويسارع أصحابها إلى إيقاف عملياتها، ثم يكون الأمل أن ذلك هو كل شىء، بلا مخاطر زائدة أو تكاليف باهظة أو ضرائب مؤجلة تعود لكى تطارد أرباحا سابقة ظن الذين حصلوا عليها أن حسابها نسى ودفاتره القديمة ضاعت.

لقد كنت أخيرا فى باريس ولندن، وكلتاهما صاحبة تجربة إمبراطورية سابقة. وفى باريس حضرت لقاء مع مجموعة من أحد عشر سفيرا فرنسيا سبقت لهم الخدمة فى عواصم عربية وإفريقية، وكانت شكواهم طوال الوقت من موضوع واحد هو وجود أعداد كبيرة من أبناء الشرق الأوسط وإفريقيا (أربعة ملايين تقريبا) فى فرنسا، بعضهم دخلها مهاجرين، وبعضهم لاجئين سياسيين، وبعضهم باحثين عن فرصة عمل، وبعضهم متسللين يقيمون فى البلاد دون إذن لسبب أو آخر. وكان قلق السفراء الفرنسيين راجعا إلى ما قالوا إنه تخوفهم من سريان عدوى الأصولية إلى فرنسا، وكان دليلهم عليه هو بعض العمليات الإرهابية التى وقعت فى باريس وحولها. وقد بدا أن

لدى السفراء الفرنسيين تخوفا أكبر لم يفصحوا عنه صراحة لكنه كان ضمنيا طوال اللقاء، وهو التخوف أولا من المجموعات الدخيلة التى يمكن أن تنحشر فى قلب المجتمع الفرنسى وهى مختلفة عنه فى كل شىء من الأصل العرقى إلى التكوين النفسى، والتخوف ثانيا من أن تكون هذه المجموعات حاملة لقيم وأفكار متباينة مع القيم والأفكار الفرنسية. وقد ألمح السفراء الفرنسيون ـ ودون تصريح مرة أخرى ـ إلى الإسلام والحجاب، وإلى الأصولية والإرهاب.

وفى لندن بعد باريس استمعت إلى أحاديث من النغمة نفسها وتقريبا بنفس الصوت، وكلها تشكو من كتلة سمراء وسوداء (خمسة ملايين) تضغط بوجودها على السكان الأصليين ـ تزاحمهم فى وطنهم وتؤثر على تركيبته أصلا ولونا ـ وإن كانت الإشارة الظاهرة مرة أخرى خطر الأصولية والإرهاب.

إننى قلت ـ ضمن ما قلت ـ فى العاصمتين الأوروبيتين إن ما يرونه ويشكون منه هو جزء من الضرائب المتأخرة على حساب الإمبراطورية. ذلك أن الإمبراطوريات الأوروبية جاءت إلى الشرق الأوسط وإفريقيا ـ وشبه القارة الهندية ـ فى مرحلة سابقة من التاريخ، وفى هذه الأقاليم لم تحاول هذه الإمبراطوريات نزح الثروة الوطنية لبلدان هذه المناطق فحسب، وإنما حاولت تفريغ الثقافات المحلية أو إضعافها حتى لا تكون سندا لأى مقاومة، ثم حاولت بعد ذلك ملء الفراغ الناشئ من التفريغ والإضعاف بشىء آخر يوجد الاستعداد ويؤصل القبول أو الصلة مع القوى الغالبة، ويوجد نوعا من الألفة والاعتماد ومصالح الأمن المترابطة.

بهذه الأحوال لم يكن مستغربا، بل كان منطقيا أنه حين انسحبت الجيوش الإمبراطورية من جنوب البحر الأبيض ـ ومن المحيط الهندى ـ عائدة إلى بلادها، فإن رحيلها لم يلبث أن لحقته موجات متلاحقة من رحيل المعتمدين عليها والمرتبطين بها والمتصلين فى أمنهم مع السادة السابقين ـ وكان رحيلا فى الاتجاه نفسه.

فى ذيل الإمبراطورية كانت أول موجة من المهاجرين إلى الشمال مقبولة، فقد ضمت أسرا حاكمة تعاونت مع الإمبراطوريات، واضطهدتها أو أخافتها النظم الوطنية التى قاومت الحكم الأجنبى وانتزعت استقلال أوطانها من قبضته. ثم تلتها موجة هجرة أخرى إلى الشمال من أصحاب مصالح وامتيازات أرادوا الهرب بها من النظم الوطنية الجديدة. والشعور بالاضطهاد نفسى، كما أن الخوف فى حد ذاته معد ينتقل من المضطهدين والخائفين لأسباب حقيقية إلى غيرهم حتى وإن لم تتأكد له أسباب حقيقية.

بعد موجة هجرة الحكام السابقين، وموجة أصحاب المصالح السابقين، توالت موجات أخرى، وكانت تقاليد الرحيل من الجنوب إلى الشمال قد أرست سوابقها. وتوالت موجات الهجرة فى الاتجاه نفسه وعلى الخطوط نفسها، ولكن طبيعة المهاجرين مع اتساعها تنوعت واختلفت، فلم تعد قاصرة على الشرائح العليا من البلدان الشرق أوسطية والإفريقية - وشبه القارة الهندية - التى تستطيع أن تتحرك فى يسر وسهولة فى مجتمعات الشمال الإمبراطورية، وإنما أصبحت من نوعيات أخرى. ولم تمض غير سنوات حتى استيقظ شمال أوروبا، فإذا فيه قرابة ثلاثين مليونا من أهل الجنوب، ساعدهم على البقاء فى البلاد التى ذهبوا إليها عنصران: احتياج الشمال إلى أيدى عاملة رخيصة خصوصا فى مجالات الخدمات التى يستنكف أصحاب البلاد الأصليون أن يقوموا بها - ثم تلك الألفة التى تصنعها اللغة (الإنجليزية فى حالة بريطانيا واللغة الفرنسية فى حالة فرنسا) حينما كانت الإمبراطوريتان حريصتين على نشر لغتيهما ضمن محاولاتهما للاحتواء بعد السيطرة.

إن ضخامة العدد لم تكن الصدمة الوحيدة للشمال، وإنما الصدمة التالية والأشد أن كل التناقضات الفكرية والاجتماعية والسياسية هاجرت هى الأخرى مع أصحابها، ثم وجدت لنفسها ميادين مفتوحة حينما اتسع العدد، وبدأت المشاكل، وتفاقمت إلى درجة أن بعضا من المعارك السياسية والثقافية والطبقية فى الأوطان الأصلية فى الجنوب أصبحت تحارب أكثر ضراوة فى المهاجر الجديدة فى الشمال. وكانت البداية بالكلام، وتطور الكلام إلى احتجاج، وتحول الاحتجاج إلى غضب وجدت دول شمال أوروبا نفسها طرفا فيه إما برغبتها فى ضبطه وإما برغبتها فى استخدامه لصالحها، وتعقدت الظروف خصوصا أن موجات الهجرة راحت تتدفق إلى الحد الذى قال لى فيه «كلود شيسون» حينما كان وزيرا لخارجية فرنسا: «إننا نرجو أن لا يجىء يوم نضطر فيه إلى وضع قوات فرنسا العسكرية كتفا إلى كتف على شواطىء بحرنا المشترك (البحر الأبيض) لكى نصد - حتى بالسلاح - موجات الهجرة من الجنوب»!

ولم يكن أحد يريد أن يعترف أن الإمبراطورية - على نحو ما - يجرى عقابها بأثر رجعى على مغامراتها القديمة.

إن تجربة الولايات المتحدة كانت شيئا مشابها مع اختلاف فى الظروف والملابسات التاريخية، ذلك أن تأسيس وإنشاء القوة الأمريكية - فى الحقب الأولى على الأقل - لم يحدثا على شكل غزوات عسكرية إلى الخارج فى طلب الأيدى العاملة الرخيصة، وإنما نشأ بشكل آخر أدى نفس النتيجة الإمبراطورية، والحاصل أن التجربة الأمريكية اشترت مواطنى إفريقيا عبيدا وأخذتهم إلى العالم الجديد لكى يحرثوا الأرض، ويشقوا

الطرق، ويمدوا خطوط السكك الحديدية، ويتحملوا مشقة أعمال البناء وغيرها من المشروعات الكبرى فى وقت لم تكن فيه الميكنة على نطاق واسع قد عرفت بعد بحيث تؤدى الآلات دورها فى العمل الشاق بدلا من عضلات الإنسان.

أى أن التجربة الإمبراطورية الأمريكية لم تمارس الاستغلال فى مراحل تكوينها الأولى بتوجيه الجيوش الغازية، وإنما مارسته بشراء قطعان العبيد القادرين على العمل.

إن حجم الإسهام الذى قامت به العبودية فى بناء القوة الاقتصادية الأمريكية هائل، والوقائع التاريخية تؤكد أن أمريكا جلبت ما يقرب من ثلاثين مليونا من زنوج إفريقيا أسروا فى ظروف مأساوية وغير إنسانية، وكان عليهم أن يعملوا وأجرهم هو مجرد إطعامهم وكسوتهم، أما حياتهم وقيمهم وأحلامهم، فقد كان عليهم أن ينسوها تماما فى العالم الجديد. وبالفعل نسوها ولم يتبق منها إلا مجرد إيقاعات غريزية تبدت فى ألوان من الموسيقى ذات طابع إفريقى، وقد بدأت حنينا مشحونا بالشجن، ثم تحولت إلى صخب تختلط فيه العصبية والغضب مع الحيوية المكبوتة مع الحرية الضائعة.

ينسى بعض الناس أيضا أن التجربة الأمريكية تأخرت جدا فى الاعتراف بحق العبيد القدامى فى حريتهم، فليس صحيحا مثلا ما هو شائع من أن تحرير العبيد كان هدف «أبراهام لينكولن» من الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة. والصحيح أن إعلان تحرير العبيد لم يجىء فى السنة الأولى من هذه الحرب الأهلية، وإنما جاء فى أواخر السنة الثانية وكان هدفه عسكريا أكثر منه إنسانيا، وهو حرمان الجنوب من قوة العضلات العاملة فى مزارعه ومنشآته ومشاريعه، على نحو ما تقوم به الجيوش الحديثة الآن حين تضرب بالطائرات والصواريخ مواقع إنتاج ومواصلات عدو لها تحاربه.

ورغم محاولات كثيرة، فإن الملونين فى الولايات المتحدة لم يحصلوا على حريتهم، ولا تزال قضية التمييز باللون من أهم المشاكل والعقد التى تواجه المجتمع الأمريكى وتساعد ضمن عوامل أخرى على فك تماسكه على النحو الذى تحدث عنه مؤرخ ممتاز من وزن «آرثر شليزنجر» فى كتابه الشهير «الولايات غير المتحدة الأمريكية»!

وقد حدث فى أمريكا نوع مما حدث فى أوروبا، فعبر المحيط أيضا انتقلت دعاوى الهوية الضائعة، والأصولية المقاتلة التى يظن كثيرون أنها تعطى أصحابها نوعا من الثقة بالنفس والكرامة، ومضت تمارس تفاعلاتها العنيفة والمعقدة.

إن ذلك زادت عليه أخيرا إضافة تبين أنها فوق الاحتمال، وتلك أن عناصر من المعارضة السياسية فى الشرق الأوسط وإفريقيا وشبه القارة الهندية، وجدت لنفسها بيئة ملائمة فى المهاجر الأوروبية. ففى عواصم مثل لندن وباريس مثلا مجتمعات مهاجرة

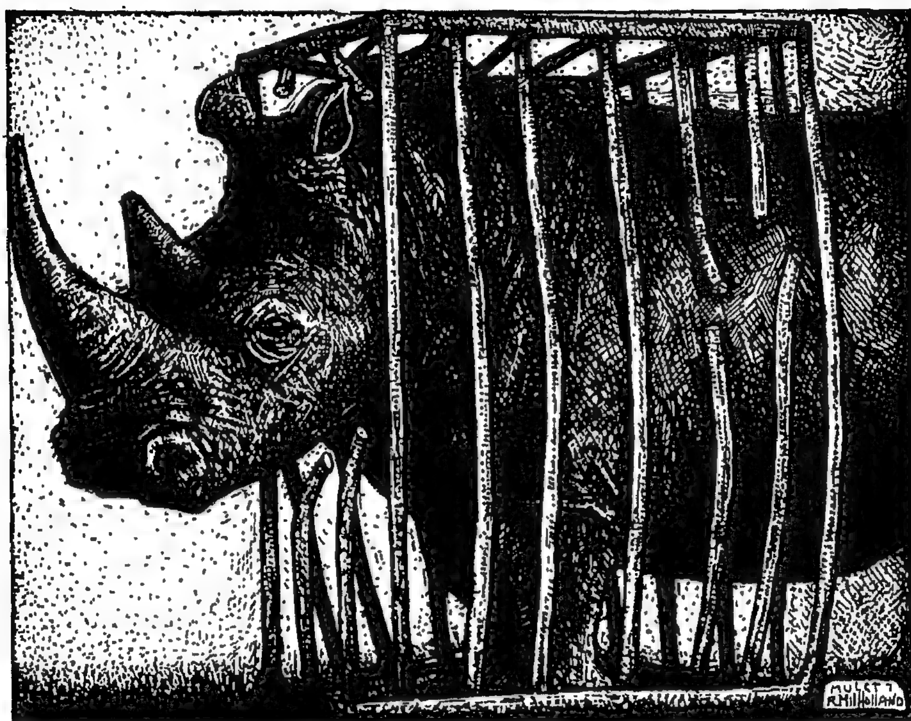
غاضبة ، وهناك فى الوقت نفسه نوع من ضمانات القانون ونوع من حرية الإعلام ليسا متوفرين فى الأوطان التى جاءت منها الهجرة .

وعلى سبيل المثال ، فإن وزير خارجية بريطانيا كان أخيرا فى الرياض ، والتقى بنائب الملك فى المملكة العربية السعودية ، ودامت المقابلة ساعة وخمس دقائق بالضبط . وفى هذه الفترة تحدث وزير الخارجية البريطانى لمدة خمس عشرة دقيقة وركز على مزايا السلاح البريطانى محاولا إقناع السعودية بشراء المزيد منه ، وتحدث نائب الملك السعودى لمدة خمسين دقيقة وقصر حديثه فقط على ضيق المملكة العربية السعودية بالمنشقين السعوديين الذين يعيشون فى لندن .

وأكثر من ذلك ، فإن نائب الملك السعودى قال لوزير الخارجية البريطانى إن السعودية سوف توقف كل مشترياتها من السلاح وأية مشتريات أخرى طالما المنشقون السعوديون يمارسون نشاطهم من بريطانيا . ثم كان أن حاولت الحكومة البريطانية طرد بعض المنشقين السعوديين من بلادها ، لكن هؤلاء استفادوا من ضمانات القانون وحصلوا عليها ، واستفادوا من حرية الإعلام وجعلوا صوتهم مسموعا . لكن عقودا ببلايين الدولارات معلقة فى الهواء تراها الحكومة البريطانية ولا تستطيع أن تحصل عليها .

وفى الوقت نفسه ، تقريبا كان زعيم أمة الإسلام فى الولايات المتحدة ـ وهو التنظيم الأكثر بروزا للزنوج الأمريكيين ، والذى سيَّر أخيرا تظاهرة المليون ـ وهو «لويس فرخان» ـ يقوم بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط ، وإذا المنطقة التى تشعر بالإحباط من السياسة الأمريكية المنحازة ضد العرب ـ توفر له تبرعات بعشرات وربما مئات ملايين الدولارات .

ومع أن الإدارة الأمريكية هددت كل من تبرعوا لـ «فرخان» بما يساعده على إثارة سخط الزنوج الأمريكيين وإقلاق راحة المجتمع الأمريكى ، فإن أشباح الماضى مازالت تواصل ظهورها المؤرق ، والإمبراطورية مازالت تدفع بعض ديونها القديمة .


MULCT 7
RHillHolland

٢ سبتمبر ١٩٩٦

أفكار كبيرة ونتائج هزيلة !

إذا كان الرأى قد استقر من قديم على أنه ليس هناك أقوى من فكرة جاء أوانها ، فلعلنا الآن نتفق على أنه ليس هناك أسوأ من فكرة جاء أوانها ولكن أصحابها لا يعرفون طريقا يصلون منه إلى تحقيقها . ولعل بعض أهم مشاكل العالم وأخطرها فى هذه اللحظة ناشئ من أفكار جاء وقتها ، لكنها عند التحقيق أفلتت من خيال أصحابها ومن إرادتهم ، وبالتالى فإن الفكرة تحولت من فعل إيجاد إلى فعل فوضى يسىء إلى الفكرة ذاتها ، ويجعل الهدف الذى تولدت من أجله فى حالة أسوأ بعدها عما كان عليه قبلها .

إن النتائج فى العالم كثيرة ، وهى تتبدى فى بعض مناطقه بأكثر مما تتبدى فى غيرها ربما بسبب الخبرة الأطول فى التعامل مع الأفكار ، أو ربما بسبب اتساع دائرة المشاركين فى هذا التعامل فى مواقع عنها فى مواقع أخرى ، وقد تكون هناك عوامل أخرى .

وعلى سبيل المثال أخيرا فى منطقة الشرق الأوسط ، فإن بلدا من أهم البلدان فيها ، وهو تركيا ، يواجه أزمة عنيفة تكاد تهدد وحدته وربما تقوده إلى حالة خطرة تظهر الآن بوادرها ، وأولها أن الجيش التركى قد يدعى إلى تولى السلطة أو أنه قد يأخذها فى يده بنفسه . وما لم يحدث تنبه كاف بالمراجعة والفهم ، فإن هذا البلد الذى يحتل مساحة آسيا الصغرى يمكن أن يدخل دوامة تؤثر على ما حوله من شرق أوروبا إلى غرب آسيا إلى الشرق الأوسط .

إن الأزمة فى تركيا لا يدل عليها انهيار ائتلاف أحزاب اليمين والوسط ، الذى نشأ بعد الانتخابات الأخيرة فى ربيع عام ١٩٩٦ ، وقد أظهرت أن حزب الرفاه الإسلامى خرج منها أكبر وأقوى الأحزاب - كما لا يدل عليها ذلك الصراع المسلح الجارى فى جنوب شرق تركيا ضد حزب العمال الكردى ، والذى استوجب قيام الجيش التركى بتسع حملات عسكرية واسعة نفذ بعضها بعمق داخل حدود العراق - وأخيرا لا تدل

عليها تلك السياسات التركية التى تتخبط فى علاقاتها مع جيرانها من اليونان إلى إيران ومن سوريا إلى إسرائيل .

ذلك أن تلك وغيرها عوارض أو مظاهر لأزمة أعمق بدأت فى حقيقة الأمر بفكرة جاء أوانها ولكن صاحبها وهو «كمال أتاتورك» ـ الذى يوصف بأنه منشئ تركيا الحديثة ـ لم يعرف طريقه إلى تنفيذها .

كانت الفكرة ، وهى صحيحة فى أوانها ، أن الخلافة العثمانية وصلت إلى طريق مسدود بعد الحرب العالمية الأولى وأن أعباء الإمبراطورية تجاوزت طاقة الدولة التركية ، ومن ثم فإن على تركيا أن تعطى نفسها بداية جديدة تتخلص بها من أثقال الماضى وتلحق بالقرن العشرين وهو ما زال بعد فى أوله والشواهد توحى بأن التفوق فيه لقيم الحضارة الأوروبية .

إن كمال أتاتورك بدأ فكرته عن التحديث بإلغاء الخلافة التى كانت تعطى للإمبراطورية العثمانية ولاية من نوع خاص على أرض الإسلام ، ورغم أن هذه الولاية الخاصة كانت تعطى تركيا ميزة كبرى ـ فإن تصرف «أتاتورك» بدا مفهوما . ثم قام «أتاتورك» بفصل الدين عن الدولة ، ورغم أن السلطة فى الإسلام بطبيعتها زمنية أى مدنية ـ فإن هذا أيضا كان مما يمكن فهمه بسبب الالتباس الذى أصاب مفهوم الخلافة الإسلامية عندما دخلت مرحلة الانهيار وحاولت تقوية سلطة الدولة بسلطان الدين . ولكن كمال «أتاتورك» تجاوز ذلك إلى محاولة جعل تركيا جزءا عضويا من أوروبا ، وهنا وقع كمال «أتاتورك» فى خطأين كبيرين :

الأول : هو وضع السياسة فى تناقض مع الجغرافيا ـ وهى حاكمة بأن الجزء الأكبر من تركيا آسيوى ـ وأحكام الجغرافيا لا تتقرر بقانون مهما كانت صرامة عقوباته .

والثانى : هو وضع السياسة فى تناقض مع التاريخ ـ والثقافة هى أهم آثاره ـ وليس فى مقدور أى كيان أن يغير ثقافته ويلتحق بثقافة أخرى لمجرد أن ذلك يبدو له أقرب إلى تصورات الحداثة .

إن «أتاتورك» التمس لتحقيق فكرته فى تجديد تركيا إجراءات من نوع لا يستطيع على وجه التأكيد أن يقف أمام أحكام الجغرافيا أو حقائق التاريخ والثقافة المتولدة عنها .

هكذا كان أول إجراءاته فرض كتابة اللغة التركية بحروف لاتينية بدلا من الحروف العربية لأن الأبجدية اللاتينية أوروبية تستطيع استيعاب الحضارة فى حين يعجز غيرها من الأبجديات ، ثم تلاه فرض أن تكون القبعة هى غطاء الرأس التركى بدلا من أى

شيء آخر بظن أن القبعة هي رمز « الأوربة » . وزاد «أتاتورك» على ذلك تعسفا فى علمانية الدولة فلم يكتف بمقولة فصل الدين عنها ، وإنما أضاف إلى ذلك التعرض للشعائر الدينية ذاتها بظن أنها قد تكون مظهرا من مظاهر التخلف الشرقى لا يريده فى تركيا الحديثة .

إن تحديث وطن يصعب أن يتم بمجرد استبدال الحروف العربية بحروف لاتينية ، أو بوضع القبعات على الرءوس ، أو بالحرب ضد الأديان بمصادرة الشعائر . والأصعب من ذلك أن «أتاتورك» أراد أن يحمى إصلاحاته بعد حياته بنص فى الدستور (مادته الثانية) - يعطى الجيش التركى حق التدخل لتولى سلطة الحكم إذا استشعر خروجا على الفكرة الأتاتوركية . وهكذا فإن «أتاتورك» لم يقم بتسطيح فكرة تحديث الدولة فحسب ، وإنما أضاف إلى ذلك عنصر عدم استقرار يرجع إلى وضع الجيش رقيبا على المجتمع والدولة مع حق التدخل بالدبابات من أجل الحروف اللاتينية والقبعة وفى مواجهة أداء الشعائر الدينية (وقد حدث ذلك ثلاث مرات حتى الآن ، وإذا تكرر مرة رابعة فى ظروف الانفلاتات الطائفية والعرقية والدينية الواقعة فى تركيا الآن ، فإن طريق الجيش قد يكون طريق الحرب الأهلية) .

إن فكرة أتاتورك لتحديث تركيا ، اصطدمت بعدم الفهم الكافى لحقيقة أن تجديد شباب أمة واستعادة حيويتها ، يكمنان فى قدرتها على استيعاب حقائق الجغرافيا والتاريخ ووضعهما على طريق يتسق مع ضرورات التجديد والتحديث ، بحيث لا يتصادم عقل هذه الأمة وثقافتها مع تطلعاتها ورؤى مستقبلها ، وبحيث لا يضيع هذا المستقبل بين موروث طبيعى وإنسانى يصعب إنكاره ، و «جديد» مستقبلى تكلف دبابات الجيش باستمرار فرضه .



إن العالم الذى يتابع الأزمة التركية هذه الأيام يتذكر قبلها أزمة أخرى من النوع نفسه ، كانت الفكرة فيها معقولة لكن أصحابها بدورهم لم يعرفوا طريقهم إليها ، وتلك هى تجربة «جورباتشوف» فى الاتحاد السوفيتى التى تحمل أوجه شبه مع تجربة «أتاتورك» قبله .

كانت التجربة السوفيتية فى بداية الثمانينات من هذا القرن قد وصلت بيقين إلى

طريق مسدود، وكانت فكرة التغيير قد وجدت زمانها وبدا كما لو أن «ميخائيل جورباتشوف» هو الرجل المهيأ تاريخيا لهذه الفكرة، ولعله كان مقتنعا بها فى أعماقه، لكنه - مثله مثل «أتاتورك» قبله - لم يكن يعرف طريقه إليها بوضوح. ومن الغريب أن سلفا له كان أكثر وضوحا فى رؤيته وهو «أندروبوف» الذى وصل إلى القمة فى الكرملين عقب عشرين سنة من الجمود والتراجع تحت حكم «بريجنيف». وأتذكر فى لقاء مع «أندروبوف» - الذى خلف «بريجنيف» فى سيادة الكرملين - أنه كان شديد الإحساس بضرورات التغيير فى الاتحاد السوفيتى، وكان رأيه أن الاتحاد السوفيتى يحتاج إلى عملية إعادة بناء اقتصادى تشمل بين ما تشمل انتقال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى مجال الإنتاج المدنى، ويكون ذلك طريق الاتحاد السوفيتى إلى عصر الثورة الصناعية الثالثة، وتكون الخطوة التالية عملية إصلاح سياسى شامل تنتهى به ديكتاتورية الحزب الشيوعى التى تجمدت وتحجرت، وبذلك ينفتح الطريق أمام التعددية السياسية وصولا إلى الديمقراطية. وكان «أندروبوف» يرى العملية صعبة وإنما ممكنة، كما أنها ضرورية بمطالب عصور متغيرة.

ومات «أندروبوف» ولحقت تصوراته بالمصير نفسه. ثم مات خلفه «تشرنينكو» الذى وصل إلى الحكم بدون أية تصورات. وجاء الدور على «ميخائيل جورباتشوف»، والتقى الرجل المهيأ مع الفكرة التى جاء أوانها، لكن تصورات «جورباتشوف» كانت أوسع من إدراكه وأكبر من إرادته.

جاء «جورباتشوف» والأوضاع الاقتصادية والسياسية فى الاتحاد السوفيتى على حافة الهاوية، وبدأ فطرح سياسة الـ «جلاسنوست» (حرية التعبير) وسياسة الـ «بريسترويكا» (إعادة البناء)، وكان ذلك معقولا لكن المشكلة أن الكلام كان منطقيا والعمل كان متعثرا. وبدأ الكيان السوفيتى الذى طال كبته ينهش دولته وينهش نفسه، ثم تحول النهش إلى نوع من الافتراس للمجتمع والدولة، وللثروة والفكرة - كله فى وقت واحد.

وانهار الاتحاد السوفيتى مثل بناء تداعت قوائمه، وكان المشهد مزيجا من المأساة والمهانة وما يزال.

وسقط «جورباتشوف» بين الحطام وكان مشهده بائسا وهو يحاول منافسة «يلتسين» فى انتخابات الرئاسة الأخيرة، فقد راحت جماهير الشعب الروسى تعامله باعتباره الرجل الذى هدم كل شىء ولم يستطع بناء أى شىء. والأسوأ من ذلك أن الحزب

الشيوعى الروسى عاد ليطرح نفسه برئاسة «زجانوف» على أساس أنه قادر على استعادة بعض التوازن لروسيا المنفلتة والخطرة على نفسها وعلى غيرها بعد أن عصفت بها فكرة لم يستطع أصحابها أن يجدوا سبيلا إلى تنفيذها.



إن أزمة الشرق الأوسط شهدت تجربة ثالثة لاحقة لتجربة «أتاتورك» وسابقة لتجربة «جورباتشوف»، وهى تجربة الرئيس «أنور السادات».

وفى حين كانت فكرة «أتاتورك» هى التحديث، وفى حين أن فكرة «جورباتشوف» كانت هى التغيير ـ فإن الرئيس «أنور السادات» رئيس مصر ـ النجم فى وقته ـ راودته فكرة السلام، وهى فكرة جاء أوانها فى الشرق الأوسط خصوصا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ ثم إنها فكرة نبيلة فى كل وقت وفى كل مكان ـ لكن الرئيس «السادات» لم تكن لديه وسيلة واضحة لتحقيق فكرته، وهكذا اندفع إلى مغامرة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الصراعات بين الشعوب، ذلك أنه قرر فى نهاية سنة ١٩٧٧ أن يركب طائرة من مطار فى مصر إلى مطار فى إسرائيل ظنا منه أن ذلك وحده يلغى صراع وحروب خمسين سنة دارت حول حقوق آمنت بها شعوب وأوطان، وحاربت طلبا لها أو دفاعا عنها، وكان وهمه ـ وقد عبر عنه مرات ـ أن نزوله فى القدس ـ مفاجأة على هذا النحو ـ سوف يكون بداية عهد جديد للسلام بمقدار ما، إن نزول الإنسان على القمر كان بداية عهد جديد فى غزو الفضاء. والغريب أن «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت، وقد كان هو الذى حصل على الجائزة الكبرى بذهاب الرئيس «السادات» إليه فى القدس ـ وجد ضروريا عليه استعادة الرئيس المصرى من أوهام السلام حين قال له: «والآن يجب أن نتحدث فى المشاكل الحقيقية. وعلينا أن نتذكر أن رواد الفضاء الذين وضعوا أقدامهم على سطح القمر عادوا بعد ذلك إلى الأرض ونزلوا إلى تضاريسها الواقعية».

والشاهد أن الذهاب إلى القدس لم يدخل بمنطقة الشرق الأوسط إلى عالم السلام، وإنما قاد إلى فوضى شاملة ماتزال منطقة الشرق الأوسط فى دوارها. وبين ظواهر

الدوار نمو ظاهرة الأصولية الإسلامية تقدم نفسها حبل نجاة لأمة دفعت إلى المنحدر بدون حذر ، والمشكلة أن هذه الأصولية نفسها لا تملك رؤية للمستقبل ، وكان رصيدها بقايا من الماضى وهى تريد أن تشد بالحبل إليه .

وبسبب سلام بلا أحجار أساس ، ومع أصولية بلا رؤى مستقبل ، فإن الشرق الأوسط الآن معلق على صخرة .

وهكذا من آسيا الصغرى إلى الاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط - أفكار جاء أوانها وهى بالتأكيد مطلوبة ، لكن غياب الوسائل أدى إلى ضياع الغايات ، ذلك أن فكرة التحديث ، وفكرة التجديد ، وفكرة السلام - يصعب تسطيحها ، ويصعب تركها للمصادفات ، ويصعب الطيران بها فوق الواقع !

أكتوبر ١٩٩٦

تركيا: تعليق سريع!

أعلنت الحكومة التركية أنها دفعت بقواتها المسلحة إلى احتلال شريط حدودى من الأرض العراقية لكى يكون حزاما أمنيا يساعدها على احتواء وتصفية نشاط حزب العمال الكردى الذى يقود شبه ثورة من أجل حقوق الأكراد فى تركيا، وذلك اقتداء بالمثل الذى فعلته إسرائيل حين أنشأت حزاما أمنيا على حدود لبنان بقصد احتواء وتصفية نشاط حزب الله الذى يقود المقاومة اللبنانية ضد إسرائيل.

إن التجربة لم تنجح فى الحالة الإسرائيلية، فالشريط الحدودى مع لبنان أثبت أنه فخ أكثر منه وقاية، وتريد إسرائيل بأى ثمن أن تتخلص منه إذا وجدت صفقة مقبولة مع لبنان، وربما أن هذا هو السبب الحقيقى وراء اقتراح إسرائيل الأخير عن «لبنان أولا»، وهو الاقتراح الذى رفضته سوريا ورفضه لبنان أيضا لأسباب كثيرة.

وأخشى أن محاولة تركيا تقليد إسرائيل فى محاولة الشريط الأمنى، سوف تصل إلى النتيجة نفسها، ولعل نتائجها بالنسبة لتركيا قد تكون أخطر مما هو الحال مع إسرائيل.

إن تركيا قوة مهمة فى الشرق الأوسط واستراتيجياته، ولاعب رئيسى فى سياساته وتوجهاته - لكن المشكلة أن تركيا قوة حائرة وسط جغرافيا معقدة، ولاعب حائر لا يعرف تاريخيا إلى أى فريق ينتمى وفى أى موقع يلعب. وفى ظروف طبيعية، فإن الحيرة لدى أى إنسان أو أى كيان - حتى فى حجم دولة - يمكن تأجيل البت فيها، ولكنه فى الأزمات الحادة - كما هو الحال فى الشرق الأوسط الآن - فإن الحيرتين الجغرافية والتاريخية وما قد يصدر على أساسهما من توجهات أو قرارات سياسية يمكن أن تدفع أصحابها إلى أكثر مما هو فى طاقة احتمالهم موضوعيا، ذلك أن كل كيان اجتماعى

وإنسانى له طاقة على الاحتمال، فإذا تعدتها الضغوط تمزق النسيج. وهذه بالضبط أزمة تركيا الآن، والخطر الذى يتهددها.

وبدون تعقيدات كثيرة، فإنه يمكن تلخيص الأزمة التركية فيما يلى:

١ - إن تركيا الحديثة هى وريثة الدولة العثمانية التى ظهرت فى القرن الخامس عشر، وأنشأت لأول مرة دولة تركية تحولت بسرعة إلى دولة للخلافة الإسلامية رضى بها العالم الإسلامى كله، خصوصا بعد فتح إستانبول. وفى ذلك الوقت تصورت شعوب إسلامية كثيرة - بالذات فى العالم العربى - أن القوة العثمانية هى الحامى لديار الإسلام من محاولات الاستعمار الأوروبى (المسيحى).

٢ - ومثل كل الإمبراطوريات فإن الخلافة العثمانية ضعفت، وظلت طوال القرن التاسع عشر غنيمة تنتظر من يرثها، وكان الإرث فى النهاية من نصيب بريطانيا وفرنسا فى التسويات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى. وفى أعقاب هذه الحرب مباشرة فقد ظهر بطل وطنى هو «كمال أتاتورك» الذى قبل بنهاية الإمبراطورية العثمانية، ولكنه تصور إمكانية إنقاذ تركيا نفسها فى شبه جزيرة الأناضول على شواطئ البحر الأسود، وعلى اتصال بالبحر الأبيض عبر مضيق البسفور إلى بحر مرمرة.

٣ - وكان الخطأ الذى وقع فيه أتاتورك، وهو خطأ فادح بالجغرافيا والتاريخ، أنه أراد إنشاء دولة أوروبية فى تركيا، بينما تركيا بالجغرافيا آسيوية فيما عدا رأس جسر صغيرا على الضفة الغربية - الأوروبية - للبسفور، كما أنه أراد إنشاء دولة علمانية فى تركيا، بينما حقيقة قيام دولة تركية قوية لأول مرة بواسطة العثمانيين أوجد امتزاجا بين الدين والوطنية يصعب فصله بقرار رغم تصور أتاتورك أنه يكفيه أن يجعل الجيش التركى مسئولا بالدستور عن بقاء تركيا أوروبية وبقاء تركيا علمانية.

٤ - إن التناقضات مع الجغرافيا والتاريخ، والمسئولية الخاصة التى أعطيت للجيش التركى، كانت سببا مباشرا فى دخول الجيش التركى إلى العمل السياسى الداخلى فى تركيا سواء بالانقلابات التى تكررت فى تركيا، أو بقيام مخابرات الجيش وقوات الأمن الخاصة فيه بالعمل المباشر فى حماية المستقبل الأوروبى والعلمانى للأمة التركية (!)، وذلك أمر أدى إلى مشاكل كثيرة فى الحياة المدنية التركية التى أصبحت تحت وصاية مؤسسة عسكرية لها سياساتها المعنية.

٥ ـ إن الأمة التركية ـ التى يحمل الجيش التركى مسئولية وحدتها ـ قضية معقدة، وإذا كان أتاتورك بهيبته وسلطته قد استطاع أن يغطى عليها، فإن الحقائق لها سلطان مستمر بعد أى فرد، وأبرز الحقائق هى :

إن تركيا ـ من ناحية ـ بلد من ستين مليون مسلم يوجد فيه ٧ مليون كردى (وكانوا وقت أتاتورك وإلى عهد قريب يسمونهم أتراك الجبال)، ومع أن الأكراد مسلمون، فإن لهم هوية قومية مختلفة يصعب إنكارها. ومن ناحية أخرى، فإن هؤلاء الستين مليون مسلم فى تركيا بينهم واحد وعشرون مليونا من الشيعة (معظمهم من العلويين) وهم أيضا مسلمون لكنهم يتبعون مذهبا يختلف عن المذهب السنى، الذى ساد فى تركيا منذ أيام الخلافة العثمانية.

٦ ـ إن هذه الخطوط الرئيسية التى تشير إلى تركيبة إنسانية معقدة تجعل فكرة الأمة فى تركيا فى حاجة إلى رعاية خاصة حتى لا تؤدى الاختلافات إلى انقسامات، فإذا أضيف إلى ذلك ما جاءت به حقائق التطور من تناقضات اجتماعية زادت حدتها، وأبرز دليل عليها هو الهجرة من الريف إلى المدن التى ينحشر فيها الآن ثلثا سكان تركيا (١٢ مليونا فى استانبول وحدها) ـ إذن فنحن أمام كتل إنسانية حرجة يصعب أن تعالج تناقضاتها بسلاح الجيش حتى وإن لجأ إلى إنشاء فرق تصفية تتولى معالجة أمر النشطين بين الجماعات السياسية أو العرقية أو الدينية.

٧ ـ إن الأزمة بدأت تزيد حدة نتيجة لعدة عوامل ظهرت أو طرأت فى الثمانينات :

□ إن تركيا وإن أصبحت عضوا فى حلف الأطلنطى عسكريا إلا أن أوروبا رفضت بإصرار أن تقبلها فى عضوية السوق الأوروبية، وذلك عن إدراك أكثر للجغرافيا والتاريخ، وذلك أدى إلى صدمة للحكومات التركية التى كانت مصرة على تجاهل الحقائق.

□ إن قيام الثورة الإسلامية فى إيران أدى إلى هزات فى تركيا خصوصا إذا أخذ فى الحسبان وجود تلك الكتلة الضخمة من الشيعة.

□ إن تدفق أموال النفط فى العالم العربى أغرى تركيا ـ بتشجيع من الولايات المتحدة ـ على أن تقترب بسرعة من العالم العربى، ولما كان معظم تدفق أموال النفط متوفرا لدى

دول عربية ذات طابع إسلامى (مثل السعودية) فإن التأثير الإسلامى السنى من البترول تداخل مع التأثير الإسلامى الشيعى من طهران وأديا إلى يقظة إسلامية مقاتلة .

□ ومع زيادة المطالب الاجتماعية المؤجلة ـ نتيجة إنكار الحقائق أوالتعسف فى علاج آثارها ـ فإن المدن التركية من إستانبول إلى أزمير ومن أضنه إلى بورصا بدأت تشهد قلاقل ، كما أن مناطق الجبال ا لجنوبية ومعظمها مجاور لإيران والعراق بدأت تشهد عمليات مقاومة مسلحة ضد النظام فى إستانبول .

٨ ـ وفى ظروف حرب الخليج فى أوائل التسعينات وصلت الأزمة ذروتها بعنصرين :

□ أدت مشاكل الهوية ـ متفاعلة مع الأزمات الاقتصادية ـ إلى زيادة فى نفوذ الأحزاب الدينية حتى إن حزب الرفاه الاجتماعى الإسلامى بقيادة نجم الدين أربكان أصبح أكبر الأحزاب السياسية .

□ وأدت حرب الخليج إلى دخول أمريكى سافر فى السياسة التركية جعل تهمة الخضوع للهيمنة الأمريكية لغما كامنا فى الأراضى التركية ، كما أدت الحرب أيضا إلى نزوح جماعى لقرابة مليون كردى من العراق فى اتجاه الحدود التركية ، وكان هؤلاء شحنة ساخنة تضاف إلى كتلة ملتهبة بالفعل فى جنوب تركيا ذاتها .

٩ ـ وبصرف النظر عن الوزارات ذات الطابع المدنى فى إستانبول فإن قيادة الجيش التركى هى الفاعل الأكبر فى السياسة . وكانت هذه القيادة هى التى توصلت إلى مساومة قلقة وغير مضمونة سمح بمقتضاها لزعيم حزب الرفاه الإسلامى أن يشكل وزارة لعله يكون أقدر على مواجهة التيار الإسلامى فى البلد ، ثم إن هذه القيادة هى التى توصلت إلى اتفاق تعاون إستراتيجى مع إسرائيل تشجعه الولايات المتحدة وتأمل فى أن يصبح قادرا على ضبط تفاعلات منطقة الشرق الأوسط بالتعاون مع بعض البلدان العربية كالأردن مثلا .

وفى هذا الإطار ، وبعد ضربات الصواريخ الأمريكية الأخيرة إلى العراق ، جاءت خطوة الاحتفاظ بشريط حدودى داخل الأراضى العراقية . وظنى أن ذلك لن يحل المشكلة الوطنية فى تركيا ولا المشكلة الدينية فى تركيا ، فالقضية أعمق . ثم إن تداعياتها فى الجوار مع روسيا ومع إيران ومع سوريا وحتى مع مصر مؤدية إلى مشاكل . وفى مرة من المرات التى كنت أزور فيها تركيا أعطيت حديثا لجريدة «حوريت» فى إستانبول

تحدثت فيه عن الحيرة التركية إزاء قضايا المصير والمستقبل، وفى مساء اليوم نفسه، تصادف أننى كنت ضيف عشاء فى قصر توب كابى سراى مع الجنرال كنعان إيفرين وهو يومها قائد الجيش والقائم بأعمال رئيس الدولة، وسألنى عما قلت فى حديثى الصحفى، وكان ردى: إن تركيا فى رأيى أشبه برجل يقف بإحدى ساقيه على قارة (آسيا) وبساقه الأخرى على قارة ثانية (أوروبا) وهو فى هذا الوضع شبه مصلوب، وببساطة فإن كل الأخطار عليه يمكن أن تتسرب وتتحرك بين ساقيه المفتوحتين فى وضع جامد!

ومايزال المشهد قائما حتى الآن.



U.N. Secretary General, BOUTROS BOUTROS-GHALI

٤ نوفمبر ١٩٩٦

بطرس غالى ونصيحة لرجل لم يطلبها

من أصعب المواقف أن يتطوع رجل بنصيحة لرجل آخر لم يطلبها منه، والأصعب أكثر إذا كانت هذه النصيحة متعارضة مع هواه وربما مصلحته كما يراها، وتصبح هذه الصعوبة بالغة إلى أقصى درجة إذا جاءت النصيحة فى ظرف معقد يتوقع فيه أى صديق من صديقه أن يقف بجانبه دون مساءلة، فإذا لم يستطع فعلى الأقل يبتعد.

وذلك ما أتمثله تماما وأنا أنصح بطرس بطرس غالى أن يعلن بغير تردد وبغير أسف أنه لا يريد ولن يقبل تجديد خدمته كأمين عام للأمم المتحدة لنصف فترة أخرى أو لفترة كاملة.

ولعلى أعترف أننى واحد من الذين أرضاهم إلى أبعد حد أن ينتخب بطرس بطرس غالى سكرتيرا عاما للأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٩١، وكان رضاى يعود إلى ثلاثة أسباب مباشرة:

أولها: أن بطرس غالى صديق شخصى وزميل عمل فى «جريدة الأهرام» لمدة ثمانى عشرة سنة.

والثانى: أننى سعدت بأن يتولى إفريقى مصرى ذلك المنصب.

والثالث: ـ وهو معقد بعض الشىء ـ أن بطرس غالى قبطى (مسيحى مصرى)، وكان اعتقادى قبل اختياره لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة أنه يستحق منصب وزير خارجية مصر فى إطار السياسات المصرية الراهنة. لكن ذلك المنصب أفلت منه بدعاوى واهية بينها أن تعيين قبطى وزيرا للخارجية من شأنه أن يثير ثائرة الأصوليين الإسلاميين فى هذه الظروف، وكان ذلك تخوفا مبالغا فيه فى ظنى، فالأقباط فى مصر مع صلابة عقيدتهم الدينية قبلوا وعاشوا وشاركوا فى صنع الإطار الحضارى العربى - وجوهره فى الكثير منه إسلامى، وهو أمر يعترف به كل المفكرين والقادة المسيحيين -

مضافا إلى ذلك أن بطرس غالى كان بالفعل وزير دولة للشئون الخارجية، والفارق بين ذلك المنصب ومنصب وزير الخارجية الكامل خيط رفيع. ولذلك فقد أسعدنى أن الرجل الذى لم يستطع ـ بدون ذنب ـ أن يصل إلى ما كان يريد فى بلاده، وصل ـ وباستحقاق ـ إلى أكثر مما تصور خارج بلاده.

إن بطرس غالى لم يكن يفكر فى منصب السكرتير العام للأمم المتحدة، وإن فكَّر فى مواقع دولية أخرى، ورشح نفسه لها بالفعل، مثل المدير العام لليونسكو، وسكرتير عام منظمة الوحدة الإفريقية، ولم يحالفه النجاح فى الحالتين. وكانت المصادفات وحدها هى التى وضعت اسمه عى قائمة المرشحين الأفارقة لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة.

وقد روى لى بطرس غالى بنفسه قصة المصادفة التى وقعت حينما كان يحضر اجتماعا لوزراء الخارجية الأفارقة الذين كلفوا بأن يختاروا مرشحا إفريقيا، بعد أن انتهى الرأى إلى أن الدور حل على إفريقيا فى تولى هذا المنصب، بعد أن تنقل طويلا بين أوروبا («تريجفى لى» من النرويج، و «داج همرشولد» من السويد، و «كورت فالدهايم» من النمسا) ـ وآسيا («يو ثانت» من بورما) ـ وأمريكا اللاتينية («بيريز دى كويلار» من شيلي).

روى لى بطرس غالى أن التوجيه الصادر إلى وزراء الخارجية الأفارقة من رؤساء دولهم، هو أن يرشحوا خمس شخصيات إفريقية لكى يختار منها مجلس الأمن ولا يكتفوا بترشيح شخصية واحدة، بحيث لا يسقط الحق الإفريقى فى المنصب إذا كان هناك مرشح وحيد وظهرت اعتراضات جدية عليه أثناء عملية التصويت. وفى اجتماع حضره الرئيس الزائيرى الجنرال «سيسى سيكو موبوتو» تم بالفعل اختيار خمس شخصيات إفريقية ليس بينهم اسم بطرس غالى، وفجأة التفت «موبوتو» ناحية بطرس غالى وسأله قائلا: «بيير (الاسم المختصر لبطرس وهو مرادف لـ: بيتر) ألا تفكر فى وضع اسمك على القائمة حتى وإن وصل عدد المرشحين الأفارقة إلى ستة؟!».

وفوجئ بطرس غالى، لكن المفاجأة لم تطغ على رؤيته للفرصة التى ظهرت أمامه على غير انتظار، وقد تردد لحظة قبل أن يقول لـ«موبوتو»: «إن تفويضه من حكومته لا يتسع لوضع اسمه على القائمة لكنه يظن أنها لن تمانع، وهو يطلب فرصة لكى يتصل برئيس الدولة المصرى حسنى مبارك ويستأذن منه». وبالفعل اتصل غالى من كينشاسا بالرئاسة فى القاهرة، ولم يستطع لظروف مختلفة أن يتحدث

للرئيس وأن يحصل على إذن صريح، لكنه قدر بعدها أنه لا ضرر من وضع اسمه على القائمة، فإذا وقع اعتراض من الرئيس المصرى لسبب أو لآخر أمكن له أن يطلب رفعه بلا حرج فيما بعد.

ولم يكن مبارك متحمسا بسبب تخوفه من عدم النجاح، ولم يكن يريد لشخصية مصرية أن تدخل فى منافسة دولية على هذا المستوى ثم تفشل فى الحصول على الأصوات. ولكن بطرس غالى نجح فى إقناع مبارك أن يسمح له أن يحاول وأن يساعده بخطابات شخصية يكتبها إلى عدد من الرؤساء الأفارقة والآسيويين وغيرهم. ثم بدأ بطرس غالى يدير - لأول مرة فى تاريخ السكرتارية العامة للأمم المتحدة - حملة انتخابات حقيقية وكاملة.

ومثل كل الحملات الانتخابية فقد كانت هناك اتفاقات وتحالفات وجبهات وتوازنات دقيقة، وكانت نقطة الحرج فى ذلك كله أن بطرس غالى بدا مرشحا للجبهة الفرانكفونية فى وقت كانت فرنسا فيه تحاول إعادة بعث هذه الكتلة الثقافية على أساس سياسى من جديد. ولم تكن الولايات المتحدة متحمسة لمرشح فرانكفونى فى مواجهة مرشحين أنجلو ساكسونيين، وإن كانوا من الأفارقة (مثل برنارد شيزيرو وزير مالية زيمبابوى، واولسوجون أدبا سونجو رئيس نيجيريا السابق). وزادت حدة المواقف حين أصبحت الدبلوماسية الفرنسية وغيرها من جهات السلطة فى فرنسا هى المتصدرة للدعوة لبطرس غالى، وكانت الدبلوماسية الأمريكية فى المقابل تقدم ثلاثة اعتراضات على بطرس غالى:

١ - إنه متقدم فى السن، عمره سبعون سنة وقت ترشيحه (من مواليد ١٩٢١).

٢ - إن السكرتير العام للأمم المتحدة يستحسن قياسا على السوابق أن يكون من بلدان ليست داخلة فى صراعات إقليمية حادة حولها - وذلك ليس حال مصر.

٣ - إن المرحلة القادمة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى (وحرب الخليج أيضا) تقتضى إعادة بعض الفاعلية للأمم المتحدة، وهذه مهمة تحتاج إلى خبرة إدارية أوسع مما يملكه بطرس غالى الذى قد يملك كأكاديمى سابق مزايا ذهنية ولكنه لا يملك بالتوازى تجربة إدارية كافية.

إن بطرس غالى كان محظوظا بالفعل، فقد نجح بتأثير عوامل متعددة أولها الجبهة الإفريقية التى رشحته بداية، ثم الجبهة الفرانكفونية التى وقفت وراءه بالكامل

لأسباب، ثم الجبهة العربية التى اعتبرته مرشحا عربيا، إلى جانب جبهة يهودية ذات تأثير نافذ اعتبرته الوزير المصرى الذى تحمس للذهاب للقدس سنة ١٩٧٧، فى حين استقال سلفه وتردد خلفه المختار فى قبول المنصب وتطوع هو لمهام السلام العربى ـ الإسرائيلى. وكان بطرس غالى يقدم نفسه فى صيغة ملائمة لكل الأطراف قائلا: إنه مسيحى، من بلد إسلامى، ومتزوج من يهودية.

ثم بدأت لعبة الأصوات المعقدة فى اقتراعات مجلس الأمن ومعها محاولات الإسقاط والإنجاح، ووسط المناورات ذات المقاصد المتعارضة نجح بطرس غالى لأن عددا أكثر من اللازم وبغير تنسيق أعطاه أصواته لإبطال ترشيح آخرين، وإذا هو الفائز فى اقتراع ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بين ثلاثة عشر مرشحا.

وبعد فوزه المفاجئ ـ حتى له هو شخصيا ـ فإن بطرس غالى بذكائه ومرونته أدرك أن معركته الأولى أن يكسب ثقة واشنطن، وهكذا فإنه تعهد رسميا بأن تكون ولايته مدة واحدة، أى خمس سنوات، لا يطلب بعدها التجديد اعترافا منه بتقدم السن، وكذلك فإن تقريره الأول كسكرتير عام للأمم المتحدة، وهو التقرير الشهير الذى صدر بتاريخ ٣١ يناير ١٩٩٢ بعنوان «أجندة للسلام» وحمل تعبيرات جديدة، مثل منع المنازعات وإدارة المنازعات والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وغيرها، كان مكتوبا فى إدارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية الأمريكية. إضافة إلى أن بطرس غالى كان حريصا وقادرا على المحافظة على توازنات القوة فى الأمم المتحدة.

ومن ناحية أصبحت الأمم المتحدة غطاء للولايات المتحدة، حين أرادت: فى الدخول إلى الصومال والخروج منه ـ فى الذهاب إلى هايتى والعودة منها ـ فى إبقاء العقوبات على العراق أو ضبط هذه العقوبات بآليات من نوع اتفاقية «النفط مقابل الغذاء».

وفى ناحية أخرى كان لأوروبا الغربية ـ بدورها ـ ما أرادت، وبينه دخول البوسنة كقوات للأمم المتحدة، ثم تحولها قوات للمجموعة الأوروبية، ثم تحولها مرة ثالثة قوات لحلف الأطلنطى. وفى أكثر المشاكل حساسية، فإن بطرس غالى استطاع أن يرضى أشد الأعداء. وحتى فى موضوع مثل مذبحة «قانا» فى جنوب لبنان فى شهر إبريل ١٩٩٦، فإن التقرير النهائى للأمم المتحدة عن المذبحة لم ينشر بكامله رسميا، وكان ما أذيع منه هو ما دعا الحال إليه بعدما تسربت أجزاء منه إلى بعض الصحف الأوروبية لأن رئيس لجنة التحقيق كان هولنديا. وكانت واشنطن راضية للتعتيم على بعض الفقرات، وفى الوقت نفسه، كانت الصحافة العربية تكيل المديح لبطرس غالى لأن التقرير أذيع.

لكن المشكلة فى إرضاء كل الأقوياء وكل الأطراف فى الوقت نفسه أنها حركة خطرة معرضة للمفاجآت، وهذا ما حدث حين بدأت فرنسا تحاول أن تجد لنفسها دورا أوسع بكثير من حدود وزنها فى مجتمع الدول، وقد ظهر ذلك فى شمال إفريقيا وفى الشرق الأوسط، كما ظهر فى البلقان.

وكانت المشاكل تتعقد، وكان الصراع الخفى للقوى أكثر من احتمال رجل واحد مهما كانت مرونته. وعندما قضى السكرتير العام الجديد نصف مدة ولايته بدأ الحديث كالعادة عن مد الولاية أو عن انتخاب أمين عام جديد.

وتبدت المعارضة الأمريكية صريحة واستعمل فيها تعهد بطرس غالى ألا يعيد ترشيح نفسه. ثم طرأت محاولة الحلول الوسط، وفيها ما عرضه «وارين كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكى عن اقتراح بمد خدمة غالى لسنة أو سنتين إضافيتين حتى لا تكون إهانة له أن يكون أول سكرتير عام للأمم المتحدة فى تاريخها كلها يقضى فى السكرتارية مدة واحدة.

وهنا وقع الخطأ الأكبر فى الحسابات، فقد أعلن غالى ترشيح نفسه على مسئوليته، وكشفت الولايات المتحدة معارضتها له صراحة، وخرج الأمر من نطاق الدبلوماسية السرية إلى الدبلوماسية العلنية، وتحول إلى مادة فى الإعلام الدولى بحملات وحملات مضادة بما يشكل موقفا مزعجا لكل الأطراف، وأولهم الأمم المتحدة نفسها فكرة وميثاقا وتنظيما. وربما كانت أكبر شهادة لكفاءة بطرس غالى أن معارضة واشنطن لترشيحه مرة ثانية وجدت تأييدا من أكبر الكتاب اليهود فى أمريكا، كما وجدت فى العالم من يعتبرها قضية قومية!

لكن الإصرار الأمريكى على مرشح آخر راح يزيد، وفى مواجهته ظهر إلحاح فرنسى - وإلى حد ما أوروبى - على التجديد ولو جزئيا لغالى، وأصبح الموقف غليظا فى أحسن الأحوال.

وهنا تجىء مسئولية كل الذين يحرصون على الأمم المتحدة، ويحرصون فى الوقت نفسه على بطرس غالى، ذلك أنه وحده يستطيع أن يتدارك الأزمة لكى لا تسوء أكثر مما هى سيئة.

وفى ظنى أن الأكرم والأسلم أن يعلن بطرس غالى بنفسه أنه لا يسعى ولن يقبل ترشيح نفسه مرة أخرى لسكرتارية الأمم المتحدة.

وأسبابى فيما أقول به من رأى - سببان :

□ أولهما : أنه إذا استطاع بطرس غالى أن يفرض نفسه رغم معارضة الولايات المتحدة ، فالنتيجة أن الأمم المتحدة نفسها سوف تصبح مشلولة بخلاف بين أمانتها العامة وبين القوة التى أخذت على نفسها بحقائق الأشياء الواقعة - مهما كانت مؤقتة - مسئولية إدارة النظام الدولى الراهن .

□ والثانى : أنه إذا استطاع بطرس غالى أن يحصل على موافقة الولايات المتحدة، فإن ذلك سوف يكون ضريبة باهظة تدفعها المنظمة الدولية فى وقت يحتاج العالم إلى فاعلية هذه المنظمة .

فى الحالة الأولى : يحرج الأمم المتحدة بالخلاف وربما الصدام مع واشنطن .

وفى الحالة الثانية : يحرج منصبه بالمساومة وربما الارتهان لواشنطن .

وقد يستطيع بطرس غالى كخدمة أخيرة للمجتمع الدولى ، أن يعلن للعالم فى تقرير صريح خلاصة تجربته وتقييمه لعمل الأمم المتحدة ، وما يمكن أن يكون عليه دورها فى قرن قادم ، ولكى لا تصبح المنظمة الدولية كتلة مترهلة من الشحم تجثم على صدر هذا المجتمع الدولى ، أو مطرقة من الحديد فى يد دولة واحدة تنزل بها على رأسه . وتلك مهمة أبقى وأهم من أى منصب !


★ WHITE HOUSE COFFEES ★
GOOD TO THE LAST BUCK
$

١٧ فبراير ١٩٩٧

أموال تلعب فى السياسة !

مع مدة رئاسية جديدة لـ «بيل كلينتون» تبدأ يوم ٢٠ يناير ١٩٩٧ - تخيم على المكتب البيضاوى سحب من الشكوك يصعب على أى مراقب أن يتصور أنها سوف تنزاح ببساطة. ذلك أن الأيام الأخيرة من الحملة شهدت وسمعت وقائع وتفاصيل كثيرة عن تصرفات وقضايا تلقى بظلال كئيبة على النظام السياسى الأمريكى كله خصوصا عند قمته فى البيت الأبيض. وإذا كانت هذه الظلال لم تؤثر بالقدر الكافى على صناديق الاقتراع، فليس هناك ما دل على أن الأمور تعتبر منتهية عند هذا الحد، وذلك لأن بعض التصرفات والقضايا موضع تحقيقات برلمانية وقضائية مثل «وايت ووتر» و«ترافل جيت».

وبعضها معلق فى انتظار البت فيه مثل قضية «بولا جونز» التى اتهمت الرئيس الأمريكى بالتحرش جنسيا بها، وقدعلقت هذه القضية خلال الرئاسة الأولى بدفع من محامى «كلينتون»، وربما لا تتكرر هذه المعجزة بسهولة فى الرئاسة الثانية.

وبعضها على وشك أن يقتحم طريقه إلى الساحة السياسية، وربما للمساءلة القانونية مثل القضية المتفجرة للأموال المتدفقة خصوصا من الخارج على الحملات الانتخابية الرئاسية، وهذه قضية لها حساسية خاصة، لأنها فى المحصلة النهائية تعنى أن القرار الرئاسى الأمريكى يمكن أن يكون مطروحا فى السوق، معرضا لإغراءاته، مفتوحا لانحرافاته. وهذه قضية بالغة الخطورة.

ولقد نشرت بالفعل أرقام مثيرة عن تبرعات أوروبية لحملة انتخابات «كلينتون» و «دول»، وأكثرها بالطبع كان لحملة «كلينتون».

وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فقد نشرت التبرعات التالية من الشركات البريطانية وحدها ـ وهى موجهة إلى حملة «كلينتون» :

ب . ا . ت للصناعات ٧٣٠,٠٠٠ دولار جلاكسو ويلكوم ٦٨٠ ألف دولار برايس ووتر هاوس ٣٩٠,٠٠٠ ب ب ٣١٥ زنيكا ٢٣٠,٠٠٠ .

ونشرت كذلك بالفعل أرقام ـ ليست أقل إثارة ـ عن تبرعات آسيوية (أكثر من عشرة ملايين دولار) كان أشهرها تلك التى قدمتها مجموعة مالية أندونيسية (أكثر من مليون دولار) إعترف الرئيس «كلينتون» أنه قابل رئيسها جيمس ريادى أكثر من مرة فى مكتبه الرسمى وناقش معه شئونا تخص السياسة الأمريكية فى كثير من المناطق الآسيوية القريبة والمحيطة بأندونيسيا .

لكن الملاحظ أن كل ما أثير ونشر عن هذه التبرعات الخارجية للحملات الانتخابية الأمريكية لم يقترب بالتحديد من العالم العربى، وهو منطقة باستعدادها وظروفها وطبائع فهم بعض الأطراف فيها للعلاقات الدولية ـ قابلة للدفع وقادرة عليه، وأكثر من ذلك راغبة فيه لأنها تتصوره وسيلتها المفضلة لشراء النفوذ والتأثير على القرار الأمريكى . ومن سوء الحظ أن تصرفات بعض الساسة الأمريكيين تشجعها على ذلك!



إننى سوف أشير إلى تجربة شخصية مباشرة عشتها بنفسى ذات يوم من ربيع سنة ١٩٧٢، ووقتها كان الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» يرشح نفسه لمدة رئاسة ثانية . ودعانى الرئيس «أنور السادات» ـ وكنت يومها من أقرب الناس إليه ـ إلى مقابلته فى بيته، وقال لى بلهجة درامية «إنه يريد أن يتحدث معى فى أمر شديد السرية» . ومبالغة فى دراما السرية، فقد أخذنى الرئيس «السادات» إلى ركن فى حديقة بيته أقيم فيه كشك صغير كان يجلس فيه لشرب الشاى .

وبدأ الرئيس «السادات» فأشار إلى التعقيدات المحيطة بأزمة الشرق الأوسط بسبب الانحياز الأمريكى الكامل لإسرائيل، ثم أرجع الرئيس «السادات» جزءا من هذا

الانحياز إلى «التبرعات التى يقدمها اللوبى الصهيونى لمرشحى الرئاسة ومرشحى الكونجرس»، ثم وصل فى نهاية عرض طويل بعض الشىء إلى القول بأنه يتعين علينا الآن «أن نفعل مثلما يفعل «اليهود» ـ هكذا قال.

إن دهشتى زادت عندما وصل الرئيس «السادات» إلى هذه النقطة، وسألته: كيف؟ ومضى يقول ما ملخصه: «إن الفكرة فى الأصل لم تنشأ عنده مع أنها خطرت بباله أحيانا. وإنما نشأت الفكرة ـ طبقا لرواية الرئيس ـ فى الرياض عاصمة السعودية، وقد عرضها عليه فى النهاية الملك «فيصل» ـ ملك السعودية وقتها ـ طالبا رأيه وطالبا أيضا مساهمة الحكومة المصرية عمليا فيها».

واستطرد الرئيس «السادات» قائلا ما مؤداه «إنهم (لم يحدد من «هم»؟!) علموا أن الحملة الانتخابية للرئيس نيكسون فى أشد الحاجة إلى ١٢ مليون دولار، واقترحوا أن يدفعها العرب سرا له، وإذا نجح نيكسون فى الانتخابات فإنه بالتأكيد لن ينسى هؤلاء الذين ساعدوه على النجاح ولن ينسى قضاياهم»!

ثم أضاف الرئيس «السادات» أن الملك «فيصل» أبلغه أن السعودية على استعداد لأن تدفع خمسة ملايين دولار تضاف إليها خمسة ملايين دولار أخرى من الكويت، ثم يكون على مصر توصيل المبلغ إلى الحد المطلوب، بإضافة مليونين لكى يصل المجموع إلى ١٢ مليون دولار، ثم إن الملك فيصل أظهر أنه كان فى إمكان السعودية والكويت دفع المبلغ كله دون مساهمة من مصر، وهم يعرفون ظروفها الاقتصادية فى وقت الاستعداد لحرب قادمة (وقعت فعلا فى أكتوبر ١٩٧٣) ـ لكنهم رأوا أن مشاركة مصر بأى نصيب هو الذى يعطيها تأثيرا مباشرا على الرئيس الأمريكى»!

إننى أعترف أننى وقتها استهولت الموضوع وقلت للرئيس «السادات» إن هذه مسألة صعبة، ومع أنى أعرف أن الحملات الانتخابية الأمريكية مفتوحة للتبرعات، فإن فهمى يستطيع أن يتصور تبرعات أفراد بميولهم السياسية أو بتوجيه جماعة ضغط مثل الحركة الصهيونية، كما أستطيع أن أتصور تبرعات شركات لها سلع مطروحة فى الأسواق من زجاجات الكوكاكولا إلى صواريخ هوك ـ لكنى أسمع منه هذه المرة شيئا مختلفا، فهو يتكلم عن تبرعات فى الحملات الانتخابية الأمريكية تقدمها نظم وحكومات!

وأظهرت تحفظى للرئيس «السادات»، ووصلت إلى أن سألته عن الطريقة التى

يمكن بها إدخال هذه التبرعات فى حساب الحملات الانتخابية التى يفترض أنها معلنة، وحتى إذا لم تكن معلنة، فإن أخبارها معرضة للتسرب، وكل شىء فى واشنطن يتسرب.

وفوجئت بالرئيس «السادات» يقول لى «إنه فى هذه المرة لن يكون الأمر قابلا للتسرب لأن المبلغ سوف يعطى - طبقا للترتيب المقرر - للرئيس نيكسون شخصيا ومباشرة». وسألته ودهشتى تزداد: كيف؟ وكان رده «أن عدنان خاشقجى (واحد من أشهر تجار السلاح فى العالم العربى) له صلات قوية فى واشنطن وسوف يأخذ المبلغ فى حقيبة وسوف يسلم الحقيبة لنيكسون شخصيا».

وكان رأيى الذى أبديته للرئيس «السادات» وقتها «أن هذه لعبة خطرة وأفضل أن تبقى مصر بعيدة عنها، وإذا كانت السعودية والكويت مقتنعتين بها فمن حقهما المضى فيها». وبعد مناقشة طويلة مال الرئيس «السادات» إلى رأيى، لكنه عاد بعد أسابيع يتهمنى بأننى تسببت فى ضياع فرصة مهمة، ذلك أن الموضوع تم تنفيذه فعلا، وأن خاشقجى أرسل له خطابا شخصيا على الورق الرسمى للبيت الأبيض، حيث قضى عطلة نهاية الأسبوع. وأرانى الرئيس «السادات» بالفعل هذا الخطاب وكان على الورق الرسمى للبيت الأبيض، ولم يكن فيه شىء محدد بالطبع وإنما كان رسالة ود وتحية قصد بها تاجر السلاح المشهور فى الغالب إثبات وجوده ضيفا فى البيت الأبيض بكل ما يمكن أن يثيره ذلك لدى الرئيس «السادات» من تصورات أهمها أن العملية تنفذت بنجاح!



منذ ذلك الوقت رحت أسمع تفصيلات كثيرة عن تبرعات عربية بعشرات ومئات الملايين من الدولارات لأسباب سياسية وانتخابية أمريكية.

سمعت بالطبع عن الأموال العربية التى قدمت للسياسة الأمريكية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية لزعزعة أنظمة معادية للولايات المتحدة فى الصومال وأنجولا، وفى نيكاراجوا وسان سلفادور.

وسمعت بالطبع عن أموال عربية وضعت تحت تصرف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لعمليات استنزاف الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، ولم تصل هذه إلى مئات الملايين فقط، ولكنها جاوزت البليون!

وربما كان الأخطر هو ما سمعناه جميعا عن مبالغ سلمت فى المكتب البيضاوى، ومن ذلك مبلغ ثلاثين مليون دولار قرر «روبرت ماكفرلين» مستشار الأمن القومى للرئيس «رونالد ريجان» فى مذكراته أنه طلبها نيابة عن رئيسه من الأمير «بندر» سفير المملكة العربية السعودية فى واشنطن (وهو ابن الأمير «سلطان» وزير الدفاع)، وبالفعل فإن الملك «فهد» فى زيارة لاحقة للبيت الأبيض ترك المبلغ لـ «رونالد ريجان» فى مكتبه لكى يصرف منه على بعض العمليات الخفية التى يريد تنفيذها، والتى لا يحتمل أن توافق لجنة المخابرات الخاصة فى الكونجرس على اعتمادات لها، كما أن الرئيس يفضل أن لا يعرف بها أحد فى الكونجرس من الأصل والأساس!

لكن الكلام المسموع فى العالم العربى لم يكن يتوقف عند المبالغ المطلوبة للسياسة الأمريكية، وإنما كان يمتد بعد ذلك إلى المبالغ المدفوعة للحملات الانتخابية الأمريكية. وبتجارب الماضى المباشر وبشواهد الحاضر المسموعة، وأخشى أن أقول والمؤكدة، فإن المسألة أصبحت ظاهرة خطيرة، ولعلها تفاقمت أكثر بعد حرب الخليج الثانية، ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت الضامن المباشر لأمن ممالك وسلطنات وإمارات الخليج، وأكثر من ذلك فإن بعض الحكام العرب جرى تشجيعهم على تصور أن السياسة الأمريكية فى عداء دموى و «ثأر قبلى» مع «صدام حسين» إلى النهاية، وربما كان ذلك صحيحا من ناحية سياسية، لكن الصورة فى الخليج العربى أصبحت بالفعل غريبة، وبدا «كلينتون» و «بوش»، وحتى «بيكر» و «كريستوفر»، وكأنهم تحولوا إلى «مشايخ قبائل» مصممين على الأخذ بالثأر من «صدام حسين» مهما طال الزمن وبعدت المسافات!

وإذا صح ما هو متواتر فى العالم العربى - وجزء منه بالتأكيد صحيح - فإن الحملة الانتخابية للرئاسة والكونجرس سنة ١٩٩٢ والحملة الانتخابية للرئاسة والكونجرس سنة ١٩٩٦ حصلتا على تبرعات عربية سرية على نطاق لا يخطر على بال.

وإذا تذكرنا رقم ١٢ مليون دولار، وهو رقم مؤكد للتبرعات العربية فى حملة

انتخابات سنة ١٩٧٢ ، وإذا أخذنا فى الحساب معيار زيادة التضخم مع ترهل المقاييس السياسية ، وإذا قسنا حجم العرفان العربى لقوة النيران الأمريكية أثناء حرب الخليج ، والوساوس القادرة على أن تتحول إلى كوابيس إذا لم يقع «صدام حسين» صريعا بنيران الثأر - إذن فإن التبرعات العربية لابد أن تكون أعلى بكثير مما عرف عن التبرعات الأوروبية ومما ذكر عن التبرعات الآسيوية . وربما تزداد المسألة سخونة إذا تذكرنا أخيرا أن كل دولة عربية فى الخليج - وربما خارجه أيضا - تتصرف وحدها ، وتشترى النفوذ لنفسها ، وتستأجر القرار لحسابها - أو هكذا تظن وتتصور .

وتلك فيما أظن ، سوف تصبح قضية ساخنة إذا فتحت ملفاتها ذات يوم . واعتقادى أنها سوف تكون أكثر إثارة من قصص ألف ليلة وليلة !


FUNDAMENTALISTS
T.N.T
ALGERIA
GOV'T
LURIE
CARTOON NEWS MAGAZINE

١٢ مايو ١٩٩٧

ذبح الوطن والمستقبل فى الجزائر

فى هذا المكان من «يوميورى شيمبون» كتبت مقالا ـ نشر يوم ٢٧ أبريل ١٩٩٢ ـ عما كان يجرى فى الجزائر كان عنوانه «سحق الديمقراطية بهدف إنقاذها».

ومنذ ذلك الوقت مرت خمس سنوات قتل خلالها فى الجزائر مائة وثمانون ألف رجل وامرأة وطفل ـ (خلافا للرقم الرسمى وهو مائة ألف) ـ أى بمعدل: ٣٦ ألف كل سنة، وثلاثة آلاف كل شهر، و٢٥٠ كل يوم، ومازال شلال الدم يتدفق. والحقيقة أننا أمام بلد كانت لديه كل طاقات وإمكانيات التقدم: ثورة من أجل الاستقلال أعطت نفسها وضعا خاصا فى العالم العربى وأفريقيا، وبنية أساسية لا بأس بها تركها الاستعمار الفرنسى وراءه لأنه كان يعتبر الجزائر جزءا من فرنسا عبر البحر الأبيض، ثم موارد بترول وغاز غنية، وحجم سكانى معقول (١٨ مليونا وقت الاستقلال)، وزراعة متطورة، وإمكانية صناعية قابلة للنمو.

لكن الجزائر برغم هذه الخريطة المهيأة للتقدم تعثرت فى الطريق، وبعض السبب يعود إلى ظاهرة شهدها عديد من بلدان العالم الثالث، وهى ظاهرة أن مواريث التخلف ـ إلى جانب هشاشة التركيب الاجتماعى والطبقى فى هذه البلدان ـ أعطت الفرصة لبيروقراطيات عسكرية لكى تستولى على أوطان حديثة عهد بالاستقلال فى ظروف عالمية معقدة بالحرب الباردة، وصراع العقائد، وتضارب نماذج التنمية، مما أنتج حالة من الاختناق شد وثاقها ثنائى العجز والفساد.

إن كل الأطراف فى الجزائر أحست بعد أن هبت رياح التغيير فى أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتى أن المأزق الذى يواجه الجزائر ـ وربما غيرها من أقطار العالم الثالث ـ يتمثل فى الحل الديمقراطى. بل لعل الديمقراطية بدت لبعض الأطراف فى الجزائر مهربا كما هى حل. فكمية الأخطاء وحجم الفساد جعلا عددا من الأقوياء فى مراحل سابقة على استعداد لتحويل المسئوليات والتبعات إلى غيرهم شريطة أن

تغلق دفاتر الماضى وتنسى الحسابات. وبدا ذلك ممكنا عندما تم الاتفاق على نوع من الميثاق الوطنى تجرى على أساسه انتخابات تشريعية عامة تضع للجزائر دستورا جديدا، وتعطى لمستقبلها فرصة متجددة بصرف النظر عما حدث سابقا.

لكن الخروج من المأزق سواء بالحل أو بالهرب أثبت أنه صعب؛ لأن نفس البيروقراطية العسكرية التى استولت على الوطن الجزائرى وآماله عاودتها مخاوفها من الحساب على ما جرى من نتائج الاختناق بالعجز والفساد (كان بينه تحقيق رسمى أثبت اختلاس ٢٢ بليون دولار فى صفقات سلاح على مدى عشرين سنة)، وزادت هذه المخاوف عندما أسفرت انتخابات الجزائر أول سنة ١٩٩٢ عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إن البيروقراطية العسكرية فى الجزائر تشككت فى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لديها حلول ناجعة لمشاكل الجزائر، وربما كان ذلك فى جزء منه صحيحا. ثم تصورت البيروقراطية العسكرية أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما تتولى الحكم وتجد أن الطريق إلى المستقبل صعب، فإن أسهل المخارج لها قد تكون العودة إلى فتح الملفات القديمة، وربما كان ذلك فى جزء منه صحيحا أيضا.

لكن البيروقراطية العسكرية رتبت على ذلك نتائج لا يمكن أن تكون صحيحة، فقد ألغت نتيجة الانتخابات التشريعية، وأعلنت حالة الطوارئ، وقررت تصفية التيار الإسلامى فى الجزائر، ووجدت تشجيعا من فرنسا على عهد الإشتراكيين. وعندما كان «شارل باسكوا» وزيرا للداخلية فى باريس وراح يتصرف باعتبار ما كان ذات يوم حين كانت الجزائر إقليما فرنسيا تابعا لوزارته ويسكنه نصف مليون مستوطن فرنسى.

منذ ذلك اليوم قبل خمس سنوات وحتى هذه اللحظة فإن القتل أصبح صناعة ثقيلة فى الجزائر، فالبيروقراطية العسكرية بدأت بالضربة الأولى، ثم ردت عليها جماعة الإنقاذ بالضربة الثانية، واندلعت نيران حرب أهلية لم يسبق لها مثيل فى التاريخ لسبب هام ينساه الناس أحيانا.

إن هذا السبب يتلخص فى أن العنف الجزائرى فى العصر الحديث بدأ مع الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الاستيطانى الفرنسى. والظاهرة الفريدة فيه أنه فى مقابل قوات الثورة فإن المستوطنين الفرنسيين أنشئوا ميليشيات أسموها «الجيش السرى الفرنسى». وكانت لهؤلاء المستوطنين سياسة مستقلة أحيانا عن سياسة الدولة الفرنسية وإدارتها الاستعمارية فى الجزائر، فقد خشى هؤلاء المستوطنون الذين كانت فى أيديهم أخصب مزارع الجزائر وكل صناعتها من ورود احتمالين:

– الأول أن الدولة الفرنسية بتوازناتها الدولية والمحلية قد تقرر ترك الجزائر تستقل وخصوصا إذا زادت تكاليف البقاء الاستعمارى عن عوائده.

– والثانى أنه إذا حدث ذلك فإن المستوطنين الفرنسيين وعائلاتهم وأملاكهم قد يجدون أنفسهم تحت رحمة دولة مستقلة فى الجزائر، وقد رأوا أن يسبقوا هم إلى التصرف بما يعوق قيام هذه الدولة.

وهكذا فإن المليشيات التى أنشئوها والتى أطلق عليها اسم «الجيش السرى الفرنسى» اتبعت إستراتيجية ذات شقين:

– من ناحية تركت قوات الثورة الجزائرية لجيش الدولة الفرنسية يتكفل بها.

– ومن ناحية أخرى ركز «الجيش السرى الفرنسى» على الكوادر الجزائرية المهيأة حاليا أو مستقبلا لمواصلة الثورة أو لإنشاء دولة متقدمة فى الجزائر، وهكذا فإن عمليات الاغتيال التى قام بها الجيش السرى الفرنسى ركزت بالدرجة الأولى على القيادات السياسية والفكرية، وأساتذة الجامعات، وعناصر الخدمة الوطنية والإدارة، والمعلمين والمهندسين والأطباء والصحفيين والكتاب والفنانين بل والرياضيين، وباختصار كل العناصر التى يمكن أن يكون لها دور فى صنع مستقبل جزائرى مقبل.

وأضاف «الجيش السرى الفرنسى» إلى هذا الهدف الرئيسى هدفا آخر جانبيا، وهو معاقبة عائلات أو قرى الرجال البارزين فى صفوف الثورة الجزائرية، وكان ذلك نوعا من أخذ هذه العائلات أو القرى رهائن للضغط على رجالها الذين ذهبوا إلى صفوف الثورة أو تسللوا من وطنهم لمواصلة القتال من أجله فى الخارج، وبالتالى معاقبة هؤلاء الرجال إذا اقتضى الأمر فى أشخاص زوجاتهم وأبنائهم وأقربائهم وحتى جيرانهم.

والذى حدث هو أن حملة «الجيش السرى الفرنسى» حققت نجاحا محدودا، ففى ذلك الوقت المبكر من اليقظة الجزائرية كانت معظم كوادر المستقبل تدرس فى فرنسا، أو تعمل فى تنظيمات الثورة خارج الجزائر وبالتحديد فى العالم العربى أو فى العالم الآسيوى الأفريقى. ثم إن ضرورات كرامة وسمعة الدولة الفرنسية واعتباراتها السياسية حصرت بشكل ما عمليات «الجيش السرى الفرنسى» ضد المدنيين.

لكن المحزن أن فكرة التجربة القديمة فى اغتيال إمكانيات المستقبل تحولت إلى نموذج يسترجع كل مفرداته ويستعيد نفسه بسرعة عندما وقعت أزمة التسعينيات وبعد نصف قرن من تجربة الثورة فى الخمسينيات.

أى أن الذى حدث هو أن ما هو مترسب فى الذاكرة، قريب فى التجربة، طرح نفسه

على الفور، وإذا بالبيروقراطية العسكرية تبدأ بمحاولة تصفية العناصر التى قد تصلح لإدارة دولة إسلامية فى الجزائر، وفى نفس الوقت فإن ميليشيات الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومعها حفنة من التنظيمات الإسلامية المتفقة أو المختلفة معها بدأت تضرب فى نفس الاتجاه. وهكذا فإن المسدسات والقنابل والسكاكين بدأت تختار أهدافها من القيادات السياسية والفكرية، وأساتذة الجامعات، وعناصر الخدمات المدنية والإدارة، والعناصر النقابية، والمعلمين والمهندسين والأطباء والصحفيين والكتاب والفنانين والرياضيين إلى آخره!

أى أن القتل تركز بالدرجة الأولى على أفضل العناصر المهيأة للمستقبل الجزائرى، والمأساة أنهم هذه المرة، على عكس المرة السابقة، كانوا فى الجزائر التى تحولت من وطن إلى قفص!

زاد على ذلك أن الطرفين كليهما لم يُدخلا فى حسابهما أى اعتبارات سياسية تردع أو حتى تقلل الأذى عن المدنيين الرهائن من عائلات وقرى الطرفين: الجماعات الإسلامية أو ضباط وجنود الجيش.

إن عمليات القتل تجاوزت كل حد يمكن تصوره، بل وطالت كثيرين من هؤلاء الذين حاولوا إيقاف معصرة الدم فى الجزائر، ووصل الأمر إلى حد أن الرئيس الجزائرى السابق «محمد بوضياف» الذى تصدى للمواجهة بعد إلغاء الانتخابات التى فاز فيها الإسلاميون ثم اكتشف أن الضرورات والحقائق معا تتطلب حلا وسطا، لم يلبث أن لقى مصرعه. والمؤكد أن أسرته مصممة على أن قيادة الجيش الجزائرى التى أتت به إلى السلطة هى التى قامت بترتيب اغتياله لأنه تردد فى منتصف الطريق وفكر فى إمكانية حل وسط.

وفى العام الماضى جاءت البيروقراطية العسكرية بأرفع ضباطها وهو اللواء «الأمين زروال» ورشحته رئيسا للدولة فى استفتاء عام تهيأت له ظروف ملائمة أهمها أن الشعب الجزائرى كان قد سئم من طوفان الدم وراح يبحث عن فرص للسلام الجزائرى بأى ثمن. ومن ثم فقد كان هناك إقبال شديد على التصويت فى انتخابات الرئاسة، واعتبر كثيرون أن تلك ظاهرة طيبة تعطى على الأقل فرصة لبداية جديدة.

كان ذلك على سبيل المثال رأى الرئيس المصرى «حسنى مبارك»، الذى ذهب إلى الجزائر فى زيارة خاطفة بعد أن أصبح اللواء «زروال» رئيسا للدولة، ثم ذهب بعد ذلك إلى مقابلة الرئيس الفرنسى «جاك شيراك»، وفى قصر «الإليزيه» أبدى «مبارك» رأيه بأن انتخاب «زروال» سوف يكون بداية عهد جديد فى الجزائر. ولكن الرئيس الفرنسى

«شيراك» عقب قائلا أنه يخشى أن ضباط «زروال» قد يحاصرونه، بل إنهم قد يستغلون نجاحه فى الاستفتاء ويعتبرون ذلك تفويضا يدفعهم إلى التصعيد بتصور تصفية نهائية!

والذى حدث أن مخاوف «شيراك» تحققت. وخلال الشهور الأخيرة وصل القتل والقتل المضاد إلى ذرى لم يسبق لها مثيل، فالقتل تركز أخيرا بالدرجة الأولى على عائلات الضباط والجنود، وعلى عائلات المشتبه فى أنهم من الإسلاميين أو أقاربهم أو أصدقائهم أو حتى جيرانهم.

ومن اللافت للنظر أن المسرح الأعنف لموجة القتل الأخيرة كان فى منطقة «بليدة» وهى مقر قيادة المنطقة العسكرية الأولى، وفيها أكبر تركيز للقوات فى الجزائر، وكان العسكريون يفضلون وضع عائلاتهم فى هذه المنطقة الآمنة، كذلك كان كثيرون من المدنيين يعتبرون أن هذه المنطقة هى الأقل تعرضا للخطر لأن الجيش قد يخشى من التصرف فيها بحرية لكونها تحت حمايته الرسمية.

ثم ثبت أن حوافز القتل لا يوقفها شىء داخل الجزائر. ومن سوء الحظ أنه يبدو الآن أن الحل لابد أن يجىء من خارج الجزائر. ولقد حاولت فرنسا، لكن باريس ليست الطرف الأصلح أو الأقدر. وعلى أية حال فإن النظام فى الجزائر رفض المحاولة الفرنسية واعتبرها تدخلا فى شئونه.

إن الحكومة الجزائرية ترتب الآن لانتخابات نيابية يوم ٥ يونيو القادم، والظاهر أن ذلك ليس حلا، ولكنه مرة أخرى هروب من الحل، فأية مظاهر ديمقراطية على نفس الأرضية لن تغير شيئا من الحقائق. والسؤال المطروح الآن:

هل يستطيع مجتمع الدول أن يفعل شيئا؟

هل يستطيع العالم العربى أن يفعل شيئا مع وطن يذبح نفسه ويقوم بعملية تصفية شاملة كلَّ عناصر القوة الإنسانية فيه بصرف النظر عن توجهاتها؟

أو أن لعنة «الجيش السرى الفرنسى» ما زالت تطارد الجزائر؟ إذ يثبت بالحوادث مرة أخرى أن الناس أحيانا يتعلمون من جلاديهم أكثر مما يتعلمون من مخلصيهم. أى أن فكر الجنرال «سالان» الذى رعى «الجيش السرى الفرنسى» ما زال فاعلا فى الجزائر، فى حين أن فكر الجنرال «ديجول» الذى تفهم ضرورات حرية الجزائر دفن هناك!

الفهـرس

رقم الايداع : ١١١٤٦ / ٩٧
I.S.B.N. : 977 - 09 - 0399 - x

مطابع الشروق
القاهرة ٨٠ شارع سيبويه المصرى - ت.٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)



المقالات اليابانية

كان مجالى الدولى فيما سبق من تجربتى هو أوروبا وما يمكن أن ينتشر عن اللغات الأوروبية ـ الإنجليزية والفرنسية بالتحديد ـ إلى ما هو أوسع وأبعد . لكن منطقة شرق آسيا كنقطة ابتداء لم تكن حاضرة حتى جاء يوم فى بداية التسعينات تلقيت فيه اتصالا من جريدة «يوميورى شيمبون» ـ ومعها وكالة «لوس أنجلوس تيمس» ـ تعرضان أن أشارك فى باب ثابت تحت عنوان «نظرات على العالم» "Insights into the World"، وتفضل رئيس تحرير «يوميورى شيمبون» فأرفق برسالته قائمتين . قائمة بأسماء أكثر من ٢٤٠ جريدة تصدر فى جنوب شرق آسيا وغرب الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على حق نشر هذا الباب. ثم قائمة ثابتة بأسماء عدد من المشاركين ـ بانتظام ـ فى كتابة هذا الباب الثابت، وهم حشد من نجوم الفكر والسياسة فى العالم بينهم «آرثر شليزنجر»، و «هنرى كيسنجر»، و«مرجريت تاتشر»، و «ميخائيل جورباتشوف»...

وفكرت، وداخل فكرى شىء من التردد حين بدا لى أن ذلك قد يؤثر على شواغلى الطبيعية إذ يأخذنى من وقت إلى آخر لمهمة قد تكون محدودة ـ لكنها تعترض المجرى الأساسى لجدول عملى كما هو مرسوم. وعلى نحو ما، وربما بحكم بقايا المواريث القديمة قبل ثورة القرية العالمية الواحدة ـ فقد بدا لى أن طوكيو مكان بعيد، وأن أى حديث ينشر وينتشر من هناك أشبه ما يكون بما كانت تردده الأمثال الشعبية المصرية المأثورة عن «الأذان فى مالطة»!

محمد حسنين هيكل

الغلاف للفنان حلمى التونى

دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى ـ رابعة العدوية
ص.ب: ٣٣ البانوراما ـ مدينة نصر
هاتف: ٤٠٢٣٣٩٩ ـ ٢٦٢٣٥٤٨
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)